النفط والإحتلال في العراق

د عبدعلي كاظم المعموري

د مالك دحام الجميلي



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2011

النفط والإحتلال في العراق

النفط والإحتلال
في العراق

تأليف

أ. د. عبد علي كاظم المعموري
د. مالك متعب الجميلي



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
www.hrcsiraq.com | hrcss2006@yahoo.com

● اسم الكتاب: النفط والإحتلال في العراق
● تـــأليـــف: أ. د. عبد علي كاظم المعموري ـ د. مالك متعب الجميلي
● الطبعة الأولى: تشرين ثاني (نوفمبر) 2011م
● تصميم الغلاف: علي بحسون
● رقم الإيداع الدولي: ISBN 978-2-84409-942-6

● الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية
المقر العام: بغداد: عرصات الهندية ـ عمارة العلوان ـ الطابق الثاني
بابـل: مقابل هيئة الاستثمار ـ الطابق الثاني.
بيروت: طريق المطار ـ قرب المكتب الاستشاري ـ بناية ماميا ـ الطابق الثالث.
Email: hrcss2006@yahoo.com
Website:www.hcrsiraq.com

● التوزيع: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام
ص. ب: 5261 ـ 13 بيروت ـ لبنان
تلفاكس: 351291 ـ 1 ـ 961
E-mail: info@bissan-bookshop.com
Website: www.bissan-bookshop.com

إلى رجال المقاومة الإسلامية
الأبطال في العراق
الذين حبسوا أنفاس غزاة
العصر ومرتزقته

المقدمة

بعد حملات التزييف التي قادتها الإدارة الأمريكية ومؤسساتها، لتغطية الدوافع الحقيقية التي تكمن وراء التجييش الذي اعتمدته، بدءاً من عام 1990 ـ 2003، على خلفية سلوكيات النظام السابق، وهي التي لم تتوانَ أبداً في دعمه طيلة سنوات الحرب مع إيران، بدأت هذه الإدارة مرحلة جديدة من التعامل مع هذا النظام، في إطار أشمل وهو إعادة ترتيب المنطقة، في ضوء مشروع أمريكا للقرن الحادي والعشرين. وما كانت تستهدفه أمريكا وما سعت إليه وخططت له وفعلت، هما موضوعان على درجة عالية من الأسبقية الاستراتيجية:

1. أمن إسرائيل وضمان سيطرتها وبقائها لاعباً متفرداً في المنطقة، وإعادة إدماجها في ترتيبات سياسية ـ اقتصادية مع دولها، بعد تاريخ طويل من المقاطعة وتفاهمات سرية تخشى بعض الدول الإفصاح عنها.

2. النفط كسلاح استراتيجي ليس بيد دول المنطقة المنتجة له، بل

سلاح بيد الولايات المتحدة الأمريكية، تمارسه بكل قوة لجلب الآخرين الى بيت الطاعة، والمقصود هنا هو الدول الصاعدة اقتصادياً وأولها الصين، ومن ثم أوربا التي تريدها أمريكا أن تظلّ تابعة في سلوكها السياسي الدولي.

ولهذا فإن استراتيجية احتلال العراق، لم تكن وليدة ظروف غزو الكويت، بل إن جذورها تصل الى بدايات عقد السبعينات من القرن الماضي، عندما بدأت تتشكل ملامح أوضاع العالم شيئاً فشيئاً. ولعل الفرصة السانحة التي توافرت للولايات المتحدة الأمريكية بدأت مع بوادر تآكل زخم الدفع الاقتصادي للمنظومة الاشتراكية، واتساع الفجوة التكنولوجية بينها وبين الغرب، بالإضافة إلى طبيعة النظم السياسية العربية، التي أثقلت كاهل مجتمعاتها بالاهتمام الأمني والتسلطي من خلال برامج الإنفاق العالي في مجالات الأمن والعسكرة، وقُصور برامج تنميتها المشوهة والقاصرة عن تحقيق نقلة نوعية في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية، من دون المسند الريعي للنفط.

إن التركيم المتعمد للنظم التسلطية في المنطقة للفشل المستمر والمتزايد في كل الجوانب، بجانب النجاح المتحقق للولايات المتحدة بالوصول الى المياه الدافئة للمنطقة، ومن ثم الوجود على سطح الأرض بصورة مشرعنة على خلفية ما قدمه النظام العراقي من مسوغات ذات مقبولية له، كان من الطبيعي أن تكون السعودية ومصر والأردن، مساند حقيقية للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة،

وبهذا استطاعت أن توفر غطاءً جمعوياً لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في تفكيك المنطقة وإعادة هيكلتها (ترتيبها) على وفق الرغبة الأمريكية ـ الإسرائيلية، بعدما ظهرت الثورة الإيرانية كحامل قوي لبناء مساحة غير محدودة من التقاطع مع استراتيجية أمريكا وإسرائيل، وسعيها لفرض نفسها كقوة إقليمية لا يجوز تجاوزها.

إن الفهم الإستشرافي الأمريكي لأوضاع المنطقة حتى بجانبها الديني، عجل بتنفيذ تلكم المخططات التي جرى أعدادها حتى قبل الحرب العراقية ـ الإيرانية وسقوط الشاه بالثورة الإسلامية في إيران. فتآكل النظم السياسية العربية وخواؤها وعدم قدرتها على ضبط الأوضاع، بجانب تأكد أمريكا من أن المنطقة المحصورة مابين شرق إيران وجنوب العراق وشرق السعودية، تحتضن تراكيبها الجيولوجية ما يقارب ما بين (35 ـ 40٪) من نفط العالم، لاسيما وأن احتياطيات النفط العراقي لوحده تتجاوز القدرات الاحتياطية للسعودية بكثير، كل هذا دفع الولايات المتحدة الأمريكية لأن تسعى للسيطرة على العراق لتحقيق جملة أهداف توافرت جميعاً في لحظة تاريخية مفصلية، وهي: السيطرة على النفط، ضمان أمن إسرائيل، الوجود الجيو ـ استراتيجي في العراق.

لهذا كان الدفع باتجاه احتلال العراق، من قبل المخططين الاستراتيجيين الذين وفروا المساحة الفكرية المقنعة لهذا الفعل، بالإضافة إلى ضغط التيار المسيحي المتصهين، من خلال استخدامه للدوافع الدينية، وشركات النفط العملاقة التي تتسم بالشراهة في

استغلال الموارد النفطية للبلدان العربية والإسلامية، ثم المجمّع الصناعي ـ العسكري، الذي يشكل الرافعة الهامة في استحداث الحروب متى ما كان ذلك ضرورياً لتحقيق أرباح كبرى لرأس المال الاحتكاري، في حين تظل أذرع إسرائيل الأخطبوطية فاعلاً كبيراً في خلق الحروب والأزمات والدفع باتجاه تدمير النظم التي تعاديها.

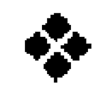
فالحرب، واحتلال العراق، تمّا بالنفط ولأجل النفط، ويراد للعراقيين أن ينفضوا غبار خراب الأمريكان لدولتهم، وتدمير شعبهم، بالنفط، ولكن تحت سيطرة شركاتهم، فهو قطب الرحى في كل ما جرى، هذا النفط أراده الله (جلت قدرته)، أن يكون نعمة ومسند قوة ومنعه لنا، لا أن يكون نقمة يجري ترحيل همومها من جيل الى جيل. ففي الوقت الذي ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن من يملك النفط يملك العالم ويسيطر عليه، نحن في العراق، نهدر النفط كرصيد لقوتنا ونجعله مكمن إذلالنا واحتلالنا والسيطرة علينا. وعليه فإن النفط العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي ونهشه من قبل الشركات النفطية، لم يعد رصيداً لقوتنا، ومسنداً للبناء والتطور، بعد أن ارتضت القوى السياسية العراقية تسليم مفاتيح هذه القوة، وبذلك فقدنا مصدر سيطرتنا الحالية والمستقبلية، فمن لا يكون جديراً بالسيطرة على حاضره، لن يكون بمقدوره السيطرة على مستقبله.

هذه التراخيص والقوانين النفطية والاقتصادية المعدة حتى ما

قبل الاحتلال، أريد لها تفتيت دولة وبناء دولة جديدة على وفق المواصفات الأمريكية، ولكن غاب عن الكل سواء الإدارة الأمريكية أو القوى والشخصيات التي خدمت الاحتلال، أن العراق على وفق القانون الدولي يعد بلداً محتلاً بامتياز من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ـ وبريطانيا، وأن كل الإجراءات والقوانين التي تم تشريعها تحت هذا العنوان أم ذاك، سواء أكانت السلطة العراقية مستقلة فعلاً أم واقعة تحت الضغط الاحتلالي، فإن كل تلكم القوانين تعد غير شرعية ويحق للشعب العراقي لاحقاً، رفضها وعدم قبولها.

وتالياً فإن الأحزاب السياسية وبعض من رجالاتها ممن ارتضوا مساعدة الأمريكان وخدمتهم، وقبلوا انتهازية الآجل القصير من أجل مصالح شخصية وفئوية، لن يكون بمقدورهم مقايضة مصلحة العراق بهذه المصالح الضيقة، وعندئذ سيفتح الشعب ملفاً طويلاً من الحساب السياسي والأخلاقي وحتى الشرعي، وبذلك سيخسرون كل شيء ولسوف تركلهم أمريكا كما ركلت عملاءها ورجالاتها على مر التاريخ.

الجزء الأول



مضامين واتجاهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي

الجزء الأول

مضامين واتجاهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي

تمهيد

أفرزت الحرب العالمية الثانية نتائج مهمة على الصعيد الدولي، وأهم وأبرز تلك النتائج هو ظهور الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عسكرية واقتصادية تتميز بتفوق تقني وصناعي واقتصادي مقارنة بالقوى الأخرى التي خرجت من تلك الحرب منهكة، كأوربا واليابان وغيرها.

كان من النتائج المباشرة الرئيسة صعود الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوى عظمى من حيث المصالح والوسائل، ولم يعد في وسعها التستر وراء نزعتها الانعزالية التي ميزت استراتيجيتها منذ مبدأ مونرو، على أن لا يفهم بأن سياسة العزلة تعد سياسة بلا استراتيجية، بل على العكس تماماً، فهي إستراتيجية الاستقلالية، ولم يمنعها ذلك من الإسهام في الشؤون الدولية.

وكان هذا الإسهام طبيعياً، فواشنطن لم تكن منعزلة كلياً قبل الحرب العالمية الأولى، بل كانت لها نشاطات دبلوماسية في الشرق الأقصى والمحيط الهادي لحماية مصالحها من تحدي القوى الأوروبية، وقد طرحت الحرب العالمية الأولى احتمال تزعم الولايات المتحدة الأمريكية الدول الأوروبية؛ فمن جهة كانت القوى الأوروبية منهكة اقتصادياً بسبب أعباء الحرب، كما أن تنافسها على تقسيم المغانم الإقليمية بصيغة الانتداب تطلّب منها تحمل أعباء مالية ودفاعية.

ولعل الأكثر أهمية من ذلك هو مديونية دول الحلفاء لواشنطن. فقروض الحرب جعلت اقتصاد تلك الدول يعتمد على مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لإلغاء تلك الديون أو تقديم تسهيلات، ولما رفضت واشنطن ذلك لجأت بريطانيا وفرنسا إلى فرض تعويضات كبيرة على ألمانيا، ما ألجأ المانيا لأن تستدعي الرساميل الأمريكية إليها لتكون قادرة على الدفع. وهكذا أصبح للولايات المتحدة الأمريكية مصالح اقتصادية ومالية كبيرة في أوربا.

ومنذ ذلك الوقت بدأت السياسة الأمريكية تتحدث عن نظام عالمي جديد ينعقد لها فيه لواء الهيمنة والقيادة، ولتباشر من ثم، انتهاج سياسة قوامها القليل من التشاور والتحاور والمشاركة، والكثير من السيطرة والتصلب والانفراد. وتتوفر في الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من القدرات الاقتصادية والمالية والبشرية والتقنية، وتستند إلى قدرات عسكرية تقليدية متفوقة، وأخرى نووية

ذات قدرة عالية عُدّت الأولى في العالم من حيث الحجم والنوعية، أهلتها لقيادة العالم. وعند تفكك الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية وحلفه العسكري (وارشو WARSHO)، عُدت تلك اللحظة انتصاراً بلا جدال للولايات المتحدة الأمريكية.

وكان من الطبيعي أن تتمسك بهذه اللحظة وتستثمرها إلى أقصى مدى لتحقيق أهدافها، موظفة قدراتها الاقتصادية والصناعية والتكنو ـ معلوماتية والعسكرية الشاملة، باتجاه الهيمنة بما يتفق مع القيم الأمريكية (العولمة الأمريكية المميزة)، أي إنها تربط تفوق نظامها الاقتصادي بضرورة أمركة العالم، ولقد انتهت الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن استخدام القوة العسكرية في تطبيقها العملي، يعني الإبقاء على المصالح الأمريكية بحالة تميز وسيطرة.

إن جوهر هذا المفهوم هو استمرار التفاوت الكبير على الصعيد الدولي، وهو بحد ذاته يخلق لدى (الآخر) الشعور بعدم مشروعية هذا التميز المفروض بالقوة، ما يدفعه إلى العمل على سدّ هذه الثغرة أو تقليصها، إن لم يكن السعي للحصول على التقدم، فضرب مراكز الخصم ونقاط ضعفه بأساليب غير متوقعة تتفادى مديات قوته مدفوعاً بالاستنتاج الرئيس الذي يصل إليه، وهو أن استمرار هذا التميز يعني أن هناك لا مساواة ولا ديمقراطية وهما جوهر الإدعاء الأمريكي.

المبحث الأول

المضامين الأساسية للتفكير الإستراتيجي الأمريكي

إن الإستراتيجية الأمريكية المعلنة من منذ مبدأ (مونرو) عام 1823، أكدت على إطلاق يد الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الغربي للكرة الأرضية، وحالت دون ظهور أي قوة منافسة لها، واستغلت الولايات المتحدة الأمريكية التغيرات التي شهدها العالم، والتي ساهمت في جزء كبير منه لتفعيل استراتيجيتها ولتعمل ما تشاء بما يخدم مصالحها الامبريالية. وبشيء من الزهو والغرور وبطريقة استشرافية كتب الصحفي الأمريكي مارس واترسون عام 1896 (**نحن جمهورية إمبريالية كبيرة، مقدر لها أن تمارس تأثيراً حاسماً على البشرية، وأن تضع لها مستقبلاً لم تعتد عليه قط أي أمة أخرى في العالم، وحتى الإمبراطورية الرومانية**)[1].

تأكد للولايات المتحدة الأمريكية وبمرور الزمن أهمية الاقتصاد لمواجهة الإنفاق العسكري الهائل لإدامة هيمنتها الإمبريالية، وتصاعدت أهمية النفط ليكون طليعة القدرات الاقتصادية لأية دولة،

وجاء التأكيد ابتداءً أثناء الحرب العالمية الأولى، فالثانية. لترسيخ حقيقية ثابتة يندر الجدل حولها، من أن النفط يعد من أهم السلع الإستراتيجية للحضارة الحديثة، ولا يمكن الاستغناء عنه.

وأكدت تصريحات القادة العسكريين والمفكرين الإستراتيجيين على أهمية، النفط فمنهم من عدّه كالدم، ومنهم من ربط تفوق الأمم بامتلاك النفط ومنتجاته، وأصبح من الضروري توجيه استراتيجيات القوى العظمى نحو السيطرة والاستحواذ على هذا المنتج بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مشروعة كانت أم غير مشروعة، وظلت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها صاحبة الريادة في هذا المجال، وبدأت توجه سياستها نحو المناطق النفطية في العالم، وأهمها نحو الشرق الأوسط والخليج العربي، إذ يعتبر الأخير من المناطق الحيوية في الإستراتيجية الأمريكية.

أهَّلت تداعيات الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة الأمريكية لأن تكون قوة اقتصادية عظمى في إنتاجها آنذاك، إذ بلغ أكثر من نصف الإنتاج الإجمالي العالمي، وكان ذلك بسبب الإنهاك الذي تعرضت له اقتصاديات القوى الأخرى، والتي كانت ساحة مباشرة لتلك الحرب، فيما تمثلت قوتها العسكرية والبحرية في السيطرة استراتيجياً على مختلف دول العالم، في وقت شهد النظام الدولي آنذاك توسعاً للمد الشيوعي، ومحاولته للسيطرة على أوروبا.

فقد كانت القدرة العسكرية الأمريكية تشكل أحد أهم ركائز القيادة الأمريكية للعالم، فالولايات المتحدة الأمريكية حرصت على

بناء قدرة عسكرية غاية في التقدم، من أسلحة تقليدية متفوقة وترسانة نووية مثلت القوة العسكرية الضاربة، إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى في العالم من حيث عدد الرؤوس النووية[2]، والتي تقدر حسب إحصاءات الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لعام 2008 بـ (4075) رأس نووي، منشور عملياتياً، و(5100) رأس نووي مخزن. وهي الدولة الأولى من حيث عدد الغواصات النووية، في العالم، والتي تقدر بـ (400) غواصة إستراتيجية تدعمها (100) غواصة نووية و(16) حاملة طائرات و(17) ألف دبابة و(38) ألف عربة مدرعة، مع (75) ألف مدفع ذي قدرة على العمل وبفاعلية في أرجاء العالم كله، فضلاً عن أنها تملك (6000) طائرة مقاتلة و(300) طائرة قاذفة استراتيجية وحوالى (11) ألف طائرة عمودية مع (500) قاذفة استراتيجية بعيدة المدى، و(1000) من الصواريخ الباليستية عابرة للقارات[3]. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة في العالم التي تملك برنامجاً للدفاع الإستراتيجي (قيد الإنجاز)، يهدف إلى توفير حماية ضد أي هجوم بأسلحة استراتيجية من خارج الحدود الأمريكية ـ علماً إن هذا البرنامج أصبح ممتلكاً لبنية تحتية، ونشر قسم منه، وجرى تفاوض على نشر قسم آخر في بعض بلدان أوروبا الشرقية؛ إلا أنه ومع وصول إدارة أوباما إلى سدة الرئاسة، وحرصاً على تجاوز الفيتو الروسي عليه، ورغبة بالحصول على دعم الناتو، جرى تجميد عملية نشره في تلك الدول[4].

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية للتصدي لتقويض القدرات

العسكرية والنووية لخصومها باستخدام مختلف الوسائل والضغوط الاقتصادية والسياسية للحؤول دون استثمارها ضدها، وهذا التفوق العسكري أتاح لواشنطن التدخل في أفغانستان والعراق، وإعلان الحرب عليهما واحتلالهما.

إن أهمية العامل العسكري بوصفه مقوماً للقيادة والهيمنة الأمريكية، لا يأتي عن طريق امتلاك هذه القوة العظمى لهذه الإمكانات التي قد تتوفر في روسيا مثلاً، لكن عن طريق قدرتها على توظيف هذه القدرات والإمكانات في إدارة القضايا والأزمات الدولية والإقليمية، بشكل مباشر أو غير مباشر خدمة لمصالحها القومية والوطنية، وهو ما تنفرد به الولايات المتحدة الأمريكية.

وهنا تكونت سياسة استعمارية جديدة ذات عقيدة وأفكار وخطط وأساليب حديثة قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بما تمتلك من إمكانات اقتصادية مذهلة، إذ أنها تملك أعلى ناتج محلي إجمالي في العالم بلغ نحو(9.5) تريليون دولار مع نهاية تسعينات القرن الماضي، وكوَّن أكثر من (25٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وليرتفع بسرعة إلى (12،416) تريليون دولار، أو (28٪) من الناتج المحلي العالمي الإجمالي عام 2005[(5)].

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الاقتصاد العالمي والتحكم به، عن طريق نجاحها في بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها عن طريق المؤسسات المالية الاقتصادية الدولية، التي أفرزها مؤتمر بريتون وودز، فهي تهيمن على (30٪)

من التمويل الخاص لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وتمتلك حقوقاً تصويتية وقدرة على اختيار رؤساء هذه المؤسسات مع وجود مقارّ هذه المؤسسات فوق أراضيها.

كذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقراراً على الصعيد الدولي، من حيث طاقة الإنتاج واعتماد التقنيات عالية الجودة وسيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي.

فضلاً عما تقدم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على الدوام مصدر جذب للاستثمارات الأجنبية، بسبب المناخ الاستثماري المساند لتوطين هذه الاستثمارات، وهو ما شكل أهم دعائم الاقتصاد الأمريكي. ولما كان الاستثمار الخارجي يكوّن العنصر الأهم من الاقتصاد الأمريكي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية حرصت على امتلاك ما يربو على (80) شركة من بين أكبر (200) شركة عملاقة في العالم، حققت العشرة الأولى منها ربحاً سنوياً قدره (38.8) مليار دولار، وهو ما يعادل مجموع أرباح الشركات الـ (190) الأخرى والبالغة (38.6) مليار دولار[6]، فضلاً عن أن لديها (70٪) من احتياطي العالم من الذهب، وتنتج نحو (30٪) من السلع والخدمات.

وقد استشرف ذلك (ارنولد توينبي) حينما قال: إن الحرب العالمية الثانية رسمت للعالم مائة عام من المستقبل على الأقل، إذ إنها أدت إلى تغيير كامل في موازين القوى الدولية، حيث بزغ

الاتجاه الأمريكي نحو الهيمنة بحكم تركيبة العقل الأمريكي المبنية على (نظرية المنفعة)، والداروينية الاجتماعية و(البقاء للأصلح)، وهذا يعطيها الحق في الهيمنة وقيادة العالم، لأنها، كما ترى نفسها، إنها الأجدر والأصلح، وتشكَّل إحساس قوي لدى الولايات المتحدة الأمريكية بالأمن الوطني والقومي الأمريكي، وتكوّن الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية حصن لا يمكن أن تخترقه أي قوة في العالم. وكانت الحربان العالميتان، الأولى والثانية، الدليل القاطع على تلك النظرية[7]؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تعد نفسها أقوى دولة عرفها التاريخ، استمرت تعتمد استراتيجية للأمن القومي تجعل من الهيمنة الدائمة على العالم هدفاً لها.

قررت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة للقضاء على التحديات التي تظهر لها في الأفق. وحسب تقديراتها، فهي لجأت إلى التدخل في أماكن عدة وخوّلت نفسها شن حرب وقائية (عبر تدمير هدف يحتمل أن يشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية)، وليست استباقية فحسب، طوال النصف الأول من هذا العقد، وهو ما دفع كاتباً مثل نعوم تشومسكي إلى بيان أن اصطلاح هذه الحرب يترجم أو يعرَّف، بأنه (استخدام القوة المسلحة للقضاء على تهديد ملفق أو متخيَّل (مفبرك)، بحيث يبدو اصطلاحاً وقائياً، وكأنه عمل خيري عظيم)[8]، فأهداف بسط الهيمنة والسيطرة على العالم لتحقيق برنامجها المحلي، هي في أعلى سلم أولوياتها، بوصف ذلك داخل في نطاق استراتيجيتها العليا.

ولقد جاء في تقرير مجلس الاستخبارات القومي في 2 ـ 12 ـ 2000، أن الولايات المتحدة الأمريكية وبطول باعها في التكنولوجيا والأسلحة، ستبقى القوة العسكرية المهيمنة[9] في العالم، وأن التفكير الإستراتيجي في إمكان الهيمنة على العالم، لم يكن وليد لحظة معينة أو مصادفة ما، ولا علاقة له بتسلط نظام قائم أو وصول رئيس تحكمه عقيدة متطرفة إلى سدة الرئاسة الأمريكية، فأي قوة إمبريالية توسعية تخطط للسيطرة على طرق المواصلات وإقامة قواعد عسكرية في البحار والمحيطات والسيطرة على المضائق والممرات المائية.

وترتيباً على ذلك، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على المستطيل الذي يمتد جنوب روسيا وينتهي جنوب الخليج العربي، ويضم دول حوض بحر قزوين والعراق وإيران والسعودية وبقية دول الخليج العربي. كذلك نفذت واشنطن انتشاراً عسكرياً امتد من الفلبين مروراً بجمهوريات وسط آسيا وصولاً إلى جورجيا، وتكامل هذا الانتشار العسكري في الخليج العربي وإنزال القوات الأمريكية في اليمن[10].

ففي الفلبين، اتخذت من جماعة أبو سياف ذريعة للتدخل لمحاربة ما يسمى بالإرهاب، وفي اندونيسيا مارست أمريكا ضغوطاً لمطاردة من أسمتهم بالمقاتلين الإسلاميين الأصوليين، وفي كولومبيا التي تسودها الحرب الأهلية منذ أربعة عقود، اتخذت الولايات المتحدة ممّا أسمته الحرب على المخدرات سبباً للتدخل.

أما جورجيا، فعدّتها الولايات المتحدة الأمريكية ملاذاً آمناً للمقاتلين الإسلاميين المتطرفين والمتعاونين مع القاعدة، فبدأت لها مهمة جديدة (مهمة التدريب)، وهكذا فعلت مع اليمن لإعداد جنود يمانيين لمكافحة ما أسمته بالإرهاب. والواقع أن أهم الأسباب الرئيسة وراء كل ذلك هي سعي الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على النفط.

وما إن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على أفغانستان، حتى وضعت قدمها في آسيا الوسطى، التي طالما عملت للسيطرة عليها لكنوزها النفطية والغازية ولموقعها الإستراتيجي المهم بين روسيا والصين وإيران.

وقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية أساليب جديدة وفرضت منطق القوة في تعاملها مع الأحداث الدولية، وابتدعت مفاهيم ومصطلحات ظاهرها مختلف عن مضمونها، وأخذت تطور استراتيجيتها في الهيمنة المطلقة على العالم، بعد أن تلاشت إزاءها أي قوة دولية. وبناءً على ذلك، فقد تضمن التفكير الإستراتيجي اتجاهات متعددة اغتنمتها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تمكنها من بناء قوة ذاتية، وبسرعة مذهلة، يساعدها في ذلك انعدام القيود الاجتماعية وتلاشي الأخطار الخارجية، فضلاً عن تدفق رأس المال الاستثماري الداخلي والخارجي، لاسيما وأن الحرب العالمية الثانية ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على الخروج من دائرة الركود الكبير، الذي كانت تعيشه من خلال

تشغيل خطوط الإنتاج وخصوصاً العسكرية، وهكذا خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عالمية وحيدة لم تستنزفها الحرب بشرياً أو اقتصادياً، وبحيث قُدِّر حجم الناتج المحلي الأمريكي الإجمالي عام 2005 بأكثر من (12416) مليار دولار، وهو يزيد عن (28.1٪) من الإنتاج المحلي العالمي[11].

كذلك فإن التفكير الإستراتيجي الأمريكي تبلور من خلال اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية التوسع من الداخل إلى الخارج، بالاعتماد على قوتها الذاتية. فعندما انفصلت عن بريطانيا عام 1773[*] شرعت بالتنكيل بأبناء الأرض الأصليين من الهنود الحمر، فبين عام 1801 ـ 1845 توسع المستوطنون الأمريكيون من خلال السيطرة على جنوب المحيط الأطلسي (فلوريدا) والوسط وشمال الوسط. وفي الفترة 1846 ـ 1890 أحكمت السيطرة على معظم المناطق في الوسط والجنوب والشمال وصولاً إلى أقصى الغرب الأمريكي حتى ساحل المحيط الهادي، وخلال هذه الفترة جرى التنكيل بأبناء الأرض الأصليين من الهنود الحمر.

واكتملت السيطرة على أرض عذراء ذات خيرات قل نظيرها، وبدأ التفكير والبحث عن مطامع جديدة في خارج الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق حلمها الإمبراطوري.

ثم بدأت بالتوسع نحو مجالها الإستراتيجي باتجاه المحيطين الهادي أولاً والأطلسي ثانياً. ففي اتجاه المحيط الهادي سيطرت على هاواي وبيرل هاربور في عامي 1842 و1887 ثم جزر الميداوي

عام 1867 ثم جزر ساموا عام 1878 بعد معركة الفلبين أثناء الحرب الأمريكية ـ الأسبانية، والتي انتهت بسيطرة الولايات المتحدة على تلك الجزر الشاسعة عام 1898.

أما في الاتجاه الأطلسي فقد سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على جزر بورتوريكو عام 1898 ثم تحكمت في قناة بنما في عام 1903 ثم غزت كلاً من فنزويلا ونيكاراغوا وهاييتي وكوبا والمكسيك.

إن التوسع المميز للولايات المتحدة الأمريكية فيما وراء البحار يعكس نمو القوة وليس تدني الأمن، وإن مبدأ التدخل واقتحام الآخرين أصل في التجربة الأمريكية، ويعود إلى مبدأ مونرو عام 1823 الذي أطلق يد أمريكا في النصف الغربي للكرة الأرضية، واعتداءاتها العسكرية في كوريا وفيتنام وإنزالاتها البحرية والجوية في لبنان والصومال وغرينادا والدومينكان، والقصف الجوي في كمبوديا وليبيا والسودان ويوغسلافيا، وأخيراً احتلالها أفغانستان والعراق.

ونتيجة لما تقدم، فإن نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية استندت على المصلحة القومية العليا، والتي تتكون من ثلاثة مرتكزات:

1. الإمكانات والموارد الهائلة.

2. القيم والمعتقدات الإيديولوجية.

3. القوة.

لقد أدى تحالف الساسة مع رجال المال والدين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى رسم الخلفية الفكرية الحاسمة للمصلحة القومية العليا لأمريكا، فالمشروع الأمريكي هو جذب كل البشرية إلى مجتمع مثالي تشكل على الأرض الأمريكية وتحقيقه بالتسامح، ومن ثم التجارة كما يعتقدون؛ من ذلك يرى الأمريكان أن نظرتهم للعالم هي نظرية رسالية.. ونـظرة (فوقية)، إي أن الرسالة الأمريكية هي تحقيق مصلحتها القومية المتمثلة بالدين، والقوة، والتجارة[12]. وتوسعت دائرة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية لبسط سلطتها المباشرة على العالم سياسياً، من خلال الأمم المتحدة ومنظماتها، واقتصادياً من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وعسكرياً من خلال قواعدها العسكرية وأساطيلها المنتشرة في البحار والمحيطات، وثقافياً من خلال المؤسسات والهيئات الإعلامية والتعليمية والثقافية.

وإجمالاً فإن الولايات المتحدة الأمريكية تندفع نحو إقامة نظام عالمي جديد تتحمل معظم تكاليفه وتجني أغلب فوائده، وهذا النظام لا يقوم على دوافع إنسانية أو أخلاقية، إنما دوافعه مصلحية تحدده النخبة الحاكمة لتحقيق المزيد من الفوائد على حساب الدول الأخرى. وقد ترسخ هذا الاتجاه المبني على القوة عند القادة والرؤساء في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قال روزفلت (**إن قدرنا هو أمركة العالم**)[13]، في حين قال نيكسون (يجب على أمريكا أن تقود العالم)[14].

بينما وقف الرئيس جورج بوش الأب على منصة الكونغرس قائلاً: **(إن القرن الواحد والعشرين لابد أن يكون أمريكياً)**[15]، واستخدم مصطلح النظام الدولي الجديد، والذي كثيراً ما تردد هذا المصطلح في الخطابات الرسمية وغير الرسمية، وفي خطابات مجلس الأمن والأمم المتحدة، بينما بث الرئيس جورج بوش الأبن هذا المفهوم المرتكز على وجود قوة عالمية واحدة مهيمنة على العالم، لوجود العناصر والمكونات الداعمة لها، سواء أكانت موارد ذاتية أم عناصر خارجية، تتمثل بغياب إمكانات مقاومة الهيمنة الأمريكية.

ولقد ساهم المتغير الإستراتيجي النفطي بدور كبير في بروز وتحديد السلوك السياسي والإستراتيجي الأمريكي تجاه العالم، وكانت الإشارة التي عجلت في إنزال المخططات الإستراتيجية الأمريكية بشأن النفط إلى حيز التطبيق، هو الحظر النفطي الجزئي الذي مارسته الدول العربية في حرب 1973، والذي أطلق عليه في حينها بـ (استراتيجية الخنق)[16].

المبحث الثاني

الاتجاهات الحديثة للتفكير الإستراتيجي الأمريكي

لقد انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في تفكيرها الإستراتيجي تجاه الاتحاد السوفيتي في حينه من بعدين أساسيين، كان لهما دور مهم في تحديد أهداف حركتها الإستراتيجية تجاه مناطق الصراعات العالمية.

وتحدد البعد الأول بطبيعة الرؤية الأمريكية للدولة السوفيتية التي تعدها قوة عدوانية وتوسعية، هدفها السيطرة على المناطق المهمة في العالم، فيما يتحدد البعد الثاني بجدلية الترابط بين مفهوم الأمن القومي الأمريكي والأمن العالمي، هذه الجدلية التي تؤكد على أن تهديد الأجزاء المهمة في العالم يشكل، وبالقدر نفسه، تهديداً للأمن القومي الأمريكي، وهذا الترابط الناجم عن طبيعة المصالح الأمريكية العالمية المنتشرة في مختلف دول العالم غير قابلٍ للتجزئة[17].

من ذلك يتضح لنا أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ذات

خصائص وصفات عالمية متوزعة وبدرجات متفاوته على وجه الكرة الأرضية، ولأن إيديولوجية الاتحاد السوفيتي تختلف عن الأفكار والعقائد الإستراتيجية الأمريكية، فذلك يعني أن السيطرة على أي جزء من العالم يعد خطراً أو تهديداً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن التفكير الإستراتيجي الأمريكي قام أساساً على إلغاء أو إضعاف الخصوم والمنافسين سواء كانوا أعداء أم حلفاء[18]، وفرض الهيمنة الأمريكية عليهم.

أولاً: استراتيجية الحفاظ على قيادة المنظومة الرأسمالية

تركزت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة، في صد ومنع توسع الاتحاد السوفيتي في شرق أوربا والبلقان والشرق الأقصى، بينما ركز الاتحاد السوفيتي في استراتيجيته على أوربا الغربية[19]، والسعي للوصول إلى المياه الدافئة أي منطقة (الخليج العربي).

ومع بروز أهمية النفط وحاجة الولايات المتحدة إليه أصبحت اهتماماتها واسعة بالكثير من مناطق العالم، وبذلك كان التحرك الأمريكي ذا أبعاد اقتصادية ـ استراتيجية، وتداخلت الأهداف الأمنية مع الأهداف الاقتصادية، وارتبط كل منهما بالآخر وكان التركيز والبحث جاريان لضمان مصادر موثوقة من المواد الأولية لإشباع الحاجة المتنامية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوربيين.

لذلك ذهب التصور الأمريكي إلى أن المسألة المحورية تكمن في القدرة على التحرك بسرعة لمواجهة التهديدات القائمة، أو

المحتملة للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، التي يمكن أن تنشأ في نقاط متباعدة من العالم[20]. ولاشك أن تطلع الولايات المتحدة الأمريكية للعب دور الزعامة العالمية يعود بانعكاسات مهمة على المؤسسة العسكرية، ولذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أسست قوتها على الردع النووي والاحتفاظ بالقواعد العسكرية في المناطق الحيوية وتهيئة الرأي العام الأمريكي لأي ضربة لهذه الإستراتيجية[21]. ولإثبات دورها القيادي للمنظومة الرأسمالية وللعالم تدخلت في مناطق عدة من الكرة الأرضية، وفرضت رقابة صارمة على التسلح في دول العالم الثالث، وقامت بتفعيل البنى العسكرية التقليدية[22].

لقد عززت الولايات المتحدة الأمريكية من قوة حلف الأطلسي على الرغم من زوال أهم أسس وجوده، ألا وهو (الاتحاد السوفيتي)، كذلك احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بالكثير من المعاهدات العسكرية مع دول جنوب شرق آسيا، بل زادته هذه المعاهدات أهمية نتيجة تغيير الهيكلية الدولية وتكوين نظام دولي جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بطموح غير محدود ومتوازن عن البعد البريطاني، ولذات الدوافع، متجاوزاً كل السلبيات التي قادت بريطانيا للتخلي عن فرض السيطرة العالمية، وقطعت الولايات المتحدة الأمريكية شوطاً كبيراً وبخطوات اقتصادية واثقة ومتميزة، ترجمتها مؤسسات اقتصادية ساهمت بفاعلية في إعادة بناء النظام النقدي للمنظومة الرأسمالية من خلال التخطيط الإستراتيجي المتميز.

وكان للقدرة الاقتصادية، والقوة العسكرية بأدائها التقني والمعلوماتي المتطور، أن عززت المكانة الأمريكية في فرض مبدأ القوة لترسيخ نمط جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية، بين الشمال المتقدم والجنوب النامي وباتجاه يتسق ويتوافق مع الهيمنة على موارد العالم المتنوعة[23].

وبزغ نظام دولي جديد بصياغة وصناعة وقيادة أمريكية، هذا النظام يعد محصلة لاعتبارات القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، وباتت الولايات المتحدة الأمريكية القطب المهيمن على صناعة القرار الدولي المتمثلة بالأمم المتحدة وخصوصاً مجلس الأمن[24]، والمؤسسات الاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هذا جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى القوى العالمية الأخرى على أنها تابع لا تستطيع تغيير الواقع، الذي فرضته تصرفات وسلوكيات وأفعال القوة المهيمنة الذي يوظف المؤسسات الدولية لذلك السلوك في ظل غياب التوازن الدولي.

هذا فضلاً عن حق الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتراض والتصويت وضغطها المباشر وغير المباشر على الأعضاء المؤثرين في الأمم المتحدة. كل ذلك ساهم في إضفاء طابع الشرعية الدولية على سلوكياتها في أغلب القرارات الدولية، متخذه من شعارها البراق من أن الأمن القومي الأمريكي هو بمثابة أمن عالمي[25].

لذا، ليس غريباً أن يقول وزير الخارجية الأمريكية الأسبق وارن

كرسيستوفر (**إن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم بلا منازع، وإن مسؤوليتنا القيادية ربما هي الآن أكبر من أي وقت مضى لأننا القوة العالمية الوحيدة**)[26].

وتمارس الولايات المتحدة الأمريكية دور القائد لقوى كبرى تقبل نتائج الأفعال الأمريكية، لأن الأوربيين ينظرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أنها تعمل من أجل مصلحة التحالف الغربي، وأن هذه القيادة هي نتيجة طبيعية للتفوق الأمريكي في جميع المجالات. ففي الجانب الاقتصادي تصدرت مجموعة الدول الصناعية الثمانية، وعسكرياً هي في قمة قيادات حلف شمال الأطلسي، وثقافياً يسود الأنموذج القيمي الأمريكي وسلوكياته الأسواق الاستهلاكية العالمية، فضلاً عن عامل آخر هو امتلاكها لنظام معلوماتي استخباري متطور يدعم الموقع السياسي والقوة العسكرية.

أتسع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية بشكل متسارع بعد الحرب العالمية الثانية، فيما تراجع نفوذ الدول الاستعمارية التقليدية التي هزمت واضمحلت في هذه الحرب، وحل النفوذ والهيمنة العسكرية والاقتصادية الأمريكية في مناطق الاستعمار القديم[27]، إذ شرعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بإقامة نظام دولي، يضمن الاستقرار والسلام لها ولحلفائها، ويمّكنها أيضاً من التجارة الحرة مع كل أنحاء العالم، فبدأت بتوسيع قيادتها العالمية في المحيط الهادي[28]، عبر إقامة شبكة من التحالفات والالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف مع دول العالم،

والحفاظ على قدرة الردع الأمريكية مع إحلال السلاح الأمريكي والتكنولوجيا العسكرية الأمريكية المتطورة وقوات الدول الحليفة والصديقة محل القوات الأمريكية، للحفاظ على الوضع الذي تمخضت عنه الحرب، ومواجهة التحولات الإستراتيجية، التي من شأنها المساس بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية العالمية، وعن طريق تطويق واحتواء المد الشيوعي العالمي.

لقد ظهر الاتحاد السوفيتي بعد هذه الحرب بوصفه عملاقاً استراتيجياً، ارتكز عليه التوازن الإستراتيجي الدولي ثنائي القطبية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، بإنفاق دفاعي في الحرب العالمية الثانية تجاوز الـ (20.1) مليار دولار، وامتلكت حوالى (165) فرقة عسكرية معززةً بـ (25) ألف دبابة و(19) ألف طائرة مقاتلة، مع تعبئة كاملة للجيش وتحديث فرقه العسكرية، وتعبئة الموارد الاقتصادية والعلمية للدولة لتطوير وتحديث أنظمة التسليح القتالية[29].

كما أن الاتحاد السوفيتي استعان بالعلماء والمهندسين الألمان الأسرى لديه في تطوير العديد من الصواريخ الموجهة، وخصص مبالغ ضخمة لكسر الاحتكار الأمريكي للأسلحة الذرية وتطوير القنبلة النووية السوفيتية، فضلاً عن دعمه لقوته البحرية بإضافة العديد من الطرادات الثقيلة والغواصات الجوالة في محيطات وبحار العالم كافة[30].

وهكذا ظهر الاتحاد السوفيتي بوصفه القوة العظمى التي تواجه

الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن كلتا القوتين لهما المشاركة الفعلية والحساسة في إدارة الشؤون الدولية، وتقرير مصير العالم كله وبشكل مشترك (نسبياً).

وقد دفع ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة نظام تحالف استراتيجي عالمي يحتوي على عدد من التحالفات المتراصة تبدأ من أقصى الغرب وتسير في حلقة واحدة حتى أقصى الشرق، أساسها التعاون العسكري، وتجعل من فكرة الأمن الجماعي في الدفاع محورها الأساس، هدفها تطويق وكبح المد الشيوعي في كل أنحاء العالم، بحيث أن الاعتداء على أي منها سيكوّن جبهة واحدة ضد المد الشيوعي.

من أجل ذلك يمكن القول: إن التوازن الإستراتيجي الدولي فيما بعد الحرب العالمية الثانية كان أساسه التوازن الإستراتيجي بين الدولتين الأعظم، وهو يستند إلى توازنات إقليمية فرعية أخرى، وبصفة خاصة خمسة توازنات رئيسة تمثلت بالشرق الأقصى، الشرق الأوسط، غرب أوربا، وسط أفريقيا، وأخيراً أمريكا اللاتينية[31]، وهذه التحالفات الهدف منها خنق الاتحاد السوفيتي في مناطق نفوذه، للحيلولة دون توسعه واحتواء أنموذجه الإيديولوجي.

وبالمقابل حرص الاتحاد السوفيتي على إنهاك الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق خلقه جيوباً عديدة وإشعال فتيل حروب إقليمية لفتح جبهات ساخنة تستنزف طاقاتها وتضعف قدراتها على المقاومة والسيطرة على الوضع، مع اعتماد مناطق نفوذ جديدة من دول العالم

الثالث لنشر أنموذجه الإيديولوجي، قاد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتماد استراتيجية مباشرة هجومية واستفزازية، لإجبار الخصم على الانسحاب بعد أن يقتنع بخطورة الاستمرار في مراكز يستحيل الدفاع عنها[32]، لذلك فإن أهم ما ميز الإستراتيجية الأمريكية، كونها جمعت بين العوامل العسكرية والأسباب الجغرافية، والقوة الاقتصادية في تحديدها لخططها السياسية.

لقد اندلعت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عام 1947 لأسباب كثيرة ومتعددة، لعل أهمها، التناقض الإيديولوجي بين الطرفين، وتباين المصالح ليسعى كل منهما إلى فرض رؤيته الإستراتيجية والاقتصادية على النظام الدولي، وقد مورست هذه الحرب بوسائل عديدة، كالحروب بالنيابة فضلاً عن المساعدات الاقتصادية التي قدمها كل منهما إلى الدول السائرة في فلكها، ليقسم العالم إلى مناطق نفوذ تابعة لهما.

ففي القارة الأوربية أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبدأ مارشال، الذي تضمن تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول الحرة والنظم التي تتعرض للتهديد الشيوعي[33]. أما في آسيا فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبدأ ترومان القاضي بدعم الدول الحليفة والصديقة لها، لاحتواء ومواجهة الخطر الشيوعي، فضلاً عن استمرار التزامها بمبدأ مونرو في أمريكا الجنوبية والقاضي **(بأن أمريكا للأمريكيين فقط وليس لأحد حق التدخل بها)**[34]. وهكذا وجدت الدول التابعة للاتحاد السوفيتي

نفسها منضوية في مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون COMICON)[35].

ولم يتوقف الأمر على التنافس الاقتصادي بين القوتين العظميين على مناطق النفوذ في العالم، بل شمل أيضاً الميدان العسكري، إذ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن إنشاء حلف شمال الأطلسي بعضوية أمريكية كاملة وبهدف استراتيجي مفاده تقديم المساعدات الأمريكية إلى الدول الأوربية، مع التأكيد على تحويل الأطلسي (NATO) من مجموعات التزامات عسكرية عامة إلى تحالف يؤدي نشاطات أساسية لإحباط أي محاولة لاجتياح سوفيتي لأوربا الغربية، فيما أنشأ الاتحاد السوفيتي حلف وارسو (WARSHO) عام 1955 مع الدول الدائرة في فلكه، للحيلولة دون تخلي أي دولة دخلت النظام الشيوعي عن الإيديولوجية الشيوعية.

فضلاً عما تقدم فقد كان للدبلوماسية الاقتصادية بوصفها أحد أهم وأبرز أدوات التنافس الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، بوصفها تستغل بطريق ضمني أو صريح لتعزيز السياسة الخارجية سواء أكانت أهدافاً سياسية أم استراتيجية أم اقتصادية[36]، كما ظهرت هذه الدبلوماسية متفوقة بمقياس الفاعلية على الأدوات والوسائل الإستراتيجية ذات الثقل التقليدي في الممارسات الدبلوماسية بين الدول، إذ إن أنماطاً جديدة ظهرت من العلاقات تتميز بالمقدرة العالية على التأثير المتبادل، إثر تزايد ارتباط التهديد الأمني ـ الإستراتيجي، وانعكاس ذلك على الاقتصاد القومي، سواء

ما كان يتعلق بقدرتها على تعبئة الموارد اللازمة لتعزيز المؤسسة العسكرية، أم فيما يتعلق بقدرتها على حماية اقتصادها القومي من أية ضغوط خارجية قد تتعرض لها، كأن تكون مقاطعة اقتصادية، أو قيود على الاستثمار المالي والتقني الخارجي للدولة، أو غيرها من القيود الاقتصادية[37].

من اجل أن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية قيادتها للنظام العالمي، اتجهت نحو زيادة إنفاقها العسكري من (460.1) مليار دولار عام 2002 إلى (563) مليار دولار عام 2005، بضمنها نفقات الحرب في العراق وأفغانستان[38].

في الوقت الذي دخلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية القرن الحادي والعشرين، وهي تقطف ثمار النظام العالمي الجديد الذي أرست دعائمه بنفسها منذ الحرب العالمية الثانية، بوصفها قوة رفاهية وأمن وهيمنة بلا منازع، متمثلاً بنظام الهيمنة الأمريكية والسلام الأمريكي (Pax Americana) على الصعيد العالمي[39]، فإنها شرعت في فرض هيمنتها الأحادية على جميع محيطات العالم وبحاره، وبما يُمكّنها من امتلاك قدرة حاسمة للسيطرة البرمائية على جميع الأقاليم والمناطق الحيوية في كل أنحاء العالم كافةً، وخصوصاً النفطية منها، وتخطط في فرض استراتيجيتها ورؤيتها ومدركاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والقيمية على النظام العالمي، تارة بالترغيب وأخرى بالترهيب.

وعليه فالولايات المتحدة الأمريكية حرصت على تعزيز

نفوذها وقوتها القتالية في العالم، بأوضاع عسكرية جديدة، ارتكزت على أربعة عناصر تمثلت بإعادة التشكيل (Reconstitution)، والوجود العسكري المتقدم (forward presence) ، والتعامل مع الأزمات (Crisis Respond)، والدفاع الإستراتيجي النوعي (Strategic Defense)[40]، وهذا ما أكدته استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لقرن جديد، إذ صنفت المصالح الأمريكية إلى ثلاث درجات؛ تمثلت الأولى بالمصالح المُلحّة المتعلقة بالبقاء والوجود المادي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ونمط الأداء الاقتصادي وتأمين البُنيات الأساسية، فإذا ما تعرضت هذه المصالح للخطر فلن تتردد الولايات المتحدة في استخدام القوة العسكرية لحمايتها. أمّا الدرجة الثانية فهي المصالح المهمة، والتي لا تؤثر في الوجود المادي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لكنها تؤثر في نمط الرفاهية الأمريكية. وفي ما يخص الدرجة الثالثة فإنها تمثل المصالح الإنسانية ومصالح أخرى فقد تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية بدافع قِيَمها للمساعدة في الكوارث الطبيعية أو نشر الديمقراطية[41].

وبناءً على ما تقدم، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان مصالحها الإستراتيجية عن طريقين:

الأول: التعهد والارتباط (Engagement).

الثاني: الإضافة والتوسيع (Enlargagement).

ليصار إلى مجموعة من المحاور التي ارتكزت عليها استراتيجية الأمن القومي[42]:

1. الحفاظ على قدرة دفاعية عسكرية عالية، تضمن بقاء الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة عالمياً القادرة على إدارة أعمال قتالية عسكرية على نطاق واسع وشامل خارج حدودها الإقليمية، وبما يؤكد الدور الريادي المؤثر في الشؤون الدولية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.

2. الحرص على امتلاك القوات المسلحة الأمريكية قدرات وإمكانات قادرة على مواجهة القدرة العسكرية الإقليمية الرئيسة في أي مكان أو إقليم في العالم، ولكي يتحقق لها ذلك عليها أن تردع وتنتصر على أي عدوان عسكري عن طريق إظهار قدراتها العسكرية المتفوقة في أكثر من منطقة وفي الوقت نفسه، أي قدرتها على خوض حربين إقليميتين في مكانين مختلفين في آن واحد معاً.

3. السعي لنشر قواتها وتمركزها في المناطق الحيوية من العالم وخصوصاً المناطق النفطية بِعدِّها مناطق مصالحها الإستراتيجية.

4. السعي الحثيث والمستمر لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

5. ترصين دور قيادي عالمي في مجال الفضاء وبما يحافظ على الدور القيادي الأمريكي عالمياً في الميادين الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية والتقنية، وردع أي محاولة للإضرار بالمصالح الأمريكية العالمية في الفضاء أو استخدامه لتحقيق ذلك.

لذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الطريق الأمثل لضمان مصالحها الحيوية في العالم، لابد أن يكون من خلال ربط الأمن الوطني للدول بالأمن الإقليمي، ومن ثم ربط الأخير بالأمن العالمي، لإضفاء الصبغة الأمريكية عليه، وبما يكفل ضمان المصالح التجارية والإستراتيجية الأمريكية في العالم.

من هنا كانت الإستراتيجية تعمل على توسيع حلف الأطلسي ليشمل الأعضاء السابقين في حلف وارسو، وهدف التوسع هو ليكون أداة تقف عائقاً بوجه عودة روسيا مجدداً إلى مكان القوة العظمى العسكرية، بعد إغلاق مجالها الحيوي أمامها في الغرب بالسيطرة الأمريكية ـ الأوربية بواسطة حلف الأطلسي[43].

ثانيا: التفكير الإستراتيجي الأمريكي وإدارة الصراع العالمي

لقد انتهى الصراع الإيديولوجي بين الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة والدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي، وحل نظام دولي جديد قادته الولايات المتحدة الأمريكية وتتفرد بقيادته، ورسم هذا النظام طريقة جديدة للعلاقات الدولية، لا توجد قوة قادرة على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية فيه، والذي يعتمد على أسلوب ومنهج التدخل القوي والمؤثر في سياسات الدول والأمم الأخرى، فأصبح إعادة نشر القوات المسلحة الأمريكية في الدول وسياسات مَلْء الفراغ العسكري، هو السمة البارزة في الإستراتيجية الأمريكية في هذا النظام.

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في ما بعد الحرب

الباردة، على نشر إيديولوجيتها المتمثلة سياسياً بأنموذجها الليبرالي القائم على التعددية السياسية، واقتصادياً بالرأسمالية الفردية، واجتماعياً بالحرية الفردية، وثقافياً بإشاعة المجتمع الاستهلاكي، من منطلق مساعيها الرامية إلى تذويب ثقافات الشعوب في أنموذج الثقافة الأمريكية في إطار تحركاتها إلى أمركة العالم، لاسيما أنها بدأت ترى في قيم الشعوب الأخرى وخصوصاً الإسلامية، تهديداً لأنموذج القيم الرأسمالية العالمية ونمط الحياة الغربية والأمريكية.

من أجل ذلك يمكننا استنتاج أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت قوة الدفع التي حصلت عليها بتفكك الاتحاد السوفياتي، وهيمنتها على النظام الدولي من أجل فرض أنموذجها القائم على الديمقراطية التعددية والليبرالية، والمفهوم الغربي لحقوق الإنسان، صيغة عالمية لتنظيم الدول القومية، بعيداً عن خصوصية الثقافات السياسية لدول العالم، وبما يُرتب تدخلها بين مدة وأخرى في الشؤون الدولية للكثير من البلدان، انسجاماً مع مصالحها العالمية، إذا ما لمست تهديداً لمصالحها الاقتصادية والسياسية ونفوذها الإستراتيجي، وتتراجع كلما تعززت العلاقات الأمريكية مع الدول الأخرى، الأمر الذي يفيد أن الولايات المتحدة الأمريكية وباستخدامها ملف حقوق الإنسان، والديمقراطية، ستحاول الضغط على القوى الفاعلة في العالم، متى ما بدأت هذه القوى ممانعة للهيمنة الأمريكية، سواء أكانت هذه الهيمنة اقتصادية أم سياسية.

لقد كانت دعوات الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام دولي

جديد قديمة، لكنها لم تجد الفرصة السانحة لترجمتها إلى واقع ملموس وذلك لمناهضة الاتحاد السوفيتي لها.

ففي عام 1945 قال ترومان (**إن النصر الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية وضع على عاتق الشعب الأمريكي عبء مسؤولية قيادة العالم**)، وفي عام 1960 أعلن أيزنهاور (**إن القدر وضع على كاهل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية العالم الحر**)، وفي عام 1961 رأى كينيدي (**إن الهدف من وجود الولايات المتحدة هو قيادة العالم كله**)، وفي عام 1963 قال نيكسون (**إن قيمنا للتصدير وليست بنا حاجة للاعتذار من أحد**)، وفي عام 1965 أكد جونسون (**إن التاريخ وانجازاتنا تحملنا مسؤولية الدفاع عن الحرية في العالم**)، وفي عام 1976 قال كارتر (**إن مسؤوليتنا تكمن في تأمين نظام دولي مستقر**)، وشدد رونالد ريغان على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي (**حارس الحرية في العالم**)، في حين أكد بوش الأب عام 1990 (**إن القرن الواحد والعشرين لابد أن يكون أمريكياً**)، ثم جاء بوش الابن لكي يترجم تلك الأقوال إلى أفعال، ويضع الولايات المتحدة بكل تأريخها إزاء امتحان صعب، إذ دخلت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها لاعباً في أفغانستان والعراق بأسلوب القوة والتدخل.

وهكذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بدون أي منافس حقيقي في ظل نظام أحادي القطبية، فكان عليها ابتداع تدابير استراتيجية تتواءم مع الظروف والمتغيرات الدولية الجديدة. وكان لدعاة الهيمنة والاندفاع (الصقور) القول الفصل في ذلك، وأن

الولايات المتحدة وجدت إزاءها (الفرصة السانحة) كما أسماها (ريتشارد نيكسون) لاستعراض القوة الأمريكية من أجل أن تصبح الهيمنة قانوناً نافذ المفعول[44]، وبذلك تم توظيف انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة والصراع الدولي بين القطبين لتحقيق الغاية النهائية للإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية لأمركة العالم[45] وإقصاء أي قوة دولية يمكن أن تنافسها[46].

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية وبهيمنتها السياسية على المؤسسات الدولية بقوتها العسكرية وقدرتها الاقتصادية، والتي تعد الفيصل الحاسم في تتويج النصر النهائي لها، إذ توسعت دائرة هيمنتها لتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والإعلامية والثقافية فرسخت سيطرتها على العالم، كان جُلّ طموحها هو الاستحواذ على النفط وإحكام السيطرة على الدول المنتجة له.

فضلاً عن ذلك، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية بعض المناطق الإستراتيجية ومنها تلك الخاضعة لنفوذ الحلفاء، كالنفوذ الفرنسي في البحيرات الكبرى في أفريقيا، لذلك سعت إلى دخول منافسة الحلفاء في تلك المناطق، وحققت نجاحات نسبية في ذلك.

كما احتفظت بقواعد عسكرية في المناطق الحيوية في العالم لإدامة قدرتها على إدارة النزاعات الإقليمية واحتوائها، فكلما نشبت أزمة في أي بقعة من العالم تحركت الدبلوماسية الأمريكية لاحتوائها.

وكثيراً ما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالإمساك بخيوط الأزمة لتحريكها وفقاً لاستراتيجيتها، دون حلها، وحسب الأهداف الأمريكية. وبناءً على ما تقدم أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لابد أن تكون قوة دافعة، لتحقيق عدد من أهدافها الإستراتيجية المتمثلة في فرض مبادئ الاقتصاد الرأسمالي في العلاقات الاقتصادية الدولية، التي تربط أطراف العالم بالنظام الدولي الجديد بعد أن فشلت الأيديولوجية الاشتراكية في الاقتصاد.

وبذلك تم تحديث أفكار جديدة لثقافة السوق الليبرالية تتلاءم ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال فرض نمط التحول الديمقراطي أو دعم لنظم سياسية واقتصادية تتحكم بالموارد الاقتصادية، التي تذهب فائدتها للولايات المتحدة الأمريكية، وغالباً ما يكون التدخل العسكري لضمان تلك الموارد كما حصل ضد الحرب في إقليم كوسوفو، لأهمية هذه المنطقة وغناها بالنفط والغاز الطبيعي، وباعتبارها تشكل أحد رؤوس المثلث الإستراتيجي النفطي الذي يغذي العالم الصناعي عبر البحر الأسود[47].

وقد كان عصياً على الولايات المتحدة الأمريكية ذلك التدخل أيام الحرب الباردة، لكن إدراك الإستراتيجيين الأمريكيين لأهمية التفوق العسكري لضمان إحكام السيطرة على مناطق النفوذ الاقتصادي وتأمين تدفق الصادرات الحيوية من الموارد الطبيعية من مناطق الإنتاج إلى الأسواق المستهلكة، مهَّد لبزوغ صراع جديد ومن نوع مختلف، بدأ من خلال إمكانية السيطرة على القرار

الاقتصادي في العالم، لأن الولايات المتحدة الأمريكية أيقنت أن من يملك القرار الاقتصادي يستطيع أن يتحكم وبقوة بالقرار الإستراتيجي، ولأن العامل الاقتصادي كان أهم أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي، مثلما كان هذا العامل أهم مقومات النصر الأمريكي آنذاك.

وعلى خلفية انطواء القطب المنافس ظهرت أقطاب سياسية لها تأثير فعال في الساحة الدولية كالقطب الأوربي والقطب الياباني، وبين هذه الأقطاب التي ظهرت بعد الحرب الباردة تنافس وأحياناً صراع لرغبة كل منهما في الهيمنة والسيطرة والتحكم بالموارد الطبيعية المتوفرة في مختلف مناطق وأقاليم العالم، ويُعدّ المتغيِّر النفطي أبرز وأهم هذه المواد للحاجة والطلب المتزايد عليه.

كذلك يأتي السعي الحثيث للأقطاب الدولية للتنافس على الأسواق المهمة ذات الطابع الاستهلاكي، وللاستثمار الأجنبي الذي تجد فيه الدول الرأسمالية فرصة سانحة للهيمنة على الدول الفقيرة ومنع كل محاولات التحرر والاستقلال، وبروز ظاهرة في العالم تتمثل بالشركات عابرة القومية أو متعددة القومية أو متعددة الجنسية.

كل تلك المتغيرات الاقتصادية جعلت من الصراع شبه حتمي بين أقطاب تتنافس على أسباب الارتقاء، والابتكار والتكنولوجيا والقدرة على جذب رؤوس الأموال لإحكام السيطرة على الأسواق العالمية والمناطق والأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية. وهكذا عملت

الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان الإمدادات النفطية لها وحمايتها والاستحواذ عليها، وقامت بتطويق كل التهديدات العالمية لهذه الإمدادات، وعُدّت أي محاولة لتهديد هذه الإمدادات بمثابة تهديد مباشر لأمنها القومي.

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة على حماية أحد أهم الممرات المائية في عالم اليوم (مضيق هرمز)، الذي تمر عبره أكبر ناقلات النفط العالمية أي حوالي (40٪) من تجارة النفط العالمية، و(12٪) من هذا النفط يذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وما يزيد على نصف احتياجات أوربا وما يقارب من (90٪) من احتياجات اليابان وأكثر من (50٪) من صادرات الأوبك[48].

من هنا، فإن التفكير الإستراتيجي الأمريكي ركز بعد نهاية الحرب الباردة على الوجود المباشر أو شبه المباشر في مناطق مصادر الطاقة في العالم، ومحاولة منع وصول الصين إلى تلك المناطق من خلال وجود أمريكي وسط آسيا، ومنع أي تحالف استراتيجي بين روسيا والصين والهند[49].

هذا فضلاً عن دعم الولايات المتحدة للأنظمة الحاكمة والعمل على عدم وصول أنظمة وطنية تعكس الإرادة الشعبية، ومساعدة الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي لقطع صلاتها مع الأيديولوجية الشيوعية والعمل على إقصاء الأشخاص ذوي الفكر الشيوعي في تلك الدول، واستخدام المساعدات الإنسانية

والاقتصادية لجذب هذه الدول للعالم الغربي. وهكذا احتوت الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذه الطرق الكثير من الدول الفاعلة في مختلف بقاع العالم.

لكن من الثابت أن الأحادية الأمريكية والتفرد الأمريكي بالشؤون العالمية بدأت تواجه عدداً من التحديات الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية، ما يحمل في طياته بوادر الانتقال من نظام أحادي القطبية إلى عالم آخر متعدد الأقطاب.

وكان لابد للولايات المتحدة الأمريكية من الحفاظ على قيادة المنظومة الرأسمالية ومن ثم قيادة العالم، لذلك نراها في سباق مع نفسها بعد أن استطاعت حسم صراع التسلح لصالحها قبل أكثر من عقدين من الزمن، لتظهر بوصفها اللاعب الرئيس والوحيد على الساحة الدولية. وبدلاً من تعزيز التنظيم الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها التخصصية، تجاهلت إدارات الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبة للبيت الأبيض ذلك، ما أدى إلى خلخلة التوازنات الدولية والإقليمية والوطنية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ذلك لم يؤد إلى خلق نظام عالمي مُستقر، الأمر الذي رتب تبلور استراتيجية أمريكية جديدة غير مسبوقة لاستخدام القوة أو التهديد بها في الأزمات والصراعات الدولية كافة، إذ قطعت الولايات المتحدة الأمريكية أي طريق إلى أية مفاوضات أو تدويل الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية الحاسمة، إلا بقدر ما يخدم سياستها ومصالحها العالمية، وتفردها بالقرارات الدولية،

مستبعدةً ـ في أحيان ـ حتى حلفاءها الغربيين، ما جعل القيادة الأمريكية للعالَم تواجه العديد من التحديات، لاسيما وأن هذه القيادة حرصت على ضمان الحفاظ على المصالح الأمريكية حصراً، مستغلة المؤسسات الدولية التي أقامتها فيما بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى تحرير التجارة بواسطة الشركات عابرة القومية والأسواق والتجارة المفتوحة.

بناءً على ذلك، فالتغير الذي حصل على مستوى المؤسسات الدولية خدم المصالح الأمريكية وجعلها تتفرد في قيادة العالم وتسعى للحفاظ على هذه القيادة، لكنها لم تستطع أن تؤسس نظاماً أحادي القطبية مستقراً، ورتب ذلك ظهور رؤى تشاؤمية بشأن مستقبل الدور الأمريكي، إذ تنظر إليه هذه الرؤى كقوة مرهقة وفي طريقها إلى التفكك من خلال تراجعها الاقتصادي المتسارع، لاسيما وأن الصراع بين القوى الرأسمالية الرئيسة سيكون على امتلاك المستقبل والسيطرة على القرن الحالي عن طريق امتلاك أنواع التكنولوجيا السبعة الجديدة (الإلكترونيات المجهرية، التقانات الحيوية، صناعة المواد الجديدة، الاتصالات، الطيران المدني، الربوتات مع المعدات الآلية، الكومبيوترات)، إذ ستفرض هذه التقنيات الحديثة شروط اللعبة الاقتصادية القادمة، وسيكون امتياز المنافسة المستدامة على تكنولوجيا العمليات (Process of Technology)، أكثر من تكنولوجيا المنتجات (Produecul Technology)، التي تفوقت بها الولايات المتحدة الأمريكية[50].

إن الإدراك العميق لاشتراطات إحداث الثورة التكنولوجية وخصوصاً في مجال المعلومات، كونها تستلزم تغيرات فكرية وتطبيقية، وإدراك أن تطور الثورة التكنولوجية يمثل جزءاً من ظاهرة أعمق، انعكست في مجال العمل العسكري باعتماد تحليل المعلومات وتوزيعها، والذي أثّر في العلوم العسكرية بمدى يتعدى بكثير مجرى توظيف التكنولوجيا الحديثة لرفع الكفاءة القتالية لنظم السلاح، إذ أدى ذلك إلى دقة عالية وسعة كبيرة في عدد الأهداف المصابة، والتفوق في مجال المناورة بتوظيف نظم المعلومات لصالح القيادة والسيطرة باستهداف مراكز الثقل في البنية التنظيمية للعدو من خلال توجيه ضربات سريعة ومتنوعة من مواضع مختلفة، ما يؤدي إلى شل قدرة العدو على الفعل ورد الفعل[51].

لا ريب أن ذلك يتطلب بناء منظومة أجهزة معلومات واستشعار واستطلاع ليعطي صورة واضحة لأية عملية عسكرية والقدرة على تعديلها بسرعة مذهلة، إذا تطلب الموقف ذلك. ولقد وظفت الإستراتيجية الأمريكية كل ذلك وبما يتسق مع أهدافها ومصالحها الحيوية في العالم، وحافظت ولو لفترة على قيادة المنظومة الرأسمالية، على الرغم من أن هذه القيادة يشوبها عدم الاستقرار مرة وتحديات بروز قوى منافسة أو مناهضة لهذه السيطرة مرة أخرى.

لذلك بدت الإستراتيجية الأمريكية إزاء معضلة حقيقية عبّر عنها تقرير البنتاغون، حول العدو الإستراتيجي، وقد بين فيه بأن العدو إبان الحرب الباردة كان واضحاً، لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي،

لم يكن هناك عدو استراتيجي واضح. هذا يعني فقدان الدافع أو الحافز الذي يفجر الطاقة باتجاه تحقيق المصالح الأمريكية، فالحافز يتطلب وجود عدو، ووجود عدو يعني وجود خطر، ولذلك كان اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية الذي عبرت عنه مندوبتها في الأمم المتحدة (**إن العدو القادم هو الأصولية الإسلامية**)[52].

وقد تزامن هذا مع أفكار طُرحت من مفكرين كصراع حضارات، ومن نظرة خاصة إلى الإسلام بما يملك من بعد أيديولوجي، ونظرة واضحة للحياة والعالم، ونزوع إلى استقلالية، وشعور فائق بالذات، والقدرة على التأثير والانتشار، والتماسّ الجغرافي والتاريخي والحضاري الممتد، ما جعل المنظومة الرأسمالية وعلى رأسها الفكر الأمريكي (اليميني المتطرف خصوصاً) والذي يتضمن أهدافاً مبطنة تدخل فيها كل حيثياته؛ مصطلح (الإرهاب).

وعندما جاءت أحداث 11 أيلول 2001 التي ضربت هيبة الولايات المتحدة الأمريكية في الصميم في الوقت الذي تربعت فيه على قمة الهرم الدولي في العالم، وتالياً؛ قادت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها العسكرية بالقضاء على أية احتمالية لتكرار مثل هذا الحادث، مجندة قدرتها لحرب القرن الواحد والعشرين، وهو إسراف غير مخفي في استخدام القوة، فقد فتحت أحداث أيلول خيارات واسعة إزاء الولايات المتحدة الأمريكية للمضي في دعم وتأييد سيادتها على العالم، وهيمنتها على مستقبله. فالحرب على ما يسمى الإرهاب كانت مناسبة لا يستهان بها في إظهار القوة

العسكرية لأمريكا، وأهم من ذلك إظهار القدرة على استخدام هذه القوة كلما أحتاج الأمر إلى ذلك، فنحن إزاء قوة مهيمنة واحدة لهذا العالم، وهذه القوة تستند إلى مقومات الدكتاتورية في كل تصرفاتها.

وهكذا وجدت أمريكا ضالتها في أحداث أيلول عام2001 من أجل صياغة موازين القوى، ومن ثَمّ، الخريطة السياسية للعالم، على نحو يؤمن خلال العقود القادمة حاجتها الإستراتيجية من النفط، وهناك طريقان لسد حاجاتها من النفط المستهلك، وخصوصاً العربي، يتمثل **الأول** بالوجود العسكري في مناطق توفُّره، **والثاني** تعزيز دور الكيان الصهيوني في المنطقة العربية بوصفه شرطياً قامعاً لدول الطوق العربية ومستنزفاً لقدراتها ومجهوداتها من خلال صدامات وحروب إقليمية.

وعلى هذا الأساس تطلعت الإستراتيجية الأمريكية ومنذ نهاية الحرب الباردة، أي مع بداية القرن الحادي والعشرين بوصفه مرحلةً حاسمة لجهة استمرار وتثبيت السيطرة على العالم، وبدأت دوائرها التفكير والعمل للتنظير لاستراتيجية الاستمرار والتثبيت.

وكان إزاء هذه الدوائر مخاطر أساسية، فبدأت تبحث في الإستراتيجيات والتكتيكات التي تقلل من نتائجها السلبية على النفوذ الأمريكي، إذ لم يكن ممكناً إلغاؤها أو ضرب جذورها الغارقة عميقاً في الواقع الجيوبولتيكي العالمي.

لقد تبنى المحافظون الجدد رؤية استراتيجية للقرن الحادي

والعشرين (مشروع القرن الأمريكي الجديد) وتحت عنوان (إعادة بناء الدفاع الأمريكي)[53]، وتم التنظير على أساس أن الفشل فيه يحمـل تكاليف مستقبلية، كونه يعرض فرصة تاريخية لخطر الضياع بعـد انتصارات القرن الماضي (الحربين العالميتين ـ الحرب الباردة ـ حرب الخليج عام1991)، ولا يمكن أن يحصل تجميد للخطة في السياسة الدولية، على الرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها القوة الوحيدة القائدة لتحالف الدول الحرة والعالم المتقدم، من دون أن تواجه تحدياً مباشراً من أية قوة عظمى.

هوامش الجزء الأول

1. سمير صارم، أنه النفط يا (...)!! الأبعاد النفطية الأمريكية، دمشق، دار الفكر، 2003، ص 128.
2. Ademsegol, Losing Its Edges America, Foreign Affairs, Vol: 783, No.6, Nov-Dec, 2004.
3. ينظر: الكتاب السنوي 2008، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، والمعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية 2008، ص 108.
4. مالك عوني، صناع الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية... تحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (138)، أكتوبر 1999، ص 78.
5. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/ 2008، نيويورك، 2008، ص ص 263 ـ 265.
6. دنيا جواد مطلك، الإقليمية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية، 2008، ص 239.
7. ضاري رشيد الياسين، مستقبل الوجود العسكري الأمريكي، في العراق، محمد الهزاط وآخرون، احتلال العراق: الأهداف ـ النتائج ـ المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط8، 2004، ص 260.
8. نعوم تشومسكي، العراق الغزو ـ الاحتلال ـ المقاومة، شهادات من خارج الوطن، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 62.
9. للمزيد ينظر: الاتجاهات العالمية لغاية عام 2015، حوار حول المستقبل مع خبراء غير حكوميين، مجلس الاستخبارات القومي في 2/ 12/ 2000.
10. خليل حسين، الإستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي الأمريكي، 7 أيار 2005.
11. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/ 2008، مصدر سابق.

(*) كانت اغلب الولايات الأمريكية الحالية، مستعمرات للتاج البريطاني، ثم بدأت

بالانفصال لتشكل الدولة الأمريكية الحديثة. للمزيد ينظر: عبد الفتاح حسن أبو عطية، تاريخ الأمريكيتين والتاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، الرياض، دار المريخ، 1987، ص 132.

12. ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، عمان، الأهلية للنشر، 1995، ص 262.

13. ماجد الجبالي، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، العدد (41)، 1992، ص 62.

14. ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة احمد صدقي مراد، دار الهلال، القاهرة، 1992، ص78.

15. وجيه محجوب، سياسة العراق الخارجية بعد عام 1990 وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية، 2002، ص 75.

16. احسان عدنان عبدالله، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وانعكاساتها حيال منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية، 2004، ص 39.

17. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، دار الحكمة للطباعة، بغداد، 1990، ص 177.

18. بشاره خضر، أوربا وبلدان الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 11.

19. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، دار الحكمة للطباعة، بغداد، 1987، ص 291.

20. القواعد والتسهيلات العسكرية، النشرة الإستراتيجية، لندن، العدد (5)، 1980، ص2.

21. زلماي خليل زاده، الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها على العالم، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص21.

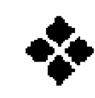
22. عبد الواحد الناصر، النظام العالمي الدولي الجديد، دار حطين للطباعة والنشر، 1996، ص 46.

23. عبـد الصمد سعدون، الإدراك الأمريكـي للعلاقات الاقتصادية مع دول مجلس

التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية، 2006، ص 262.
24. شفيق المصري، النظام العالمي الدولي، ملامح ومخاطر، بيروت، 1992، ص 32.
25. شفيق المصري، إمبراطورية الى أن يحين موعد الأسئلة العاصفة، مجلة الوفاق العربي، القاهرة، العدد (32)، 2002، ص38.
26. فؤاد العشا، النظام العالمي الجديد ـ عالم بخمس رؤوس، دار الجماهير للنشر، دمشق، 1994، ص34.
27. ممدوح أنيس فتحي، الدور الجديد للقوى الكبرى، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص181.
28. مارك سلدن وفرجينيا برودين، السر المعروف... في آسيا، ترجمة احمد طربين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص 37.
29. بول كنيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر، عمان، 1994، ص 564.
30. المصدر السابق نفسه، ص 566.
31. حامد ربيع، الحوار العربي ـ الأوربي، استراتيجية التعامل مع القوى الكبرى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ص 57.
32. المصدر السابق نفسه، ص 60.
33. بول كنيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، مصدر سابق، ص 574.
34. فؤاد العشا، النظام العالمي الجديد، مصدر سابق، ص 36.
35. بول كنيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، مصدر سابق، ص 577.
36. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1984، ص 418.
37. المصدر السابق نفسه، ص421.
38. خضر عباس عطوان، سياسة القوة الأمريكية: رؤيا مستقبلية، مجلة قضايا سياسية (كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين)، العدد (1)، 2006، ص 56.
39. جوزيف ستيغليتز، العولمة ومساؤها، ترجمة فالح عبد الجبار، مراجعة مظهر محمد صالح، بغداد، بيت الحكمة، 2003، ص98.

40. عبد المنعم طلعت، الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (131)، 1998، ص58.
41. حسن الحاج حسين، حرب أفغانستان التحول من الجيو استراتيجي ـ الى الجيو ثقافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 222.
42. المصدر السابق نفسه، ص254.
43. مصطفى علوي، مستقبل آسيا الأمني، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص26.
44. ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، مصدر سابق، ص253.
45. مازن الرمضاني، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، العدد (2)، بغداد، 1994، ص35.
46. محمود عليان، العلاقات الأمريكية الروسية في مرحلة إعادة التوازن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص138.
47. مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسين، دار الكاتب العربي، بيروت، 2002، ص18.
48. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، تقرير الأمين العام (34)، الكويت، 2007، ص5.
49. فيان هادي عبد كاظم، مكانة المتغير النفطي في الإستراتيجية الأمريكية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين، 2007. ص38.
50. لستر ثرو، المتناطحون، ترجمة محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص88.
51. الفن توفلر، الحرب والحرب المضادة، تعريب صلاح عبدالله، دار سرت للنشر، ليبيا، 1995.
52. نقلاً عن، عادل سليمان، النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (145)، 2001، ص75.
53. نقلاً عن: هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستي المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2002، ص 28.

الجزء الثاني



مكانة النفط
في الإستراتيجية الأمريكية

الجزء الثاني

مكانة النفط في الإستراتيجية الأمريكية

تمهيد

لقد أضحت العلاقة جدلية بين السياسة والنفط، وأمسى المتغير النفطي من أبرز العوامل الإستراتيجية المؤثرة في العلاقات الدولية، فالسياسات الدولية والقوى الإستراتيجية العالمية خاصة جعلت سياساتها الخارجية وتوجهاتها تتمحور حول المتغير النفطي ومناطق وجوده، وبفعل ذلك عُدّت هذه الأخيرة أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، وساحة محتملة للصراع الدولي، طالما أن النفط يظل عصب الصناعة، ومفتاح التقدم، والمورد الأغزر اقتصادياً بين موارد الطاقة المتاحة.

وواقع الأمر أن المتغير النفطي احتل جانباً من اهتمامات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وكانت الإدارة السابقة، إدارة الرئيس جورج بوش الابن، هي الأبرز، فقد شكل النفط أحد أهم ركائز سياساتها الخارجية، لذلك لم تخلُ إستراتيجيات الولايات المتحدة الأميركية منذ سبعينات القرن الماضي، من وجود اهتمام وتخطيط

واستثمار موارد النفط للتأثير أو احتكار سلطة القرار بما يتعلق بمختلف عمليات إنتاج النفط، بل وصل الأمر إلى إعادة أو ترتيب هيكلة مناطق مختلفة من العالم، على قاعدة ضمان تدفق الإمدادات النفطية، وإن اقتضى الحال استخدام القوة العسكرية والتذرع بالحجج كافة لتحقيق تلكم الغايات، وأهم تلك الحجج بعد عام 2001 هو الزعم بانتشار ما يسمى بخلايا الإرهاب ومصادره في دول وأقاليم عدة.

والمفارقة أن خرائط الإرهاب والثروة النفطية هي ذاتها في الرؤية الأمريكية، سواء أكانت في الشرق الأوسط أم آسيا أم القرن الأفريقي، والتخطيط الإستراتيجي الأمريكي يتداخل فيه الإرهاب مع النفط، ومعادلة الأمن والطاقة في الإستراتيجية الأمريكية ضرورية لتحقيق النفوذ الأمريكي على الدول الأخرى، من أجل ضمان مناطق تدفق الموارد النفطية وتأمين طرق المواصلات حتى وصوله إلى المستهلك، ولعل مبدأ كارتر الذي أجاز التدخل باستخدام القوة العسكرية، كان تطوراً كبيراً في الإستراتيجية الأمريكية، والذي خرجت بموجبه المناطق النفطية من دائرة الصراع الدولي إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي، وألغى بذلك فكرة الاعتماد على القوى الإقليمية لضمان تدفق النفط، ومنع ظهور أية قوة إقليمية مؤثرة، وكان ذلك واضحاً في تطبيق فكرة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران بوصفهما قوتين مؤثرتين على المصالح الأمريكية في الخليج العربي، وتواصلت سياسة ريغان مع استراتيجية كارتر فعززت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها وأماكن وجودها في رأس ميناس في مصر وبربرا في الصومال وجزيرة مصيرة في عمان.

المبحث الأول

رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية المتغير النفطي

لقد تبلورت الملامح الأساسية والمعالم الرئيسة لعالم ما بعد الحرب الباردة، وتشكُّل هيكليته السياسية وتجاوز العالم المرحلة الانتقالية، وعُدَّت نهاية الحرب الباردة نقطة فاصلة في التأريخ السياسي الدولي، فقد تحول العالم من جديد إلى نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن انتهت الكوابح التي فرضها الاتحاد السوفيتي على الإستراتيجية الأمريكية.

لقد كان للتوازن النووي الدور البارز في الحؤول دون تمكن أي من القوى العظمى في تحقيق الغاية النهائية للمشروع الكوني لكل منهما، وعند تفكك الاتحاد السوفيتي تبنت الولايات المتحدة الأمريكية خطاباً سياسياً خارجياً واستراتيجية جديدة تأخذ على عاتقها قيادة العالم.

والواقع، إن أذرع الإستراتيجية الأمريكية هي: سياسية، وعسكرية واقتصادية وثقافية، ولكلٍ منها مؤسسات تعمل على

تحقيق غاية المشروع الكوني الأمريكي، ويعد العامل الاقتصادي من بين العناصر البارزة في الإستراتيجية الكونية الجديدة، فهو الذي يديم النمو في القوة الأمريكية ومن خلاله يتم تأمين رفاهية الحياة الأمريكية، والعنصر الحيوي في هذا العامل هو مصادر الطاقة التي يزيد الطلب عليها بمعدلات وعلاقة طردية موجبة مع مستوى الرفاهية، لذلك كان لزاماً على الولايات المتحدة الأميركية تأمين مصادر الطاقة والتحكم فيها من ثلاثة أوجه هي:

1. ضمان الحصول على النفط بكميات وأسعار اقتصادية مناسبة، بحيث لا يتطلب الحال الانتقال في وبين عناصر الطاقة المختلفة.
2. ضمان التحكم باستهلاك الدول الكبرى من النفط.
3. التحكم بالقرار السياسي للدول المنتجة.

وعلى الرغم من المنافسة المحتدمة بين الدول الكبرى ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الاقتصادية العظمى مقارنةً بأوربا واليابان، واستطاعت أن تفرض سيطرتها على أهم مصادر الطاقة المهمة، والمؤثرة في الاقتصاد العالمي والمتمثلة في النفط من خلال السيطرة على منطقة الخليج العربي واحتلال العراق، وتوسيع هيمنتها على وسط آسيا، إذ وظفت الاقتصاد لخدمة استراتيجيتها الشاملة الكونية، ومعتمدة على قوتها العسكرية في تحقيق ذلك.

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية مبكراً تزايد الطلب

العالمي على النفط، فطبقاً لإحصائيات الوكالة الدولية للطاقة سيرتفع الطلب العالمي على النفط بحوالى (2) مليون برميل يومياً خلال عام 2010، في حالة انحسار الأزمة المالية العالمية. واستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من الطاقة يمكن تتبعه عبر الجدول (1)، الذي يبين النسب العامة لمكونات الطاقة المستهلكة في كل دولة تمت الإشارة إليها، وعند النظر في الإحصاءات سنجد أن الولايات المتحدة تستهلك نحو (26.6٪) من إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط، في حين تستهلك الصين نحو (8.8٪) من إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط، بينما يستهلك الاتحاد الأوروبي نحو (17.9٪) من استهلاك العالم من النفط[1].

ولذلك تركز استراتيجية الولايات المتحدة على المتغير النفطي وتعارض أي خفض في حجم الإنتاج النفطي، لأن هذا الخفض يؤثر على دينامية الاقتصاد الأمريكي ويؤدي إلى زيادة الأسعار التي من شأنها أن تقود إلى ركود الاقتصاد العالمي، وهذا الركود يؤثر سلباً على الإستراتيجية النفطية للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هنا رأى المفكر الأمريكي هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأسبق، أن خفض الإنتاج النفطي يُعَدُّ تحديا للأمن القومي الأمريكي[2]، وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن كل مليون برميل من النفط ينقطع عن السوق في اليوم، يؤدي إلى زيادة تتراوح بين (5 ـ 3) دولارات للبرميل الواحد، ويؤدي ذلك إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تتراوح بين (0.3٪ ـ 0.5٪)[3].

جدول (1)

نسب استهلاك مكونات الطاقة لسنة 2005، وتوقعات 2015 و2030

الدولة	النفط		الغاز ٪	الفحم ٪	الطاقة المائية والشمسية ٪	الكتلة الإحيائية ٪	الطاقة النووية ٪	الإجمالي ٪
	٪ كقطاع	٪ مقارنة بالاستهلاك العالمي من النفط						
الولايات المتحدة	40.7	26.6	21.8	23.7	1.5	3.2	9	100
اليابان	47.4	5.2	13.3	21.1	2	1.2	15	100
الصين	18.5	8.8	2.3	63.2	2	13	0.8	100
روسيا الاتحادية	20.6	4.5	54.1	16	2.4	1.1	6.1	100
العالم عام 2005	35.6	100	21.2	25	2.2	10	6	100
العالم عام 2015 (توقعات)	33.5	ـــ	21.2	28	2.3	9	6	100

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2007/ 2008 (نيويورك. البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة. 2008). وكذلك، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ـ اوابك، 2007، ص 12.

إزاء ذلك فإن الكارثة قد تحل بالولايات المتحدة الأمريكية فيما لو فقدت السيطرة أو التأثير في البلدان النفطية أو على سوق النفط العالمية، وأهم أشكال فقدان السيطرة هو التحكم بالإنتاج انخفاضاً أو ارتفاعاً من قبل الدول النفطية والمنظمات العالمية، ولذلك فإن مفهوم الأمن العالمي على صعيد النفط يؤكد على توفر إمدادات

نفطية كافية، وأن تكون هذه الإمدادات ضمن أسعار مقبولة من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تدرك الأهمية الإستراتيجية للنفط في الصناعة من خلال تعدد مجالات استخدامه، وهو ما يجعل النفط مصدراً عاماً للطاقة.

وفي مقارنة بسيطة أجرتها وكالة الطاقة الدولية وإدارة المعلومات الأمريكية حول نمو الاستهلاك الطاقوي للمدة ما بين (1995 ـ 2010) تراوحت معدلات الاستهلاك ما بين (9.2٪) بالنسبة للنفط و(1.2٪) بالنسبة للطاقة النووية، وبمتوسط (2.7٪) بالنسبة للغاز الطبيعي، وعلى امتداد البعد الزمني لهذه التوقعات إلى ما بعد 2010 وحتى عام 2015، لم تظهر هذه الدراسات أي اختلاف مؤثر في جميع مصادر الطاقة باستثناء الطاقة النووية[4].

لذلك تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها الكونية في الحصول على النفط من مصادر متعددة، وفي الوقت الحالي تأتي الكميات المستوردة من أربعة مصادر رئيسة، هي كندا أولاً والمملكة العربية السعودية ثانياً والمكسيك ثالثاً فيما تكون فنزويلا المصدر الرابع، إذ تستورد الولايات المتحدة الأمريكية (2/3) ثلثي استهلاكها من النفط من هذه الدول الأربع ونحو (15٪) من مجمل القارة الأفريقية. ونتيجة لتنوع مصادر التجهيز والذي يعزى إلى سببين:

- الخشية من حدوث انقطاع في أحد مصادر التجهيز فتكون البدائل جاهزة للتعويض.

- ضمان استمرار نفوذها على أوسع رقعة من مناطق الإنتاج، وكلاهما يدفعان ويبرران الانتشار العسكري الأمريكي في/أو قرب مناطق الإنتاج تلك.

وبهذا التنوع تفرض الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها في الاستحواذ على مخزونات النفط العالمية، وبذلك يسهل تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المتنافسة، ويبنى على ذلك محاصرة النفوذ الأوربي واليابان والصين ومنعها من الوصول إلى هذه المناطق.

أما فيما يتعلق بمسألة نضوب النفط، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في دراسة وتقويم أوضاعها النفطية، وأدركت حاجتها الماسة إلى إمدادات خارجية، لأن بعض الدراسات العلمية توقعت أن الاحتياطي النفطي للولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ينضب خلال عام 2015[5].

هذه التحديات أدركتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة ليست بالقصيرة، ولكي تضمن استمرار تحكمها بالأسواق النفطية، صاغت الإستراتيجيات التي تستطيع من خلالها تطويق مناطق الوفرة النفطية، وتلك التي تستطيع سد احتياجاتها، فكان احتلال العراق والهيمنة على النفط السعودي والكويتي والإماراتي، وقربها من إيران، هي الركيزة الأساس في استراتيجيتها، التي تضمن لها هيبة البقاء والسيطرة على العالم، لأنها تدرك أن نضوب آبارها النفطية مسألة حتمية على المدى المنظور، لاسيما أن الكلف الاستثمارية

في حقولها النفطية تميل إلى الارتفاع وفي أحيان أخرى تنعدم جدواها الاقتصادية.

لقد أجمع المحللون الاقتصاديون على أن الحاجة للنفط سوف تزداد خلال القرن الحادي والعشرين، في وقت فاق فيه الاستهلاك السنوي العالمي عام 2008 نحو (31.390) مليار برميل، ولظهور تحولات في الاقتصاد العالمي من بينها منافسة دول أخرى (الدول الصاعدة) للولايات المتحدة الأمريكية على شراء النفط، وفي طليعة تلك الدول الصين والهند. وتشير بعض الإحصاءات إلى تسجيل قفزة في الطلب على النفط خلال عام 2005، تراوح نسبتها بين (2.2 ـ 2.5٪) ليبلغ الطلب (84) مليون برميل يومياً، ويقدر استهلاك الصين بـ (8) ملايين برميل في اليوم، أي بزيادة قدرها (10٪) عما كانت عليه في عام 2004، وتعد ثاني مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة معدلات التخزين للتحكم بأسعار النفط والمحزونات النفطية، وهي (مخزونات صناعية أو مخزونات حكومية أو مخزونات استراتيجية).

وتجاوزت أمريكا الخزن في أراضيها أو أراضي الدول الصديقة، وإقامة ما يسمى بالمخزونات العائمة، إذ تجوب الناقلات النفطية العملاقة المحيطات محملة بملايين الأطنان من النفط الخام تحسباً لأي طارئ. وتجدر الإشارة إلى أن سياسة التخزين تساهم في اضطراب السوق النفطية وإمكان التحكم في الأسعار صعوداً أو نزولاً عبر التصرف بهذا المخزون.

من ذلك يتضح أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكاناتها الاقتصادية والنفطية منها خصوصاً، والنفط أهم عوامل قوتها في حالة السيطرة والتحكم به، بينما يكون عكس ذلك في حالة فقدان السيطرة على هذا المتغير، ولأن كميات النفط المتوفرة لديها بدأت بالنضوب لجأت إلى سياسة التخزين، ولتضمن من خلاله التأثير على إجمال السوق النفطية العالمية.

وتتمثل معضلة الولايات المتحدة الأمريكية الحقيقية في سعيها للإبقاء على اقتصادها قوياً ومزدهراً، لاسيما أن القدرة الاقتصادية هي السند الحقيقي للقرار السياسي، والإستراتيجية العسكرية القائمة على مبدأ القوة المطلقة. وتشير الإحصاءات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أنتجت عام 2005 حوالي (8.1٪) من الإنتاج العالمي للنفط، واستهلكت نحو (26.6٪) منه[6].

أما الاحتياطيات النفطية فلا تتجاوز (3٪) من الاحتياطي العالمي، في حين تمتلك منطقة الشرق الأوسط حوالى (65٪) من ذلك الاحتياطي، وتأتي السعودية أولاً والعراق ثانياً في أهمية هذه الاحتياطيات. وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية ذلك في استراتيجيتها، وما احتلالها للعراق وبسط هيمنتها على الشرق الأوسط في جانب منه، إلا للغرض أعلاه، وأن جزءاً مما يجري من حروب في العراق وأفغانستان واضطرابات وتقلبات سعرية في سوق النفط العالمية تقف وراءها دوافع وأهداف سياسية، لإحكام السيطرة على مقدرات أسواق النفط العالمية، وإعادة رسم الخريطة

النفطية الدولية بشكل يشابه عملية إعادة رسم خريطة العالم السياسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، مروراً بالتغيرات السياسية في شرق أوربا وجنوب شرق آسيا وصولاً إلى ما يسمى بالحرب على الإرهاب في إطار مخطط تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لإحكام السيطرة على منابع النفط العالمية لأنها المستهلك الأكبر للطاقة في العالم، وأن حاجتها تزيد عن ربع الاحتياجات العالمية وهي تستورد كل يوم أكثر من نصف استهلاكها.

ونظراً للكلف التي ترتبط بالأوضاع السياسية تلك التي تصيب السوق النفطية فإنها، ونتيجة لحجم الاستيراد لهذه المادة الإستراتيجية، باتت تثير مسائل في الداخل الأمريكي مثل زيادة تكاليف الإنتاج، وزيادة الضرائب.

وحاول رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، بدءاً من نيكسون وانتهاءً ببوش الابن، تخفيض اعتماد بلادهم على واردات النفط، بالبحث عن بدائل أخرى ذات كلفة اقتصادية منافسة، وزيادة الاعتماد على الطاقة النووية وغيرها، ولكن دون جدوى، فلم تكلل محاولتهم بالنجاح نظراً لارتفاع الكلف مقارنة بالحصول على النفط ومشتقاته.

وعليه فإن التصورات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية لسوق النفط العالمية تؤكد على أن الاستهلاك العالمي سيرتفع من (84.1) مليون برميل يومياً سنة 2005، إلى (89.7) مليون برميل في اليوم سنة 2010، وإلى (98.8) مليون برميل في اليوم سنة 2015،

وإلى (108.2) مليون برميل في اليوم سنة 2020، وإلى (118.8) مليون برميل في اليوم سنة 2025، في حين أن معدل الزيادة ما بين (2000 ـ 2025) يبلغ (41.9) مليون برميل في اليوم، أي بنسبة (54٪)، وهذه الإحصاءات مؤشر مهم للولايات المتحدة الأمريكية لوضع خطط مستقبلية لمواجهة الأزمات والاستعداد للمراحل القادمة[7].

وترتيباً على ما سبق، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل متعددة وكثفت جهودها في مناطق مختلفة من العالم، بدءاً من منطقة الخليج العربي ودول بحر قزوين وإيران لتحقيق جزء من أهدافها المتمثلة في استمرار تدفق النفط إليها بكميات توازي حاجاتها، وممارسة الضغط على الأطراف الدولية الواعدة والمنافسة لها عبر التحكم بالإمدادات النفطية للعالم الغربي وتحكمها بالسوق النفطية، مع التأكيد على أهمية الترابط بين الجانب الأمني والجانب الاقتصادي.

فالسلوك السياسي الأمريكي ربط النفط بالمجال الأمني عبر تقويه الاقتصاد والتأكيد على تنوع مصادره. وفي ضوء ما تقدم، أعلن بوش الابن عام 2002: (إن التنوع مهم ليس لأمن الطاقة فحسب بل للأمن القومي، لأن اعتمادنا على مصدر واحد للطاقة يجعلنا نتعرض إلى انتكاسات وابتزاز)[8]. وبالتأكيد فإن قادة الولايات المتحدة الأمريكية يستذكرون الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية عام 1973، بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت ضرورة التنوع في مسألتين:

1. عدم التركيـز على استيراد احتياجاتها النفطية من مصدر واحد.

2. عدم التركيز في استهلاكها لموارد الطاقة على مورد واحد، بل وزعتها بنسب على مكونات الطاقة المتاحة، وبدأت استراتيجية خفض نسبة النفط من إجمالي مكونات الطاقة المستهلكة، لكن إزاء قلة الخيارات والبدائل وإدراك مزايا السيطرة على المناطق التي تحوي احتياطيات مهمة والإنتاج الحالية، استمرت الولايات المتحدة الأميركية بإعطاء المتغير النفطي مكانة أثناء صياغة استراتيجيتها القومية الشاملة.

وكان اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على النفط العربي وتطويقه بالقواعد العسكرية، والسعي للسيطرة على مناطق النفط في بحر قزوين وأفريقيا، ومحاولة تقسيم السودان برعاية أمريكية ليس بعيداً عن اكتشاف منابع النفط الغنية في جنوبه المضطرب. فالقارة الأفريقية فيها نحو (90) مليار برميل من الاحتياطيات، لهذا تعمل الولايات المتحدة على الانفراد بالاستحواذ عليها في ظرف منافسة من الصين وأوروبا، لذلك نلحظ مثلاً أن السياسة الأمريكية تجاه غرب أفريقيا قد استهدفت الاستفادة من صفقات النفط معها، ولاحتوائها على كميات مخزون نفطي عالية مثل ليبيريا وبنين، وكذلك في شرق القارة مثلاً في تنزانيا. فالولايات المتحدة التي تزيد من تركيزها على احتياطيات النفط الإفريقية الكبرى، تستورد حالياً (10٪) من نفطها من أفريقيا، فيما تؤكد التوقعات الرسمية الأمريكية، إن الولايات المتحدة ستعتمد على

حوالى (20٪) من احتياجاتها النفطية من أفريقيا خلال العقد المقبل. وتتوقع بعض التقارير أن دول أفريقيا ستوفر (15٪) من تلك الاحتياجات، وفي الإطار ذاته فإن مجلس المعلومات القومي الأمريكي يتوقع أيضاً أن ترتفع نسبة استيراد النفط من أفريقيا إلى (25٪) بحلول عام 2015، بل إن الإحصاءات الصادرة من الإدارة الأمريكية لشؤون النفط والطاقة، تؤكد عمل جميع الترتيبات لرفع نسبة الاستيراد الأمريكي من النفط الأفريقي إلى (50٪)، من إجمالي النفط المستورد بحلول عام 2025، بجانب سعيها الحثيث للسيطرة على حقول النفط في جنوب السودان (الذي انفصل)، وهي حقول نفطية بكر (ما تزال غير مستغلة)، وهذا الفهم نابع من وجود علاقة ارتباط بين النفط والمكانة الدولية الكبرى، فكلما زاد معدل استهلاك الطاقة زاد نمو اقتصاد الدولة وزادت فعاليتها.

لذا ذهب المفكر الأمريكي زبيغنيو بريجنسكي إلى أنه من الضروري أن يتكيف فهمنا للجغرافية السياسية مع الحقائق الجديدة للقوة [9]، وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لابد لها من إحكام السيطرة على مناطق مهمة من العالم في آسيا وأفريقيا، التي تعد فيها المناطق الإستراتجية النفطية الأكثر أهمية في العالم، وأن من مصلحة أمريكا الأساسية العمل على ضمان أن لا تصل دولة أخرى غير الولايات المتحدة للسيطرة على هذه المناطق الجيو - استراتيجية، وهو ما يمهد إلى مرحلة من مراحل الصراع الدولي على موارد النفط[10].

وقد أشارت إلى ذلك وثيقة استراتيجية الأمن القومي عام 2002

وإعلان أمريكي آخر صدر في أوائل الثمانينات، يؤكد على أن حدود الأمن القومي الأمريكي هي آخر قطرة نفط في آبار منطقة الخليج العربي[11].

وعندما تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على سوق النفط العالمية، وهذا ما يحصل حالياً، فإنها تمتلك زمام المبادرة في تحديد سعره وكيفية توزيعه، وهذا ما يمكنها من جعل الدول الأخرى المعتمدة على البترول تحت رحمتها في أي وقت، وأن الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها الجديدة تريد أن تسيطر بصورة كاملة على النفط بطريقة تسمح لها باستخدامه سلاحاً في صراعها السياسي والاقتصادي مع القوى الرأسمالية المنافسة الأخرى، وذلك سيضع حداً للقوى الأخرى الصاعدة في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، فالذي يسيطر على النفط يسيطر على الاقتصاد، ومن يسيطر على الاقتصاد يفرض سيطرته وهيمنته على العالم.

أضف إلى ذلك فإن هناك اتجاهاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتجزئة المناطق التي يتوفر فيها النفط، وبقاء القوات الأمريكية في هذه المناطق لضمان استمرارية تدفق النفط والغاز وبدواعي الأمن والاستقرار لهذه المناطق.

وإن رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في التأريخ المعاصر قد ساهموا في وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ، فقد قام الرئيس جيمي كارتر بوضع نواة وهيكل بناء قوة الانتشار السريع، وساهم

رونالد ريغان بالجزء الأكبر في بنائها والتخطيط لاستخدامها، ثم قام بوش الأب بالاستخدام الإستراتيجي المخطط لها في عملية الحشد العسكري في الخليج العربي، وأخيراً قام بوش الابن بتنفيذها ووضعها موضع التنفيذ، بالسيطرة الفعلية على منطقة الخليج واحتلال العراق والهيمنة على ثروته النفطية. ووضعت ضوابط جديدة لهذه الإستراتيجية، تضمنت منع أي قوة إقليمية من أن تتحول إلى قوة مؤثرة حتى على مستوى إقليمها.

المبحث الثاني

التخطيط الإستراتيجي الأمريكي لموارد النفط

بعد أن تأكد للولايات المتحدة الأمريكية أن نضوب نفطها مسألة حتمية محكومة بوقت معين، بدأت شركاتها العملاقة تسعى إلى بناء نظام بترولي عالمي تحت هيمنة شركاتها النفطية يستند إلى عولمة الموارد لبناء استراتيجيات نفطية جديدة تقوم على مبادئ مهمة لتحقق المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأمريكية.

وتحت ذريعة ما يسمى بأمن الطاقة، ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل ما يسمى بالاقتصاد العابر للحدود، وهي استراتيجية جديدة تهدف فصل مرجعية الملكية عن مرجعية الاستغلال، فملكية الموارد الطبيعية ذات مرجعية سيادية، إلا أنها أقل أهمية من مرجعية الاستغلال، التي باتت ذات بعد عالمي يتعلق بقضايا الأمن الاقتصادي العالمي بصورة عامة، وأمن التزود بالطاقة بصورة خاصة، ويأتي النفط على رأس قائمة الموارد الطبيعية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والرأسمالية العالمية إلى فصل ملكيتها عن مرجعية استغلالها، خصوصاً وأن أكثر من (65٪) من الاحتياطيات

النفطية العالمية تتركز في منطقة الشرق الأوسط[12] وأن هذه المنطقة ستظل المصدر الرئيس لتزويد العالم الغربي بما يحتاجه من بترول.

أولاً: النفط الأمريكي

لقد بدأ الفكر الإستراتيجي النفطي الأمريكي يسعى إلى بناء وهندسة نظام نفطي عالمي يعبر عن مصالحه الإستراتيجية في الوقت الراهن، ولم يشهد التاريخ الأمريكي تداخلاً في المصالح بين الإدارة والمجمّع النفطي الأمريكي، مثلما شهدته إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، الذي جاء إلى الرئاسة بفضل دعم الشركات النفطية التي تهيمن عليها القوى اليمينية المحافظة في الحزب الجمهوري، ولم يكن غريباً أن تضم إدارة بوش ستة أعضاء كانوا يعملون في شركات نفطية كبيرة، فـ (ديك تشيني) نائب الرئيس كان رئيساً لشركة هاليبرتون للطاقة حتى عام 2000، وبفضل علاقاته السياسية حقق أرباحاً خيالية وصلت إلى نحو (45) مليار دولار، فيما عملت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كوندليزا رايس) عضو مجلس إدارة في شركة شيفرون تكساس، وكان وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد يتولى منصب نائب رئيس شركة ويسترن النفطية وشريكاً للرئيس بوش في شركة إنرون العملاقة للطاقة.

لذلك فقد كانت (السياسة الوطنية للطاقة National Energy policy) في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس السابق (دبليو بوش)، هي أحد إبداعات (ديك تشيني) التي تهدف إلى رسم السياسة النفطية الأمريكية طيلة العقدين المقبلين، وقد قامت

هذه الإستراتيجية على مفهوم أمن الطاقة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من (150) معمل تكرير وأربعة ألف منصة لاستخراج البترول في المياه الإقليمية، و(100) ألف كيلومتر من أنابيب البترول، و(410) مخازن للغاز تحت الأرض، و(104) مليون ميل من أنابيب نقل الغاز الطبيعي، وإمكانات للتعامل مع حركة (15) مليون برميل من النفط يومياً.[13]

ووفقاً للمعلومات المتوفرة فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك حوالي (25٪) من حجم الاستهلاك العالمي من النفط، بينما لا تختزن الأراضي الأمريكية سوى (3٪) من الاحتياطي العالمي، وقد يكون ذلك سبباً رئيساً لاعتماد الولايات المتحدة الحرب الإستباقية مستخدمة القدرات العسكرية في تأمين تدفق النفط من مناطق الإنتاج إلى الاقتصاد الأمريكي، والحيلولة دون وقوع مواقع الإنتاج ومسارات المرور النفطي بيد خصم محتمل. وهناك خمس شركات عالمية عملاقة تسيطر على السوق العالمية للنفط منها شركتان أمريكيتان هما (إكسون موبيل، وشيفرون تكساس).

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في الصناعات النفطية العالمية، ولأنها كذلك، فقد اتبعت استراتيجية شراء الاحتياطي النفطي المخزون تحت الأرض، إضافة إلى استهلاكها الهائل من البترول يومياً، ولعل هذه الإستراتيجية تهدد وبشكل كبير الدول النفطية خصوصاً دول أوبك، وأن وجهة التهديد والخطورة في هذه الإستراتيجية، هو تمكين الشركات الأمريكية من امتلاك أصول الدول المنتجة للنفط.

في ضوء ما تقدم فإن استراتيجية النفط للولايات المتحدة الأمريكية تجلت في توسيع المخزون الإستراتيجي الأمريكي ليصل إلى مليار برميل، واستخدام هذا الخزين وسيلةً لضبط حركة السوق لخدمة المصالح الأمريكية، ومنه يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر مستهلك للنفط في العالم، وإن احتياطها بدأ ينفد تدرّجاً، ولكي تدعم اقتصادها المتراجع إزاء متطلبات القوة العسكرية المتصاعدة لخلق عملية التوازن، بدأت تبحث عن موارد نفطية تكفيها لعقود من الزمن، لأن النفط هو المادة الرئيسة لتشغيل الماكنة الاقتصادية، ولابد من السيطرة المباشرة على منابع النفط، طالما أن النفط سيكون العامل الأكثر تأثيراً في إضعافها بعد أن أثبت أنه العامل الحاسم في تقدمها، آخذين بالحسبان نضوب نفطها من جهة وازدياد عدد منافسيها من الجهة الأخرى.

من ذلك يتضح، وحسب التوقعات، أن ارتفاعا متوقعاً في الطلب على النفط الخام، يصاحبه ارتفاع في وتيرة الأسعار، واحتمال شُحّ أو نضوب الإنتاج لدى كثير من الدول النفطية الحالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وانعدام بديل طاقوي يوازي مواصفاته العالمية اقتصادياً. وهو ما أعطى للفكر الأمريكي الإستراتيجي دوراً كبيراً في البحث عن وسائل فاعلة يمكن أن تعزز من إمكانية أحكام السيطرة على منابع النفط العالمية وخصوصاً العربية، بغية تمكين وتعزيز الاقتصاد الأمريكي، واستخدام هذه القوة الاقتصادية الهائلة للضغط على القوى الاقتصادية العالمية المنافسة لها، لاسيما وأن ملامح انخفاض

الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية آخذ بالتضاؤل المستمر.

فقد بلغ أدنى مستوى له في نهاية 2002 أقل من (5) مليون برميل يومياً،[14] وكذلك هو الحال بالنسبة للاحتياطي الأمريكي، فالاستهلاك الهائل للنفط فرض على الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد على الواردات الخارجية، وقد أكدت على ذلك هيئة معلومات الطاقة الأمريكية، وبينت أن الولايات المتحدة الأمريكية استوردت من كندا (1.89) مليون برميل يومياً ومن المكسيك (1.77) مليون برميل يومياً ومن السعودية (1.43) مليون برميل يومياً ومن فنزويلا (1.18) مليون برميل يومياً، ومن نيجيريا (1.17) (م.ب.ي) عام 2000.

وسيرتفع حجم الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو (29.17) مليون برميل يومياً عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ (1.7٪) في المتوسط، ولن يستطيع الإنتاج المحلي تأمين الطلب، وبذلك ستضطر الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين أكثر احتياجاتها عبر الاستيراد وتحديداً (68٪) منها بحلول عام 2025 وذلك بالمقارنة مع (55٪) عام 2001 و(42٪) عام 1990، وذلك على وفق بيانات الطاقة الأمريكية، في حين تذهب أحدث تقارير وزارة الطاقة الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك حوالى (22) مليون برميل يومياً من النفط الخام، وسيرتفع هذا الاستهلاك إلى حوالى (26) مليون برميل يومياً بحلول عام 2020. فإذا كانت تستورد (11.600)

مليون برميل يومياً أي حوالى (54٪) من مجمل استهلاكها سنة 2005، فإن هذه الكمية سترتفع إلى أكثر من (16) مليون برميل يومياً بحلول عام 2020 وإلى أكثر من (30) مليون برميل يومياً عام 2030.

وبناءً على ما تقدم فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل تعتمد في تأمين احتياجاتها النفطية بنسبة كبيرة على الخارج، ويمثل ذلك بحد ذاته مشكلة كبيرة لها تأثير على أمن الطاقة الأمريكي، ما دامت هذه المصادر غير آمنة وغير مستقرة. وفي ظل هذا الوضع المقلق للولايات المتحدة الأمريكية يصبح من المنطق، ومن الثوابت الإستراتيجية أن تقع الإدارة الأمريكية رهينة طرفين، **الأول**: في هيمنة الشركات النفطية الكبرى على المخزون الإستراتيجي، في حين يكون الطرف **الثاني**: حتمية الاستيراد النفطي المتواصل من الخارج، والذي ترتفع تكلفته وبما يؤثر على الوضع السياسي للإدارة الأمريكية. بينما تدفع الشركات النفطية العملاقة صانع القرار السياسي الأمريكي لخوض مغامرات خارجية لضمان أكبر قدر ممكن من تأمين احتياجاتها المتعلقة بالسوق النفطي، كما هو الحال في العراق.

ثانياً: محاصرة الدول النفطية

إن المتغيرات الإقليمية والدولية كان لها الأثر البارز في تحديد مسارات الإستراتيجية الأمريكية إزاء الطاقة بصورة عامة والنفط بصورة خاصة، لما له من تأثير مباشر على طبيعة ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية، وبما أن السياسة الأمريكية الراهنة وفي ظل

غياب توازن القوى قد فرضت مساراً جديداً لبسط هيمنتها من خلال التحكم بمفاصل الاقتصاد العالمي والسيطرة على حركة سوق النفط العالمي ،فقد تجلى ذلك في سيطرتها على منظمة أوبك من خلال التحكم بكميات الإنتاج من جهة، وسيطرتها شبه المباشرة على أهم أعضاء هذه المنظمة والتحكم بإنتاجه بعد أن أصبحت من أكبر مستهلكي العالم لنفط العراق في ظل (مذكرة التفاهم) قبل الاحتلال، إذ اعتمدت على نحو (0.09) من وارداتها على العراق، فقد حصلت شركتا فاليري إنرجي وشيفرون تكساسكو كورب على نحو (770) آلف برميل يومياً من الخام العراقي خلال عام2001.

وامتدت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمحاصرة الدول النفطية متخذة أسباباً عدة لعل أهمها منطق الإرهاب، وهو طريق يؤكد منطق الهيمنة الأمريكية والخطاب الأمريكي القائم على الإمبريالية والسلطوية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من العراقيل إزاء الدول النفطية لمحاصرتها، ومن ثم الاستحواذ على نفطها، ولعل احتلال أفغانستان استهدف الاقتراب من نفط بحر قزوين، وهذا ما أكده (جون ماريا) نائب رئيس مؤسسة (يونوكل) النفطية في شهادة أمام لجنة العلاقات الدولية في الكونغرس الأمريكي، (15) ويؤكد ذلك النهج الإستراتيجي الذي اتبعه المحافظون الجدد وكبريات الشركات النفطية من مثل (هاليبيرتون وأيكسون موبيل وبريش بتروليوم)، وتقوم هذه الإستراتيجية على الهيمنة على مصادر

النفط العالمية التي لم تدخل في منظمة أوبك بعد أن تأكد تراجع الإنتاج في حقول النفط الأمريكية وحقول ألاسكا وبحر الشمال لإحكام السيطرة على القرار النفطي في الأسواق العالمية.

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة لمغامراتها في أفغانستان والعراق تحتاج إلى المزيد من الطاقة لإدامة عجلة اقتصادها وبما يمكنها من استمرار تمويل انتشار قواعدها العسكرية المنتشرة في العالم والبالغة (163) قاعدة والتي تتوزع على أكثر من (155) بلداً، من دون أن ننسى أن هذه القواعد في الأصل هي للحماية، والسيطرة على النفط، وتالياً ضمان الهيمنة الأمريكية، لذلك فإن من غير المتوقع تقليل الاعتماد الأمريكي على النفط في منطقة الشرق الأوسط، فكانت السيطرة على نفط دول أوبك غير كافية لسد حاجة الاستهلاك الأمريكي المتزايد.

وتشير خارطة الواردات النفطية الأمريكية إلى أن هناك أربعة بلدان تمثل المصدر لأكثر من (60٪) من الواردات النفطية الأمريكية، وهي كندا والمكسيك والسعودية وفنزويلا. لكننا لم نجد أن أفق الإستراتيجية الأمريكية معتمد على النفط الروسي الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية من حيث الإنتاج العالمي، لأن روسيا لديها من قوة صنع القرار السياسي الذي يحد من السيطرة الأمريكية، أما أفريقيا فقد وصل إنتاجها في عام 2005 إلى (11٪) من الإنتاج العالمي بينما بلغ احتياطها (80) مليار برميل، ويعتمد الاختراق الأمريكي لهذه المنطقة من خلال الشركات النفطية

الأمريكية من مثل شركة أكسون موبيل، فأخذت تستورد كميات كبيرة من أنغولا ونيجيريا، بالإضافة إلى تشاد التي تسعى الشركات الأمريكية لربط حقولها بموانئ التصدير في الكاميرون.

ولعل الأذرع الأمريكية التي تسيطر على نفط الشرق الأوسط تتحرك للسيطرة على نفط أفريقيا، إضافة إلى نفط بحر قزوين الذي تتركز إمكاناته النفطية في شواطئ الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق (الذي تفكك عام 1991، ونقصد بها كازخستان، أذربيجان، وتركمانستان)، إذ من المحتمل أن يبلغ إنتاج النفط حوالى (3.5٪) من الإنتاج النفطي العالمي في العقد الثاني من القرن الحالي. وعليه فإن وكالة الطاقة الأمريكية قدرت إسهام بحر قزوين بـ (2) مليون برميل يومياً، وسيكون لهذه الكمية دور مهم في الحد من زيادة الأسعار، وهي كمية تستحق من وجهة النظر الأمريكية التحرك نحوها لتعزيز قوة اقتصادها.

وبذلك يُعدّ المتغير النفطي في ظل تنامي طلب الاستهلاك العالمي له قد أكسبه موقعاً متميزاً في المنظور الإستراتيجي الأمريكي، وقد فرض هذا الاتجاه نمطاً جديداً من العلاقات الاقتصادية الدولية، المحكومة بنوازع القوة والقدرة والهيمنة الأمريكية على مناطق النفط العالمية، وأضحى الوجود الأمريكي في هذه المناطق جزءاً سيادياً وهدفاً استراتيجياً جوهرياً، يدخل ضمن أهدافها المعلنة حيال علاقاتها مع الدول النفطية (خصوصاً الدول العربية).

في الوقت ذاته يعد ذلك جزءاً من مدركاتها في تنفيذ مشروعها

الإمبريالي وترسيخه واقعاً، بعد أن توفرت لها مقومات تحقيق هذا الغرض، وبعد أن أحكمت السيطرة على أهم منابع احتياطي النفط العالمية، وهو احتلال العراق، وقطعت الطريق على الدول الواعدة اقتصادياً، من الوصول إلى قلب العالم التي تفوق ميزاتها الاقتصادية والجيو ـ استراتيجية كل مناطق العالم.

ثالثاً: إضعاف منظمة أوبك

لقد ولدت منظمة أوبك في رحم الأمة العربية وتحديداً في بغداد عام 1960، وهدفها رعاية مصالح الدول المنتجة للنفط، ووقوفها بحزم أمام الشركات الاحتكارية الكبرى، ومن ثم تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها، وإقرار السياسات المناسبة لحماية مصالحها وضمان استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وتبذل المنظمة جهوداً كبيرة لتحقيق عملية التوازن في الأسواق والأسعار العالمية.

منذ التأسيس وإلى اليوم، تواجه منظمة أوبك تحديات كبيرة تهدد وجودها، إذ تقود الولايات المتحدة الأمريكية حملة قوية وضغطاً متواصلاً على أعضائها لشق الصف عليهم، وقد نجحت في أوقات سابقة في سحب أحد أعضائها وهي الغابون. وعلى الرغم من تصريحات منظمة أوبك المتتالية، التي يستشف منها أنها لا تسعى للمواجهة، لكن الولايات المتحدة الأمريكية مصرة على جعل منظمة أوبك تدخل ضمن لعبة الصراع الدولي.

وتعد منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، الفاعل الرئيس في

سوق النفط العالمية لضخامة إنتاجها العالمي، الذي بلغ نحو (35.3) (م. ب. ي.) عام 2007، أي ما نسبته (41.04٪) من الإنتاج العالمي البالغ (86) مليون برميل، ويذهب الكثير من المراقبين، إلى أن أوبك ستظل تؤدي دوراً رئيساً في تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط، ومن المتوقع أن يرتفع إنتاجها ليصل إلى (65) مليون برميل يومياً عام 2030 أي حوالى (54.1٪) من إمدادات النفط العالمي.[16]

ولمنظمة أوبك دور مهم في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية، من خلال تحكمها في كمية المعروض النفطي في هذه الأسواق، إلا أن هذا الدور يجابه بضغوط، أهمها ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، الذي يدرك أهمية النفط ووجود منظمة أوبك وتأثيرها في الأسواق العالمية، وخصوصاً بعد صدمة النفط الأولى عام 1973، التي ساهمت في تصاعد مكانة النفط وتأثيره السياسي، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من استيعاب صدمة الأسعار النفطية، وبناء استراتيجية جديدة تتمثل في توسيع إمكانات الخزن النفطي الاستراتيجي، والتوسع في البدائل لموارد الطاقة، وتطوير الصناعات المقتصرة على استخدام النفط.

لقد جاء تأسيس وكالة الطاقة الدولية (I.E.A)، لشق صف الأوبك واحتواء سياستها المؤثرة في حينها في جانبي الإنتاج والتسعير النفطي، ونجحت وكالة الطاقة الدولية في تلك الفترة في السيطرة على السوق النفطية، بحيث أصبح يسيطر عليها

المستهلكون، بعد أن كانت سوقاً يسيطر عليها البائعون، وفقدت أوبك وحدتها المعهودة، وأصبحت الخلافات السمة البارزة بين أعضائها، بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إبراز المصالح الفردية لأعضائها، وقادت السعودية الدور الكبير في إضعاف المنظمة والالتفاف على مصالح أعضائها، من خلال قبولها لدور المنتج المتمم الذي أدته لصالح الدول الغربية المستهلكة للنفط.

كل ذلك انعكس في تجاوز حصص الإنتاج المقررة، وأدى إلى الإغراق النفطي وقاد إلى تدهور الأسعار، وفقدان الأوبك تأثيرها في مجال الإنتاج النفطي والتسعير، وساندت السعودية اندفاع بعض أعضاء المنظمة أو تشجيعهم لتجاوزها سقف الإنتاج المتفق عليه،[17] وهو ما أدى الى فتور وضعف حتى العلاقات الاقتصادية مابين أعضاء المنظمة، ناهيك عن ارتباط بعض الدول الأعضاء بعلاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وتبعيتهم لهذه الدول المستهلكة للنفط وعلى حساب المصالح الوطنية، على الرغم من امتلاك دول هذه المنظمة لأكثر من (65٪) من الاحتياطي العالمي للنفط.

وكان لزيارة الرئيس بوش الابن لروسيا في أيلول 2002 الأثر المهم في رسم الخريطة النفطية الجديدة، التي لا تكون فيها لمنظمة أوبك القوة والسيطرة على تحديد الأسعار وحجم الإنتاج، ووعد الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين نظيره الأمريكي

جورج بوش، بأن تؤدي بلاده الدور الذي أدته السعودية خلال الأربعين سنة الماضية، بزعم القدرة على تلبية السوق العالميـة من حاجته النفطية، وبالأسعار والكميات التي تهدف إلى خدمة المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

ويعدُّ احتلال العراق والسيطرة على ثروته النفطية، من أهم الأهداف التي سعت واشنطن إليها لإعادة رسم الخارطة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط، وأن عودة العراق المنتج للنفط بلا قيود، سيؤثر بالتأكيد على المصالح الاقتصادية الإقليمية على المدى الطويل، وسيكون التأثير كبيراً على الدول الأعضاء في منظمة أوبك، وسيقود هذا حتماً إلى خلق توترات بين السعودية والعراق، لاسيما وأن السعودية أخذت نصيب العراق في السوق النفطية منذ عام 1980، وأنتجت ما تبقى من حصته آنذاك، فيما تبرعت بالإبقاء على مستويات الإنتاج والأسعار بعد عام 1990، عندما خرج العراق من السوق، وكان مفترضاً أن يتم تعويض العراق عن حصته التي فقدها لصالح الكويت والإمارات والسعودية. إن من المخاطر التي تواجه بلدان أوبك هي عولمة الموارد، وفصل ملكية الاستغلال عن ملكية الموارد، هي:

أ. سحب السيادة تدرّجاً من الهيئات الوطنية في الدول المنتجة للنفط.

ب. تحويل هذه السيادة للشركات النفطية الاحتكارية عبر نظام المشاركة.

ت. وضع قيود على قدرة مخططي السياسات الاقتصادية المحلية في التصرف واستغلال مواردهم الطبيعية طبقاً لخياراتهم الوطنية.

وانطلاقاً من هذه التوجهات، بدأ خبراء النفط ومخططو الإستراتيجية الأمريكية سعيهم لبناء نظام بترولي عالمي جديد، يعبر عن مصالح مراكز الرأسمالية المتقدمة وخصوصاً مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وتتعارض هذه المصالح مع مصالح دول أوبك، ويكون البترول في ذلك عامل ضعف في القضايا السياسية والاقتصادية، في حين يكون عكس ذلك للدول المستهلكة في العالم الصناعي.

إن الخط العام للإستراتيجية النفطية الأمريكية تجاه دول أوبك، هو في المزيد من المحاصرة والاستيعاب، والاحتلال المباشر لبعض هذه الدول كما جرى مع العراق، من أجل إخضاعها بالمطلق للمصالح الاقتصادية العالمية الجديدة، أضف إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى اعتماد استراتيجية تهدد أعضاء أوبك من خلال شراء احتياطياتها النفطية، وتوسيع حركة التجارة الدولية في الاحتياطي العالمي المخزون تحت الأرض.

وتشكل تلكم الإستراتيجية أخطر ما يهدد دول أوبك، وتتجلى درجة خطورتها في تمكين الشركات الاحتكارية النفطية من امتلاك أصول الدول المنتجة للنفط للأبد.

والملاحظ أن مواقف دول الأوبك من الإستراتيجية الأمريكية ليست واحدة، فالبعض يعارض الإستراتيجية الأمريكية والغربية بالطاقة فيما تقبلها أطراف أخرى، وهو ما وفر مناخاً مناسباً لزرع الاختلاف بين أعضاء المنظمة والذي سيمهد لتفكيكها.

لذلك تسعى الولايات المتحدة لتوسيع هذه الخلافات، خدمة لأهدافها الإستراتيجية التي تسعى إليها، وهي إضعاف ومحاصرة هذه المنظمة وإفراغها من محتواها، وبجانب ذلك تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع مخزونها الإستراتيجي واستخدامه كوسيلة لضبط حركة السوق.

وتساعد الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق استراتيجيتها، أهم أعضاء منظمة أوبك والمنتج الأكبر للنفط فيها وهي السعودية، التي تساهم في تلك العملية عبر تخزين نفطها في الدول الاسكندنافية وفي الكاريبي وحتى الولايات المتحدة وفي روتردام بهولندا، ما يمثل عملية تدوير للثروة النفطية خارج دول أعضاء أوبك، بالإضافة الى السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستئجار النفط المخزون في الخارج، واستخدامه في أوقات الطوارئ، وحسب الاحتياجات الأمريكية.

وبذلك تساهم السعودية ومن خلال هذه السياسة في اضطراب السوق النفطية،[18] من خلال مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في التحكم في الأسعار صعوداً أو نزولاً، عبر التصرف بهذا المخزون، وبهذا الدور الانفرادي الذي لا يخدم أعضاء أوبك،

تساهم السعودية في إضعاف أوبك مقابل إعطاء زخم قوي للاقتصاد الأمريكي، على الرغم من عداء الولايات المتحدة الأمريكية لمنظمة أوبك. ولعل التشريع الذي سبق وأن أقره الكونغرس الأمريكي حول معاقبة أوبك بحجة تحكمها بالأسعار، دليل على ما تكنه الأوساط الأمريكية والغربية من عداء لهذه المنظمة.

المبحث الثالث

دور النفط في صياغة الإستراتيجية الأمريكية الشاملة

من الثوابت التي يندر الجدل حولها، عدم اقتصار النفط على كونه سلعة اقتصادية مهمة، إنما يتجاوز ذلك ليصبح ذا أهمية استراتيجية من وجهة نظر الدول الرأسمالية، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه يمثل شريان الحياة الأساس للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

ونظراً لهذه الأهمية، استوجب استخدام آليات وأدوات مختلفة لإدارة السيطرة والهيمنة الأمريكية على أهم منابع النفط الرئيسة في العالم، وحرصت الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار تدفق النفط لضمان قوتها الاقتصادية من جهة، واستخدام النفط في الوقت نفسه لإدارة الصراع والتنافس مع القوى المنافسة المتمثلة بأوربا الموحدة، واليابان، والصين، إذ من يمتلك موقع الصدارة في دائرة المنافسة والصراع الدولي لابد أن يكون قد حسم السيطرة على مناطق موارد الطاقة وأهمها المناطق النفطية.

ولن يكون غريباً أن تقوم الإستراتيجية الوطنية للطاقة (National Energy policy) في الولايات المتحدة الأمريكية، على مفهوم أمن الطاقة، الذي اعتمدته إدارة جورج دبليو بوش بغية دمج التأثير النفطي في صياغة الإستراتيجية الأمريكية.

وبحسب بيانات الكتاب الإحصائي السنوي الصادر في لندن، استوردت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000 ما قيمته (38.5) مليار دولار من النفط الخام، وما قيمته (10.2) مليار من المنتجات البترولية، فضلاً عن (4) مليارات دولار من الغاز الطبيعي، أي إن إجمالي الواردات الأمريكية من البترول والغاز ومشتقاتهما تجاوز (52.7) مليار دولار، مع الأخذ بالحسبان الأسعار المتفق عليها في ذلك العام والمتسمة بالاستقرار نوعاً ما.[19]

إن ارتفاع سعر النفط، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد التي تدخل في تركيبها المنتجات النفطية، وبازدياد حجم الواردات النفطية الأمريكية يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع الأسعار في السوق الأمريكي، أما بالنسبة للمنتجين، فيعني ذلك ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض القدرات التنافسية داخل وخارج الأسواق الأمريكية، ويقود ذلك إلى انخفاض حجم الصادرات الأمريكية وزيادة وارداتها، ويتبع ذلك سلسلة من المشكلات الاقتصادية، لعل أبرزها انخفاض الدخل وزيادة البطالة وغيرها، وبذلك فإن ارتفاع سعر البترول يؤثر سلباً على المستهلك الأمريكي أكثر من غيره.

ومن ناحية أخرى فإنّ للنفط دوراً مهماً في إعادة صياغة

التوازنات للإستراتيجية الأمريكية، ولاسيما في المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى إلى الشرق الأوسط، والذي يتطلب وجوداً أمريكياً مباشراً في مناطق مصادر الطاقة في أسيا الوسطى، والتحكم في هذه المصادر لكي تمنع الصين والهند من التحكم بها، لأن ذلك سينتزع من أمريكا زعامة العالم.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، ترى أن النفط يعدُّ المصدر الأساس الذي يمكنها من خلاله قيادة العالم، وهذا يتطلب منها إحكام سيطرتها المطلقة على منابع النفط، واليوم هي تتحكم سياسياً وإستراتيجياً بأغلب الاحتياطي العالمي، وهذا التحكم يساهم بدرجة كبيرة في تعزيز موقعها التنافسي مع القوى الاقتصادية العالمية، المتمثلة بأوربا الموحدة واليابان، ناهيك عن القوى الصاعدة (الصين، الهند)، واتجاهات هذا الصراع ستكون مبنية على القدرة والقوة الاقتصادية، فضلاً عن القدرات العسكرية والسياسية.

والمتتبع للأحداث يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية، تعتمد مبدأ الحماية أينما تكمن مصالحها، حتى وصلت إلى مستوى المشاركة في الملكية بذريعة توفير الحماية، ووجود ارتباط عضوي بين مناطق النفط والمصالح الأمريكية، وقد أدركت ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وحسمت هذا الأمر في أعقاب الاستخدام السياسي للنفط الذي مارسه العرب في عام 1973، والذي أدى إلى انعكاسات حادة أثرت على السياسات الاقتصادية الأمريكية، والذي أطلق عليه في حينها بـ (استراتيجية الخنق).

لقد أدى الموقف العربي إلى خدمة غير مسبوقة للولايات المتحدة الأمريكية، وبناءً عليه فقد عدت واشنطن أن أي حظر نفطي جديد، من شأنه أن يهدد المجتمع المدني الأمريكي بدرجة تهديد الأسلحة النووية نفسها، ويرتقي أن يكون تهديداً للأمن القومي الأمريكي، وهو ما يبيح للإدارة الأمريكية حتى احتلال أي بلد، ولعل مبدأ كارتر 1980، أكد على شقين:

الأول: إن أية محاولة من جانب أي قوة للحصول على مركز متميز لمناطق النفط وخصوصاً منطقة الخليج العربي، يعني هذا هجوماً مباشراً على المصالح الأمريكية وسيرُد عليه بكل الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية.

الثاني: هو إكمال للإعلان السياسي وقد تمثل ذلك في إنشاء ما يسمى بـ (قوة الانتشار السريع)، الذي وضع كارتر نواتها وهيكلها، وساهم ريغان في التخطيط لاستخدامها، فيما قام بوش الأب باستخدامها الفعلي وترجم ذلك في حرب الخليج الأولى.

في ضوء ما تقدم يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية عززت من وجودها العسكري والسياسي في المناطق النفطية العالمية، بإنشاء قواعد عسكرية وعقد اتفاقيات دفاعية وأمنية، لتكريس وضع غير مسبوق من الهيمنة الأمريكية على مناطق إنتاج النفط، مستغلةً بذلك غياب أي منافس حقيقي لها.

لقد أرست السياسات الخارجية للإدارات المتعاقبة للولايات المتحدة الأمريكية توسعها العسكري في مناطق العالم الإستراتيجية، وتجلت الإستراتيجية الأمريكية في عهد جورج بوش الابن بالانتقال

بالصراع على النفط إلى مرحلة أخرى أكثر تشدداً وتوسعاً، وذلك نظراً لطبيعة تركيب هذه الإدارة اليمينية التي سيطر عليها ما عُرف بـ(المحافظين الجدد)، الذين اتسمت أفكارهم وإيديولوجياتهم بصبغة التوسع وإمكانية تحقيق الإمبراطورية الأمريكية[20] التي أظهرت مطامعها النفطية، بمعنى أن العالم سيحتاج إلى نحو (88) مليون برميل يومياً من النفط بحلول عام 2010 .

ويتركز القسم الأكبر من هذه الكمية في منطقة الشرق الأوسط. وفي تقرير أعدته المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة في عام 2001، وضعت استراتيجية تهدف إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقدين المقبلين، وتوصلت إلى أن الارتهان الأمريكي للسوق النفطية الخارجية سيرتفع من (52٪) عام 2001 إلى (66٪) عام 2020، وأن الاستهلاك الإجمالي سيزداد بنسبة كبيرة مما سيحتم على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستورد من النفط عام 2020 نحو (66٪) زيادة عما تستورده في الوقت الحاضر، لترتفع بذلك الكميات المستوردة من (10.4) مليون برميل يومياً إلى حوالى (16.7) مليون برميل يومياً.[21]

ومن الجدير بالذكر أن النشاط العسكري الأمريكي واسع النطاق سيؤدي إلى تزايد الطلب الأمريكي على النفط، ولعل ما كتبه مايكل كلير في مقالته المعنونة (السياسات النفطية العالمية والسياسة الخارجية في خطة بوش الابن للطاقة) في مجلة (Current

(History، يعدُّ تقويماً سليماً لما يخطط له بوش، فهي تؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه أزمة في العقدين القادمين تتمثل في نقص الطاقة وهو تهديد خطير للأمن القومي للولايات المتحدة، وأن تجاوز هذه الأزمة يتم من خلال تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول التي يتدفق منها النفط، وهذا التورط قد يتخذ أشكالاً مالية أو دبلوماسية في أكثر الأحيان، ولكنه قد يتطلب عملاً عسكرياً، وهذا غالباً ما تلجأ إليه الولايات المتحدة الأمريكية عندما تتعرض إلى أزمات حادة.

إن موارد العالم بصورتها الحالية تكفي لتلبية الطلب العالمي على الطاقة في المستقبل المنظور لو استخدمت بصورة رشيدة، إلا أن التحديات والهواجس الأمريكية تبقى قائمة، ولذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير خططها الإستراتيجية لتجعل مستقبلها أكثر أمناً من ناحية النفط، فالولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى النفط لدفع نموها الاقتصادي ولمواصلة عملها بوصفها محركاً للاقتصاد العالمي، ولذلك اتجهت في تحركاتها إلى مناطق فيها احتياطيات مقبولة من النفط في أفريقيا وبحر قزوين، إضافة إلى منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي التي تسيطر عليها.

وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم توازناً بين الإنتاج وبين الاستخدام المتزايد للنفط بصفتها السوق الأوسع في النظام العالمي الجديد، ولإدراك الولايات المتحدة حاجتها الماسة للنفط

تبنت استراتيجية الطوارئ تحسباً من انقطاع الإمدادات النفطية، فقد أكدت الإدارة الأمريكية أهمية الحفاظ على احتياطي استراتيجي هام من النفط، إذ قامت في عام 2001، وبناءً على أوامر الرئيس بوش بتعبئة الاحتياطي الإستراتيجي للنفط بكامل طاقته البالغة (700) مليون برميل.[22]

تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مهماً في الوكالة الدولية للطاقة التي يلتزم أعضاؤها الستة والعشرون الاحتفاظ باحتياطي من النفط لحالات الطوارئ، واتخاذ إجراءات فعالة مشتركة لتأمين إمدادات النفط في الحالات الطارئة، ويخزن أعضاء الوكالة الدولية للطاقة مجتمعين ما مجموعه حوالى (4) مليار برميل من النفط، من ضمنها (1.4) مليار برميل تحت الإشراف المباشر للحكومات الأعضاء، بينما يوجد القسم المتبقي في المخزونات الخارجية.

أما في حالة حدوث انقطاع كبير في إمدادات النفط المتدفقة من منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط أو عدم كفاية المخزون النفطي، فعند ذاك سيحدث خلل اقتصادي ومالي خطير يصاحبه اضطراب سياسي واجتماعي في العالم النامي، وهو ما سيعزز بدوره ضغوطاً على العالم الغربي والولايات المتحدة الأميركية يدفعها للقيام بعمل عسكري.

وفي المقابل فإن حوض بحر قزوين ستكون مساهمته ضئيلة في إمدادات الطاقة على النطاقين العالمي والغربي في السنوات القادمة مقارنة بما يملكه الشرق الأوسط من النفط، ونتيجة لذلك

ستكون مساهمة منطقة بحر قزوين بحلول عام 2010 في حدود (3.5٪) فقط من الاستهلاك العالمي للنفط، وفي حالة انقطاع ذلك عن الولايات المتحدة الأميركية والغرب ستكون نتائجه محدودة، لكن العكس يحدث في حالة انقطاع الإمدادات النفطية من منطقة الخليج العربي، التي تلبي صادراتها النفطية قرابة (30٪) من احتياجات الاستهلاك العالمي من النفط[23]، وبذلك فإن أي صدمة في إمدادات النفط في أي منطقة من العالم سيكون لها التأثر على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال العمليات الفورية في السوق النفط العالمية، فكيف إذا تعرضت للخطر منطقة الشرق الأوسط التي يتوفر فيها ثلثا الاحتياطي العالمي من النفط؟

إن النفط له الأثر المهم في صياغة الإستراتيجية النفطية الأمريكية، وبإمكانها، مع البلدان الصناعية، أن تعزز الآليات المؤسساتية، التي تعطي الأفضلية للأسواق الحرة بدلاً من التدخلات السياسية على يد منتجي النفط. والولايات المتحدة بحاجة لأن تظهر قدرتها وقوتها الاقتصادية والعسكرية على اتخاذ موقع ريادي، عن طريق البحث عن سبل جعل القواعد الدولية لتجارة النفط والاستثمارات، تتناغم مع القواعد التي تحكم التجارة في السلع الصناعية وفي الخدمات.

ويقول السناتور دومينيتشي، إن صياغة سياسة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أمر معقد، وينطوي على مشاركة العديد من المصالح المتضاربة، والهدف من المشروع التوفيق بين

الحاجات المتضاربة لسوق الطاقة الأمريكية عن طريق تنويع وتوسيع محفظة الطاقة التي تنتهجها البلاد. ويُقر ديفيد ك.غارمان مساعد وزير الطاقة الأمريكي، بأن النفط هو شريان الحياة في الدول المعاصرة والدعامة الأساس لمستويات المعيشة المرتفعة والاقتصادات المتطورة والأمن القومي.[24]

ويعدّ النفط الركيزة الأساس في صياغة الإستراتيجية الأمريكية، لاسيما أن الولايات المتحدة تستهلك نحو (25٪) من إجمالي الاستهلاك العالمي، وأن معدل استهلاك الفرد الأمريكي من النفط يبلغ (27) برميل سنوياً، وبذلك يكون نمط استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية أهم الأسباب لأزمة النفط الحالية،[25] ويرتبط ذلك بالإستراتيجية الأمريكية التي تتحدد بحدود مصالحها.

وطالما أن الإستراتيجية الأمريكية هي استراتيجية كونية لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة، بل تمتد إلى المناطق الحيوية في العالم التي تمتلك ثروات ومزايا مهمة، والنفط في مقدّم هذه الثروات، فإن تطبيقات استراتيجية الأمن القومي الأمريكية على الصعيدين الخارجي والداخلي، تثبت وبشكل قاطع وجود نيّات مبيتة تحاول واشنطن تنفيذها بصرف النظر عن أثارها السلبية وبخاصة على الصعيد الدولي، وما يمكن أن يشكل من أثر على العلاقات الدولية والنظام العالمي الذي تحاول واشنطن صياغته بعد أن انفردت بقيادته، وبما يخدم مصالحها وتوجيه سياستها المعتمدة وبشكل كبير على نفط الشرق الأوسط.

فقد باتت مسألة الوصول إلى الموارد الاقتصادية والطاقوية في مختلف بقاع العالم أمراً ضرورياً لضمان أمن إمدادات الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أطلق عليه مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق (زبيغنيو بريجنسكي)، بالحرية الكاملة لحركة ونمو القوة الاقتصادية الأمريكية وتطوير الاقتصاد الأمريكي[26].

في الوقت الحاضر لا يوجد أهم من المتغير النفطي تأثيراً في العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد أثبت النفط أهميته المتنامية في ميزان الطاقة العالمي، ولا يوجد بديل له من حيث مواصفاته النادرة واستخداماته المتعددة ومشتقاته. وترتبط أهمية النفط بمتغيرات الطلب العالمي عليه الذي بدوره يرتبط بمعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعدّ استراتيجيتها النفطية نتاجاً لعلاقات اقتصادية جديدة مع العالم قائمة على أساس الهيمنة على مصادر الطاقة، والتحكم بأسعارها وضمن متطلبات الحاجة الأمريكية المتنامية لمصادر الثروة الطبيعية، ومنها النفط الذي ازدادت كمية ونسبة ما تستورد منه الأسواق العالمية.

بذلك يُعد البعد النفطي أهم الأبعاد الاقتصادية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، ويشكل جوهر أهدافها العسكرية التي تتحرك عليها، ولعل الحرب على أفغانستان هدف أمريكي مهم، لأن في ذلك تطويق لمنطقة بحر قزوين لما تشكله من خزين استراتيجي طاقوي للنفط والغاز الطبيعي، وقد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية، هذا المحور بالأهمية الإستراتيجية لنفط الشرق

الأوسط والخليج العربي، وجاء غزو العراق واحتلاله ليكسب هذه المنطقة أهمية كبرى في منظور الأهداف الإستراتيجية الأمريكية المتمركزة بالقرب من منابع النفط واحتياطياته الحيوية بالنسبة للعالم.

أخيراً، فإن تأمين الطاقة وعلى رأسها النفط هو الموضوع الأول في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، وأن أسعار البترول تواصل ارتفاعها حيث تضاعفت من (20) دولاراً عام 2003، إلى أكثر من (145) دولاراً في صيف عام 2008، وعلى الرغم من الانخفاض الذي حدث في النصف الأول من عام 2009، إلا أن الأسعار عادت لترتفع مرة أخرى عند نهاية عام 2010، والربع الأول من عام 2011، وتدور في فلك (90 ـ 110) دولار، وهو سعر مرضٍ للدول المنتجة للنفط، وسترتفع الأسعار مع التحسن الذي سيطرأ على الاقتصاد العالمي، فضلاً عن الخطر المتزايد وعدم الاستقرار في البلدان المصدرة للنفط.

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأهمية وأخذت تبني استراتيجيتها على حقائق الواقع الذي يعيشه العالم، فهي تتوسع باتجاه أفريقيا وبحر قزوين إضافة لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، لأنها تدرك أن المسائل المتعلقة بأمن الطاقة وخصوصاً النفط، سوف تزداد إلحاحاً في السنوات القادمة مع اتساع مجال التجارة وتشابك الأسواق العالمية، ويتطلب تحقيق الأمن والتنسيق على المستوى العالمي لتحقيق هذا الغرض، ومن هنا يتضح الأثر المهم للنفط في صياغة الإستراتيجية الأمريكية.

هوامش الجزء الثاني

1. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام (34)، مصدر سابق، ص 12.
2. هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 196.
3. Anthony H. Cordesman, Geopolitics and energy in the middle East, Washington, DC-Center for strategic and International studies,1999,p-75.
4. International Energy outlook, 1996 and 1997, Washington DC: US Energy international Administration, may 1996 and April 1997, p-5.
5. رمزي سلمان، السياسة النفطية، (ندوة احتلال العراق)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 92.
6. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007/ 2008، مصدر سابق. ص 297.
7. انطوني كوردسمان، الشرق الأوسط الأكبر، المهمات الأمريكية سنة 2004، مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن، ترجمة مركز الدراسات الإستراتيجية، دمشق، 2004، ص 9.
8. فيان هادي عبد كاظم، تطور الإستراتيجية الأمريكية تجاه النفط والدول المنتجة، مجلة أبحاث عراقية، العدد (2)، 2007، ص 39.
9. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر، عمان، 1997، ص 54.
10. دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الآداب ـ جامعة بغداد، 2006، ص 56.
11. وثيقة الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية (النسخة العربية)، أيلول 2002. على موقع البيت الأبيض على شبكة المعلومات الدولية.
12. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، تقرير الأمين العام (34)، مصدر سابق، الجدول 1 ـ 1، ص 1 ـ 17.

13. International Energy outlook, Energy Administration Information (EIA).

14. فيان هادي عبد كاظم، مصدر سابق، ص 14.

15. كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة دراسات دولية، العدد (31 ـ 32)، جامعة بغداد، 2006، ص 31.

16. مغاوري شلبي علي، أوبك ومستقبل أمن الطاقة، مجلة السياسة الدولية، العدد (146)، القاهرة، 2006، ص 78.

17. ناظم محمد نوري، الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي، حلقة نقاشية، قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، تموز 1997، ص 15.

18. Rachel Bronson: Rethinking Religion, The Legacy of the US-Saudi Relationship. The Washington quarterly, Autumn 2005, p-122.

19. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، التقرير الإحصائي لسنة 2007، الكويت، 2007، ص 154.

20. عماد فوزي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دار كنعان، 2004، ص 64.

21. ريمون قلته سيحه، النفط المدخل للصراع والتوتر في المنطقة، مجلة شؤون خليجية، العدد (50)، صيف 2007، ص 78.

22. سبنسر أبراهام (وزير الطاقة الأمريكي)، سياسة الطاقة القومية للولايات المتحدة الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، نشرة واشنطن، أيار، 2004.

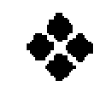
23. ريتشارد سوكولسكي وستيوارت جونسون وأف. ستيفن لاربي، أمن الخليج العربي: تحسين مساهمة الحلفاء العسكرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص 14.

24 ـ سبنسر أبراهام (وزير الطاقة الأمريكي)، سياسة الطاقة القومية للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق.

25. عاطف حسين، زيادة الطلب على النفط : الاتجاهات والتوقعات على الأمد الطويل، مجلة آراء الخليج، العدد (43)، 2008، ص 25.

26. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سابق، ص 289.

الجزء الثالث



استراتيجية الولايات المتحدة في إدارة الصراع العالمي على النفط

الجزء الثالث

استراتيجية الولايات المتحدة في إدارة الصراع العالمي على النفط

تمهيد

لا تقتصر الإستراتيجية الأمريكية على قارة معينة أو إقليم مهم أو منطقة خاصة، بل تشمل العالم بأسره كونها استراتيجية كونية، تتحرك على وفق خطط وأهداف استحواذية لأهم المناطق الحيوية في العالم، وفي مسعاها ذاك، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليل حجم التقييدات التي قد تعيق وصولها الكامل إلى مناطق الإنتاج أو إلى طرق نقل الإنتاج.

ولا يوجد في قاموس الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، أي اعتبار للسيادة الوطنية أو احترام للقانون الدولي أو هيبة المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة، وقد عبر عن هذا الفكر الكاتب الأمريكي (تشارلز كروثامر) عام 1991، عندما أوضح نهج الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع العالم، قائلاً (لا ينبغي

للولايات المتحدة الأمريكية أن تتردد في استخدام القوة العسكرية للوصول إلى كل ما تبتغيه، وينبغي معاملة الأوربيين واليابانيين باحتقار، وإجبارهم على الاعتراف بأن عليهم أن يتعاملوا مع الولايات المتحدة الأمريكية من موقع التوسل، وقد حان الوقت للولايات المتحدة الأمريكية لكي تمارس سلطتها بمفردها، وتضع دون خجل قواعد النظام العالمي، وأن تكون مهيأة لفرضها). [1]

هذا الحق المطلق الذي أعطته الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها في الغزو والتدمير والاحتلال يعبر عن النهج الحقيقي للإدارة الأمريكية اليمينية المتطرفة، فلم تعد السيادة الوطنية للدول ومبادئ القانون الدولي، حائلاً بين الأهداف الأمريكية الطموحة في السيطرة والاستحواذ على الموارد الطبيعية لكثير من مناطق العالم الحيوية، وأصبح النفط وموضوع الطاقة مفصل الاقتصاد العالمي، وتعد القوة العسكرية الوسيلة الرئيسة الأمريكية صوب المناطق الحيوية المختارة من العالم، فبعد أن حسمت سيطرتها على منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط، تحركت نحو المناطق الغنية الأخرى.

من المناسب الإشارة الى أن الشركات العملاقة تقيم مشروعاتها الكبيرة في منطقة القوقاز، لاستغلال احتياطيات النفط والغاز في آسيا الوسطى، بعد أن وقع ممثلو باكستان وأفغانستان وتركمانستان في إسلام آباد اتفاقاً تاريخياً، لمد خط لأنابيب الغاز بين تركمانستان وباكستان، عبر الدولة التي تحتلها أمريكا فعلياً وهي أفغانستان، وهذا ما يفسر احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان حيث توجد احتياطيات مهمة من النفط والغاز.

وفي موقع آخر ولإحكام السيطرة على المناطق الحيوية في العالم، نلحظ تحرك الولايات المتحدة الأمريكية صوب أفريقيا، وبخاصة غربها الغني بالنفط والمميز في موقعه الجغرافي، إذ يمتد هذا الإقليم جغرافياً من موريتانيا غرباً وحتى النيجر شرقاً، ومن موريتانيا شمالاً وحتى ليبريا جنوباً، ومن ليبريا غرباً حتى نيجيريا. ودول هذا الخط هي (مالي، نيجيريا، غانا، النيجر، بوركينا فاسو، ساحل العاج، موريتانيا، غينيا، غامبيا، بينين توغو، ليبريا، سيراليون، السنغال).

ومن السيطرة على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ومن ثم التحرك باتجاه آسيا الوسطى والاستحواذ والسيطرة على مواردها والتحرك إلى أفريقيا، تتجلى الإستراتيجية الأمريكية بأبشع صورها لترتيب خارطة العالم، لتعيد صوغها دولاً وشعوباً وثقافات ومصالح اقتصادية، وبما يتوافق مع المصلحة الأمريكية، لأن حدود الولايات المتحدة الأمريكية، وحسب فكرهم هي حدود نهاية مصالحها.

ثمة دواع استراتيجية (سياسية، عسكرية، اقتصادية) تحكم الولايات المتحدة الأمريكية لكي تبقى الضامن الرئيس لأمن العالم الغربي، لكن هناك مخاوف حقيقية بشأن تزايد اختلال التوازن بين الالتزامات الأمنية والقدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، لما يتطلبه ذلك من قدرة اقتصادية غير اعتيادية لمعالجة هذا الاختلال.

ومن المرجح أن المستقبل سوف يشهد استمرار تبني الولايات

المتحدة الأمريكية للتعامل بشكل أحادي في بعض الأحيان، مع التهديدات الرئيسة التي تواجه المصالح الغربية المشتركة بصورة عامة والمصالح الأمريكية بصورة خاصة، وسوف تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على التفوق التكنولوجي القوي بفعل تكنولوجيا المعلومات في المجالات كافة، ولعل المجال الاقتصادي هو الذي يقوّم تلك المجالات، وبذلك ستكون الولايات المتحدة الأمريكية قوة كبيرة في المجتمع الدولي بما لها من نفوذ اقتصادي وتكنولوجي وعسكري وستكون الموجه الرئيس للنظام الدولي.

وعلى المسرح النفطي عززت الولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري في المناطق الحيوية المهمة لإنتاج النفط وأماكن وجوده، بحيث لم يعد يقتصر هذا الوجود على حماية إنتاج النفط ومروره إلى الاقتصاد الأمريكي والحيلولة دون وقوع هذه المناطق تحت سيطرة خصم محتمل، لذلك فإن الإدارات الأمريكية وبخاصة السابقة، قد أرست ثوابتها الإستراتيجية نحو النفط من مجال التنافس إلى نقطة الصراع عليه مع القوى الصاعدة، وكانت لأحداث 11 أيلول 2001 إشارة البدء في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية، متذرعة بما تطلق عليه (الحرب الدولية على الإرهاب)، والتي احتلت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها أفغانستان، ومن ثم العراق لإحكام السيطرة على أهم مخزون نفطي في العالم.

كذلك محاصرة الدول ذات النفوذ المؤثر في هذه المنطقة، وعلى رأسها إيران ومن ثم الاقتراب من نفط بحر قزوين بعد أن وضعت يدها على دول وسط أسيا.

وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية تماماً وضعها النفطي المتأزم،[2] وتسعى من خلال سيطرتها على المناطق النفطية في العالم لضمان عدم دخول أية قوة دولية أخرى معها في سباق تأمين منابع النفط، ومن ثم فرض أكبر قدر من السيطرة العسكرية والأمنية في تلك المناطق، ويقود ذلك سعي الولايات المتحدة لإفشال طموحات الدول الراغبة في منافستها على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي خصوصاً أوربا والصين واليابان، التي ليس لديها ما يكفي من النفط، وإنما ترتكز قوتها الاقتصادية على النفط المستورد من المناطق التي تزداد حدة الصراع عليها.

أولاً: إدارة الصراع مع الصين

إن معدلات النمو المتصاعدة التي يشهدها الاقتصاد الصيني، تدفع الصين إلى ضرورة تأمين احتياجاتها من الطاقة، لذلك تشكل الاستثمارات الصينية الخارجية في مجال النفط أهم القضايا في الإستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة.

وتعد الصين ثاني أكبر دولة آسيوية من حيث استهلاك النفط وثالث دول العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فلم يكن استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من النفط وحده سيزداد، لكن استهلاك العالم سيتخذ المنحى نفسه وبنسب متفاوتة، ولما كان الاستهلاك العالمي سنة 2008 (68.1) مليون برميل يومياً، فإنه من المتوقع أن يرتفع إلى (119.6) مليون برميل يومياً سنة 2020، وستستهلك الولايات المتحدة الأمريكية منه حوالى (22٪). وفي

المدة 1999 ـ 2020 سيزداد استهلاك الصين من (4.3) مليون برميل للنفط في اليوم إلى (10) مليون برميل يومياً، وستصبح ثاني أضخم مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويلحظ أن الصين قد زادت نسبة استهلاكها من النفط خلال المدة بين 1990 ـ 2005 إلى إجمالي موارد الطاقة التي تستهلكها من (11٪) إلى نحو (18.2٪).[3]

وتتسم الصين ببعض المزايا الايجابية عن الولايات المتحدة الأمريكية، فهي ما زالت غير موسومة تاريخياً بوصفها قوة استعمارية، كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تَسعَ إلى إجراء تغييرات في الخريطة السياسية لأي إقليم، ولا تتدخل في الشؤون السياسية للدول التي تتعامل معها أو التي ترتبط معها بمصالح حتى وإن كانت نفطية، وهذا ما جعلها محط أنظار الدول المنتجة للنفط وخصوصاً الدول الخليجية والأفريقية، إذ ازداد حجم التبادل التجاري بين الجانبين الصيني والخليجي من (1.5) مليار عام 1991 إلى (20) مليار عام 2004، وازداد إلى (33.8) مليار دولار سنة 2005، وبذلك فإن صورة التعاون بين الصين ومجلس التعاون الخليجي قد تغيرت في السنوات الأخيرة بزيادة نمو العلاقات الاقتصادية، حتى أصبحت الدول الخليجية ثامن أكبر شريك تجاري للصين، وأهم ما في هذه العلاقات التجارية هو واردات الصين من النفط العربي، وتعدّ السعودية أكبر موردي النفط للصين، وتمثل وحدها (19٪) من إجمالي واردات الصين النفطية.[4]

وتتنافس الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية في أماكن

أخرى من العالم وبضمنها أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتأتي القارة السمراء لتكون ساحة صراع خفي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على النفط.

إن العلاقات بين الصين ودول القارة الأفريقية ترجع لأكثر من نصف قرن، لكن بداية الانتعاش ترافقت مع نهاية التسعينات، وغدت الآن العلاقات الأفريقية ـ الصينية مبنية على التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية، وترسخت هذه العلاقات مع انطلاق منتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي تأسس عام 2000.

وشكل المنتدى آلية فعالة للحوار الجماعي وملتقى مهم للتعاون بين الصين وأفريقيا، وتحت إطاره قامت الصين بإلغاء ديون أفريقيا التي وصلت قيمتها إلى (10.9) يوان (1.83 مليار دولار أمريكي)، كانت مستحقة على 31 من البلدان الأقل تقدماً والمثقلة بالديون في أفريقيا،(5) وتشير الكثير من المصادر أن السبب المهم لسياسة الصين تجاه أفريقيا، هو النفط المتوفر في أراضيها وسعي الصين لربط هذا المصدر من الطاقة بإنتاجها، إذ أن (60٪) من صادرات السودان النفطية تذهب إلى الصين.(6) وتعد الصين المستهلك الثاني للنفط عالمياً، فقد دفعها ذلك لأن تتبع دبلوماسية عرفت بدبلوماسية النفط التي بلغت ذروتها عام 2006، إذ قام الرئيس الصيني بجولة في كل من نيجيريا وكينيا، ووقع على اتفاقيات عدة لإنتاج النفط من الحقول النيجيرية والكينية، وتقوم

بذلك أكبر الشركات الوطنية الصينية التي استثمرت في هذه الحقول.

لذلك تنظر أفريقيا بصورة عامة إلى الإستراتيجية النفطية الصينية بإيجابية، كونها متيقنة تماماً من عدم رغبة الصين التدخل في شؤون القارة الداخلية، مثلما يمكن أن تفعل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، فهدف الصين هو النفط، كما أن الازدهار الاقتصادي الرائع في الصين يوفر لأفريقيا فرصاً طيبة للتنمية، علماً أن هذه القارة قادرة على إمداد الصين بالطاقة اللازمة.

بناءً على ذلك، فإن حاجة الصين المتزايدة للطاقة النفطية من جهة، والسيطرة المباشرة وغير المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية على هذا المورد المهم من ناحية ثانية، يجعل من غير المستبعد أن تكون هناك حرب باردة بين الطرفين، ربما تنعكس سلباً على دول القارة الأفريقية، لاسيما أن معظم هذه الدول التي لها علاقات نفطية مع الصين تعاني اضطراباً وعدم استقرار، وخير مثال على ذلك السودان ومشكلة دارفور ومن ثم مذكرة إلقاء القبض على الرئيس السوداني، التي أدت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيس في إصدارها، بوصفها ورقة ضغط إضافية للحصول على المزيد من التنازلات، وفي مجالات مختلفة، لعل أبرزها الثروة النفطية التي حاول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية الوصول إليها.

جدول (2)

واردات الصين من النفط والمنتجات النفطية عام 2006 (ألف ب/ ي)

الدولة أو الإقليم	الكمية	النسبة ٪
الولايات المتحدة الأمريكية	7	0.2
أمريكا الجنوبية والوسطى	262	6.7
أوروبا	9	2.0
دول الاتحاد السوفيتي السابق	489	12.6
الشرق الأوسط	1490	38.3
شمال أفريقيا	75	1.9
غرب أفريقيا	742	19.1
شرق وجنوب أفريقيا	106	2.7
إجمالي أفريقيا	923	23.7
أستراليا	43	1.1
اليابان	67	1.7
دول أخرى من منطقة الهادي	583	15
دول غير محددة	13	0.3
الإجمالي	3887	100.0

Source: BP Amoco, BP Amoco Statistical Review of World Energy, June 2007

ويتوقع أن يرتفع استهلاك الصين من مصادر الطاقة النفطية العالمية من (8.8٪) عام 2007 الى نحو (21٪) عام 2030، وإذا ما نظرنا إلى واردات الصين من النفط نلحظ أن واردات الصين النفطية تأتي من المناطق الآتية: (23.7٪) من أفريقيا (وأبرز الدول التي تستورد منها هي الجزائر، وانغولا، وتشاد، والسودان)، (11٪) من إيران، (17.8٪) من بحر الصين وأستراليا، بينما يأتي نحو (19٪)

من السعودية، و(8.3٪) من باقي دول الخليج العربية، والمتبقي من الدول الأخرى، ولعل هذا الاختراق الصيني للإستراتيجية الأمريكية في مناطق تمركز النفط في العالم، جاء نتيجة إستراتيجية ارتكزت على محاور عدة أهمها[7]:

1. الصين تؤدي دور المورد للسلاح لأفريقيا، بعد أن رفضت ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

2. تقوية العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا، عبر منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي[8].

3. اعتماد الصين على تقديم عروض مغرية للدول المنتجة للنفط، تتجاوز اقتصاديات المشروع (Micro) المبنية على الربحية إلى تقديم خدمات اجتماعية، والمساعدة في بناء البنية التحتية للدول النفطية.

4. مبدأ عدم التدخل في الشؤون السياسية للبلدان النفطية الذي اعتمدته الصين في تعاملها مع هذه البلدان.

لقد نجحت الصين في تبني استراتيجية تؤمن لها توفير المواد الخام ومصادر الطاقة، ولجأت إلى شراء المناجم في أستراليا وكندا، وأبرمت العديد من الاتفاقيات التجارية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية للمشاركة في التنقيب عن النفط، وامتدت الإستراتيجية الصينية الجديدة إلى داخل السوق الأمريكي، من خلال السعي لشراء عدد من أصول الشركات الأمريكية الكبرى منها شركة (أنوكال) للنفط، إذ بدأ الصراع بين شركة (شيفرون) عملاق النفط

الأمريكي، وشركة الصين الوطنية الحكومية لشراء هذه الشركة، وتقدمت الصين بعرض مقداره (18.5)مليار دولار، فيما تقدمت شركة شيفرون بـ (5) بليون دولار.[9]

أكدت الصين من خلال هذا العرض، أنها منافس عنيد وذات استراتيجية قوية تؤهلها لأن تؤدي دوراً فاعلاً في العالم الجديد، وقد تكون رؤيتها مبنية على استراتيجية التعاون وليس التصادم والصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أنها مستعدة للصراع من أجل مصالحها واقتصادها المتنامي، ويتضح ذلك من خلال تغلغلها في مناطق النفوذ الأمريكي.

إن معادلة الطاقة الحالية واضحة من خلال تزايد الطلب العالمي على النفط، في حين أن الإمدادات لا تنمو بما يكفي لتلبية الاحتياجات العالمية، ويقود هذا الأمر إلى أن يصبح الصراع العالمي على إمدادات الطاقة أكثر حدة وشراسة في المستقبل، فالطاقة ضرورية لمعظم الأنشطة الصناعية والتنموية الحديثة، وعندما تتناقص إمدادات الطاقة، فإن الاقتصادات تتباطأ وتزداد معها معاناة البشر. وعندما يكون المخزون العالمي من الطاقة لا يكفي الاحتياجات المتزايدة عالمياً، من ذلك، فإن الصراع الدولي على النفط بدت مظاهره في أعطاء الجهد السياسي والعسكري والاستخباري أهمية كبيرة، بخاصة من الدول الكبرى للتحكم في مصادر الإنتاج وسياسات التسعير وممرات النقل إلى مناطق الاستهلاك العالمي، ما أدى إلى تنامي الصراعات والتوترات السياسية والعسكرية في مناطق عديدة من العالم، انتهت آخر مظاهرها بعودة الظاهرة الاستعمارية في

العلاقات الدولية، ولعل احتلال العراق والسيطرة على موارده النفطية الدليل القاطع على ذلك. بمعنى آخر إن الإستراتيجية النفطية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ترتكز إلى السيطرة على مصادر الإنتاج والتسعير وممرات النقل.

من جانب آخر تعد القارة الأفريقية ساحة صراع محتملة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكون هذه القارة ساحة صراع وجبهة (حرب باردة)، كون أن حاجات الصين المتزايدة لإمدادات ثابتة ومستقرة من النفط ومواد الخام دفعها للتحرك إلى مناطق تتمتع فيها واشنطن باحتكار النفوذ الدولي، وتمثل السودان أنموذجاً حياً للإستراتيجيات التي تنتهجها الصين في القارة السمراء، فقد بلغ إجمالي استثمارات الصين ما يفوق (4) مليارات دولار، ولعل الحكمة الصينية في علاقاتها الدولية مع أفريقيا وراء تلك النجاحات، إذ أدارت أوراقها بحنكة وذكاء إزاء واشنطن باستخدام سلاح القروض دون تبعات (no string attached loans)، وهو ما قاد دول القارة للابتعاد قليلاً عن كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاضعين للسيطرة الأمريكية.

لذلك أدرك صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية أن عليهم اعتماد استراتيجية نفطية جديدة خاصة، بعد وصول اليمين المتطرف إلى دفة الحكم، من خلال إجراء تغييرات عملية تم بموجبها تحديد عناصر الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي، والارتكاز على القوات العسكرية وإعادة هيكلتها بما يتوافق مع طبيعة عصر المعلومات، وكانت أحداث 11 أيلول 2001، فرصة

سانحـة للولايات المتحدة الأمريكيـة لتنفيذ خطـة استراتيجية تضمن من خلالها تحقيق وجود عسكري أكبر في مناطق النفط.

على وفق ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد ترتيب وهيكلة مناطـق مختلفة من العالم علـى قاعدة (تدفق إمـدادات النفط والغاز)، وذلك باستخدام آلتها العسكرية، لاسيـما أن الإنفاق العسكري الأمريكي هو الأول عالمياً، ففي خلال رئاسة (بوش الأب) حافظت موازنات الإنفاق العسكري على مستوياتها وبما لا يقل عن (400) مليار دولار، وكما هو وارد في السنوات من عام 1993 ـ 1988، وبواقع (483.994) مليار دولار بالأسعار الثابتة، وبنسبة (5.7٪) من الناتج القومي الإجمالي (GDP)، لتصل إلى (403.375) مليار دولار وبنسبة (4.5٪) من (GDP)، على التـوالي، ثم لتشهد انخفاضـاً مستمراً وصل إلى أدنى مستوى له عام 1998 وبواقع (328.6) مليار دولار، في حين سجل هذا الإنفاق أدنى مستوى له منذ عقد من الزمن وبنسبة (3٪) من (GDP)، عام 1999، لتبدأ الدورة في التزايد من جديد، في عهد الرئيس الأمريكي (بوش الابن)، وليسجل أعلى مستوى له في تاريخ الولايات المتحدة الحديث في عام 2007، وبمبلغ قدره (546.786) مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام 2005، في حين بلغ (578.315) مليار دولار بالأسعار الجارية، وهو مبلغ يقل قليلاً عن الناتج المحلي لعموم أفريقيا عام 2006، والبالغ (600) مليار دولار، ويتجاوز الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة عام 2005،[10] والجدول (3) يوضح الإنفاق العسكري الأمريكي للسنوات 1988 ـ 2007.

جدول (3)

جدول الإنفاق العسكري الأمريكي للسنوات 1988 ـ 2007

السنوات	الإنفاق الجاري	٪ من الناتج المحلي GDP	السنوات	الإنفاق الجاري	٪ من الناتج المحلي GDP
1988	293.093	5.7	1998	274.279	3.1
1989	304.060	5.5	1999	280.969	3
1990	306.170	3.5	2000	301.697	3.1
1991	280.292	7.4	2001	312.743	3.1
1992	424.705	8.4	2002	356.270	3.4
1993	402.375	5.4	2003	415.223	3.8
1994	288.059	4.1	2004	464.676	4
1995	278.856	3.8	2005	503.353	4
1996	217.417	3.5	2006	527.660	5.1
1997	276.324	3.3	2007	640	6

المصدر: الكتاب السنوي 2008، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. (بيروت. معهد أبحاث السلام سيبري، وآخرون. 2008). صفحات متفرقة.

جدول (4)

الموازنة الأمريكية للدفاع والحرب على الإرهاب (مليار دولار)

السنة	الموازنة الأساسية	موازنة الحرب على الإرهاب	إجمالي موازنة وزارة الدفاع
2001	302	17	319
2002	328	14	342
2003	375	69	444
2004	377	66	443
2005	403	103	506
2006	421	115	536
2007	438	169	607
2008	481	189	670

المصدر: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (سيبري)، الكتاب السنوي لعام 2008، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص294.

توضح هذه المستويات غير المسبوقة من الإنفاق العسكري الأمريكي، بعضاً من مضمون الإستراتيجية الأمريكية، والتي أجبرت العالم وفي ظل خلق الأزمات بوصفها آلية أرادت منها تبرير تدخلها في شؤون العالم، وعلى الدخول في مرحلة جديدة من تزايد الإنفاق العسكري، وهو ما يعني التفريط بالجهد الإنمائي لصالح الإنفاق العسكري.

وهكذا أصبح تأمين مصادر الطاقة من القضايا المرتبطة بالأمن القومي للكثير من دول العالم، ولم تعد القضية منوطة فقط برجال الاقتصاد والشركات الاستثمارية، بقدر ما أصبحت ضمن الأهداف الإستراتيجية الرئيسة للقادة السياسيين العسكريين، فالتنافس من أجل الحصول على حصة أكبر من الطاقة، يمكن أن يتسبب في أزمات شاملة خلال العقود القادمة، وقد يهدد باندلاع العديد من المواجهات المسلحة بين القوى الكبرى المستهلكة، وتحديداً على مناطق الإنتاج الرئيسة.

مما تقدم يتضح أن الصين من خلال معدلات النمو السريع ربما تهدد المصالح الاقتصادية الأمريكية، وربما ستكون قادرة على تشكيل تحدٍّ طويل الأمد لواشنطن، خصوصاً بعد أن أصبحت الصين ومنذ عام 2005 رابع أكبر اقتصاد في العالم وهي في تقدم مستمر، وذهب الكثير من المحللين إلى أن الصين قد تدفع بالاقتصاد الأمريكي إلى المركز الثاني، لنموها المذهل والذي يعد أداءً اقتصادياً استثنائياً، وأحد أسرع التحولات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.[11]

وهذا من شأنه أن يدفع الصين باتجاه حماية إنجازاتها المتحققة، بتبني علاقات استراتيجية على طول المسارات البحرية الحيوية، والتي ينتقل عبرها الشحن من الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي بطرق توحي بوجود مواقع دفاعية وأخرى هجومية، لحماية المصالح الصينية في مجال الطاقة ولتخدم أيضاً أهدافها الأمنية الواسعة.

من هنا فقد شكل تحجيم الدور الصيني في أفريقيا إحدى أهم زوايا الرؤى الأمريكية حيال استراتيجيتها في أفريقيا، وهو ما فرض على الولايات المتحدة الأمريكية انتهاج أسلوب جديد لاستثمار النفط فيها، لاسيما أن أهميتها تزداد تدرّجاً بسبب إمدادات الطاقة، حيث اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية الى التخلي عن المساومات السياسية وتجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور إنساني، وعدّها شريكاً مهماً في عملية التعامل معها وذلك لن يحصل في الوقت الحاضر.

لكن الصين باشرت بوضع برامج جوهرية لضمان استثمار النفط لمراحل طويلة وبخاصة من دارفور، التي قد تكون نقطة الصراع المستقبلية، وحسب التقديرات الصينية فإن الاستثمار النفطي لأفريقيا سيكون بحوالى (30٪)، وهذا ما ولد انزعاجاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ خرجت الصين عن لعبة البنك الدولي من خلال تقديمها تسهيلات في القروض لأفريقيا، فقد التزمت الصين بتقديم أكثر من (8) مليارات دولار لنيجيريا وأنغولا

وموزمبيق، مقابل (2.3) مليار دولار مقدم من البنك الدولي لكل دول أفريقيا.[12]

هذه السياسة، والتخطيط الإستراتيجي للصين، دفعا واشنطن لاتهام الصين، بشكلٍ غريب، بأنها تسعى لتأمين النفط في مصادره عبر الانتقال والعمل في مناطق الإنتاج والاحتياط ذاتها، وهذا ما كانت واشنطن تتهم به الصين منذ زمن بعيد. على أية حال ينصب تركيز الصين على مصادر النفط في أفريقيا، ودارفور هي محور أمريكا النفطي القادم وقد تكون نقطة الصراع المحتملة، إذا ما علمنا أن احتياطي السودان من البترول يزيد على (12.5) مليار برميل.

وأن الدور الأمريكي هو الفاعل والرئيس في أزمة دارفور، كما كان الحال في الحرب الأهلية في الجنوب، وربما يؤكد هذا الاتجاه الإصرار الأمريكي على الوجود في حوض النيل والقرن الأفريقي، لاعتبارات تتعلق ظاهرياً بالإرهاب لكن البترول جوهرها.

ثانياً: إدارة الصراع مع روسيا

تتوفر في روسيا كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي اللذين تصدرهما إلى الكثير من الأسواق العالمية، إلا أن اهتماماتها القوية بقطاع الطاقة في الكثير من دول العالم، لا يقل أهمية عن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقطاع ذاته. وكأي دولة أخرى فإن روسيا بحاجة شديدة للنقد الأجنبي الذي تستطيع شركاتها النفطية توفير جزء من ذلك، من خلال تنفيذها عقود تطوير البنى التحتية للبلدان النفطية خاصة منها العربية والإيرانية، ويبنى على ذلك

الأهمية البارزة لمنطقة الشرق الأوسط، بالنسبة إلى القوى المحركة للصراع العالمي، فهي نتاج للجيولوجيا بكل معانيها، إذ أن ما يقدر بـ (65٪) من مخزونات العالم النفطية (إن لم يزد غير مستخرج) موجود في هذه المنطقة، ولذلك لابد من أن يزداد التنافس عليها، وقد يتطور هذا التنافس ليتحول في المستقبل إلى صراع محتدم للاستحواذ على هذه الطاقة الفاعلة في الاقتصاد العالمي.

لذلك نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية شرعت منذُ ثمانينات القرن المنصرم، بإنشاء قوة التدخل السريع،[*] وكان المقصود من قوة التدخل السريع/ القيادة المركزية حماية الخليج العربي من غزو سوفيتي افتراضي، لاسيما وأن طموح الاتحاد السوفيتي في تلكم المدة الوصول إلى المياه الدافئة، لكن ذلك الهدف لم يتحقق وأصبح بعيد المنال للظروف التي كان يمر بها الاتحاد السوفيتي آنذاك وانكفائه على نفسه، ومن ثم تفككه إلى دول عدة مختلفة في ما بينها.

لكن إلى الشمال من منطقة الخليج العربي وتحديداً خاصرة إيران الغربية، قد يكون هناك صراع محتمل، لاسيما أن روسيا أحد أهم أطرافه، وهذه المنطقة التي تقع على حوض بحر قزوين تحتوي على مخزون هائل من الطاقة يأتي في المرحلة الثانية بعد منطقة الخليج العربي، ولما كان الطلب العالمي على الطاقة يرتفع والصراع يشتد فيما بين الدول الصناعية للسيطرة على احتياطيات نفط بحر قزوين، فإن المنطقة ستواجه الخطر المتزايد للصراع

القوي، وأن روسيا ستكون طرفاً قوياً في هذا الصراع، لاسيما وأنها تملك حضوراً كبيراً في هذه المنطقة، وأن دول هذه المنطقة تخشى حدوث الصراع في ما بينها، لذلك نرى بعضها لجأ إلى واشنطن لحمايته وتزويد جيشه بالأسلحة بينما لجأ بعضٌ آخر إلى موسكو للغرض نفسه.(13)

إن اكتشاف النفط والغاز في هذه المنطقة، أثر على التخطيط الإستراتيجي للقوى المؤثرة في الساحة الدولية، ويأتي وصول الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة رئيسة في هذه المنطقة لتقليل الاعتماد على نفط الخليج العربي، ولذلك عززت واشنطن من قدراتها العسكرية فيها.

ثالثاً: إدارة الصراع حول نفط بحر قزوين

تقع دول بحر قزوين في منطقة جيو ـ استراتيجية من الطراز الأول، وهي واحدة من أكثر مناطق العالم خطورة، فهي الأكثر تنوعاً من حيث اللغة والإثنية، ومن الناحية الجغرافية تشكل حاجزاً جبلياً عملاقاً يفصل ما بين قارتي أوربا وأسيا، وتاريخياً كانت هذه المنطقة منطقة صراع رئيس بين الإمبراطوريات الثلاث (العثمانية، الفارسية، الروسية)، والذي أسفر عن ما يسمى بحروب القوقاز، التي سيطرت بها اسطنبول على جنوب القوقاز (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان)، وهيمنت روسيا على شمال القوقاز (جنوب غرب روسيا، شمال جورجيا، شمال أذربيجان)، ومن ثم السيطرة عليها من قبل الاتحاد السوفياتي.

بعد ذلك حصلت على استقلالها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وأصبحت دولاً قائمة بذاتها، ولأهمية موقع هذه الدول واحتوائها على كميات هائلة من الطاقة، اشتد الصراع عليها بين الولايات المتحدة وروسيا، فواشنطن تريد السيطرة عليها لإحكام الطوق على روسيا من جهة وللسيطرة على نفط آسيا الوسطى (بحر قزوين) من ناحية ثانية، وتنشط لتحقيق ذلك من خلال تشجيع انضمام هذه الدول إلى حلف الشمال الأطلسي، خصوصاً جورجيا، ما أثار ذلك حفيظة وقلق روسيا بوصفه نتيجة طبيعية، إذ يُعدُّ حوض بحر قزوين واقعاً في دائرة نفوذها التقليدي. بناءً على ذلك سعت الإستراتيجية الروسية إلى ضمان مرور الكثير من إمدادات النفط والغاز من خلال الأنابيب الروسية في طريقها إلى الأسواق العالمية،[14] بينما حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على أن يكون مرور أنابيب النفط عبر تركيا، ومن ثم إلى البحر الأبيض المتوسط، كيما يكون ذلك بعيداً عن التحكم الروسي في هذه الأنابيب.[15]

لقد دار صراع قوي بين روسيا من جهة والشركات التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى حول إنشاء شبكة الأنابيب، ولم تنجح روسيا في نقل نفط كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان عبر شبكة أنابيبها، ما أضطرها إلى إنشاء شبكة طولها (1700) كيلومتر تبدأ من كازاخستان وتخترق جمهوريات آسيا الوسطى لتنتهي عند جورجيا وتركيا على البحر الأسود.[16]

أما المسؤول الذي كان منوطاً به الإشراف على تنسيق الجهود

بين الشركات الأمريكية (تكساكو، شيفرون، أنوكال) و(الشركات التركية للنفط) أصحاب الملكية لهذا الخط فقد كان (ديك تشيني) نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش، إذ كان حينها رئيس شركة هاليبرتون، وقال وقتها (إن منطقة بحر قزوين منطقة بترولية واعدة وتنمو بسرعة كبيرة للتحول لمنطقة استراتيجية لها أهمية كبرى للولايات المتحدة الأمريكية، لأن طاقتها لا تخضع لسيطرة منظمة أوبك).[17]

إن تطوير موارد الطاقة في بحر قزوين يؤثر أيضاً على الظروف السياسية والاقتصادية للدول المطلة على بحر قزوين، وقد تدفعها هذه الطاقة للتحرر من قيود وضغوط روسيا، ويمكن أن تؤدي الشراكات مع شركات النفط الأمريكية إلى زيادة الاتصال مع حكومة واشنطن، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إضعاف روابطها السياسية والاقتصادية بموسكو، وهذا ما تخشاه روسيا وقد يدفعها إلى القيام بعمل عسكري ضد أي من دول بحر قزوين، في حالة تجاوزها الحدود المرسومة لها في التعامل مع الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة.

سعت الإستراتيجية الأمريكية للتخطيط في كيفية الاستحواذ على نفط بحر قزوين، وارتأت أن المصلحة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية تتطلب ذلك، لاسيما أن هذه المنطقة تقبع فوق (200) مليار برميل من النفط (جدول ـ 5) وأكثر من (11) تريليون متر مكعب من الغاز (جدول ـ 6)، وسيكون لهذه الطاقة الأثر المهم على اقتصاد الولايات المتحدة مستقبلاً، لكن استغلال هذه الموارد

يتطلب بناء شبكة من خطوط الأنابيب لنقل النفط من بحر قزوين الذي تحيط به اليابسة من كل الجهات، وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 أيلول 2001 للوصول إلى مبتغاها في إيجاد موطىء قدم لها في وسط آسيا (احتلال أفغانستان)، وتأسيس قاعدة أطلسية للتقرب من ثروات دول بحر قزوين، وستكون هذه المنطقة الضامن لبقائها قريبة من القوى المنافسة لها وهي إيران وروسيا والصين، يضاف لذلك أن إحدى دول بحر قزوين وهي كازاخستان، تمثل وريثاً مهماً لأكبر مخزون للأسلحة النووية في العالم.[18]

جدول (5)

الاحتياطي والاستهلاك لدول آسيا الوسطى من النفط

الدولة	الاحتياطي مليار برميل	الإنتاج النفطي م. ب.ي	الاستهلاك اليومي م. ب.ي	النسبة من الاستهلاك العالمي ٪
أذربيجان	7	1.033	0.60	0.1
كازاخستان	39.8	1.682	0.260	0.3
تركمانستان	0.6	1.032	0.120	0.1
أوزبكستان	0.6	0.107	0.101	0.1

Source: BP Statistical Review of World Energy, June. 2010. P.6.8.11.

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز وجودها العسكري في هذه المنطقة وتحت غطاء مكافحة الإرهاب وأقامت قواعد لها في أوزبكستان وقرغيزستان، فضلاً عن قواعدها في باكستان. وعلى الرغم من أن المصالح الأمريكية في هذه المنطقة

محل ترحيب، كونها تمثل طريقاً نحو الحصول على الدعم الغربي، إلا أن ذلك يسبب قلقاً متزايداً لدول ذات نفوذ ومصالح اقتصادية في هذه المنطقة، تتمثل بالمصالح الروسية والصينية، وقد يجعل هذا الوجود محط استنكار ورفض، وربما صراع محتمل في المستقبل، وهذا ما أكده قائد قوات حرس الحدود الروسية الجنرال نوتسكي، عندما اتهم الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولتها استغلال عملية مكافحة الإرهاب لتثبيت وجودها العسكري في آسيا الوسطى.

لذلك تتبع الإستراتيجية الأمريكية تكتيك المصالحة وتوثيق التعاون مع دول منطقة بحر قزوين، من خلال سحبها للتعاون في إطار الأمن الجماعي المتضمن إطاراً جديداً للأمن المتعدد الأطراف في المنطقة، مع التأكيد على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أية صراعات إقليمية قائمة، من خلال فض النزاع بفعل دبلوماسيتها القوية، أو مساندة أحد أطرافه للاستفادة من ذلك.

يتضح من ذلك إن دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة بحر قزوين سوف يتعزز مستقبلاً وبدرجة كبيرة، وأن روسيا تتابع هذه التعزيزات عن كثب، ولأن منطقة بحر قزوين منطقة نفوذ روسي، فسوف تزداد التوترات والتنافس في هذه المنطقة، وقد يشهد العالم حرباً باردةً جديدةً بسبب هذه المنطقة تحديداً، لا سيما أن الإستراتيجية الروسية أخذت تتمحور مدركاتها بالأخذ بأسباب الصراع، ولعل تقاربها القوي مع إيران المتعارضة المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، هو أحد بوادر هذه الحرب

الباردة، حين أكدت موسكو في عام 2002 رغبتها ببناء أربعة مفاعلات نووية تُنجز عام 2010، وبكلفة قدرها (302) مليار دولار، ما أثار ذلك حفيظة وغضب واشنطن التي عارضت مثل هذه الاتفاقيات، وهو ما دعا وزير خارجية روسيا في 16 تشرين الأول 2005، الى القول: إنه لا يوجد بلد يستطيع إجبار روسيا على التخلي عن التزاماتها النووية تجاه طهران.[19]

لقد ساهم النفط الإيراني في تمتين علاقة طهران الجيو - سياسية مع روسيا، وتعدُّ هذه الأخيرة إيران على وجه الخصوص نقطة عبور مهمة للنفط الخام، الذي يمكن نقله عبر بحر قزوين، وهكذا ساهم المحور الإيراني - الروسي في ازدياد التنافس من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وإيران من جهة أخرى، ومحاولة هذه الأقطاب استغلال موقع منطقة بحر قزوين لحساب مصالحها الإستراتيجية.

لقد أدركت روسيا حجم التهديد الذي تمثله لها الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديداً في منطقة بحر قزوين، بعد أن توضحت الإستراتيجية الأمريكية المتمثلة بالاستحواذ على الطاقة والسيطرة المباشرة وشبه المباشرة على مصادر هذه الطاقة، وأصبح البترول في آسيا الوسطى هدفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، وإن الحرب على أفغانستان وما يسمى بالإرهاب ليس سوى هدف تكتيكي للوصول إلى الهدف الإستراتيجي المتمثل بالسيطرة على النفط، وعلى منطقة بحر قزوين برمتها، لذلك أعلنت

روسيا في عام 2008 عن اتفاق روسي ـ أوزبكي ـ تركماني، لإقامة أكبر أنبوب لنقل الغاز الأوزبكي والتركماني.

تحرك نائب الرئيس الأمريكي الأسبق (ديك تشيني) في هذه الفترة نفسها وبالاتجاه نفسه، أي لتأمين طرق نقل البترول من هذه المنطقة إلى مختلف الأسواق الأوربية، بينما توصل رئيس الوزراء (فلاديمير بوتين) إلى اتفاق يقضي ببناء أكبر أنبوب لنقل الغاز التركماني الأوزبكي، وفي إطار هذا الصراع الخفي بين موسكو وواشنطن للسيطرة على منابع النفط في منطقة آسيا الوسطى وبالتحديد في منطقة بحر قزوين، تسعى الإستراتيجية الأمريكية بأهدافها المتعلقة لضمان أمن الطرق الطاقوية للتزود بالغاز والنفط في دول بحر قزوين، ولكن الهدف الخفي هو كسر الطموح الروسي المتزايد لبسط السيطرة على منابع الطاقة في جمهوريات آسيا الوسطى، ولم تكن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان وإنفاقها مئات المليارات من الدولارات، إلا لخلط الحسابات على روسيا ومنعها من بسط سيطرتها على دول القوقاز الغنية بالطاقة.(**)

لقد استشعرت الولايات المتحدة الأمريكية الخطر الروسي بعد تجربة الخلاف الروسي الأوكراني والجورجي عام 2006، ورفع موسكو تسعيرة الغاز الروسي العابر لأراضيها، والتي كانت بمثابة إنذار أول باتجاه الدول الغربية التي رأت في الموقف الروسي خطراً يهدد مصالحهم الإستراتيجية، وكانت الأحداث الأخيرة في دول

بحر قزوين بمثابة الإنذار الذي كانت تنتظره الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهاج استراتيجية جديدة تجاه روسيا، التي بدأت تنتفض من إرثها الشيوعي وكبوتها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، والعودة إلى الساحة الدولية بوصفها طرفاً قوياً، وربما قطباً يجب أخذه في الحسبان في أي ترتيبات استراتيجية مستقبلية في العالم.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة اهتماماتها الإستراتيجية في منطقة بحر قزوين، لا تخفي تركيزها على هذه المنطقة، ولديها الرغبة في تشكيل قوة تدخل سريع لحفظ الأمن في هذه المنطقة وخطوط أنابيبها، لاسيما بعد إنشاء خط نفط باكو ـ جيهان عبر الأراضي الجورجية، وهو أول خط يصل نفط بحر قزوين بالغرب بعيداً عن الأراضي الروسية، وهو المشروع الذي ظلت تعارضه موسكو طول عقد من الزمن.[20] لقد أدركت موسكو مدى خطورة هذه المشاريع، ولذلك فإن ردها جاء على لسان وزير خارجيتها (سيرغي لافروف) الذي أعلن أن روسيا ترفض وجود أي قوات مسلحة أجنبية على أراضي دول بحر قزوين.

ونرى أن في ذلك إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تصاعد نشاطها العسكري في هذه الدول من خلال إقامة القواعد العسكرية فيها. فقد يكون من اليسر استدعاء قوات أجنبية وجلبها إلى المنطقة، ولكن الصعب إخراج هذه القوات فيما بعد. ومما لاشك فيه أن زيادة النشاطات الدبلوماسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، خصوصاً المطلة منها

على بحر قزوين ستواجه بردود فعل وإجراءات حاسمة، وقد تتطور إلى عمل عسكري ضد الدول التي تنتقد الإستراتيجية الأمريكية من قبل روسيا، لاسيما وأن بحر قزوين الواقع في الشمال، والخليج العربي الواقع في الجنوب، سيشكلان نقطتي حصار لإيران من جهة، واستكمالاً للمخطط الأمريكي للسيطرة على أغنى منطقة للطاقة في العالم من جهة أخرى، وأن هذه المناطق تكمل بعضها بعضاً من دون أن تكون البديل الإستراتيجي لأي منهما.

وتعدّ جورجيا الأهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة بحر قزوين، إذ يتم نقل النفط القزويني فائق الجودة إلى الأسواق الغربية عبر خطوط (باكو في أذربيجان إلى تيبليسي في جورجيا)، وتصب في ميناء جيهان على سواحل البحر المتوسط التركية، وتنقل يومياً مليون برميل من النفط[21].

لقد أطلقت واشنطن على هذه الخطوط أسم (أنابيب السلام)، فيما أطلقت عليها روسيا (أنابيب الحرب)، الهدف منها، وحسب الإستراتيجية الأمريكية، وضع اليد على نفط بحر قزوين، ومن ثم السيطرة على المنطقة نفسها، تمهيداً لإحكام الحصار على روسيا.

لكن الروس أدركوا مدى التحدي والخطر الذي يهدد مصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية، فبعد غياب طويل وسبات عميق، تحركت روسيا بقوتها العسكرية تجاه مكامن الخطر، فجاء هجومها العسكري على جورجيا، الذي فاجأ الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وجورجيا، بوصفها درساً أعاد الثقة للروس

بأنفسهم، وأوقف الشركات الغربية التي فقدت الثقة بمدى قدرة جورجيا على ضمان أنابيب باكو ـ تيبليسي ـ جيهان، وبذلك تم توجيه ضربة لخطط الاتحاد الأوربي لبناء خط أنابيب (نابوكو) عبر القوقاز لنقل غاز قزوين ووسط آسيا إلى أوربا بهدف تقليص اعتماد أوربا على إمدادات الطاقة الروسية.

جدول (6)

الاحتياطي والإنتاج والاستهلاك لدول أسيا الوسطى من الغاز

الدولة	الاحتياطي تريليون م³	إنتاج الغاز مليار م³ يومياً	الاستهلاك اليومي مليار م³ يومياً	النسبة من الاستهلاك العالمي ٪
أذربيجان	1.31	14.8	7.7	0.3
كازاخستان	1.82	32.2	19.6	0.7
تركمانستان	8.15	36.4	19.8	0.7
أوزبكستان	1.68	64.4	48.7	1.7

Source: BP Statistical Review of World Energy, June. 2010. P.22.24.27

يتضح من ذلك أن المواجهة الروسية الأمريكية واردة جداً، وهي لا تزال في بداياتها، وأن حرب أوسيتيا الجنوبية هي البداية الأولى، وستتقاطع حصيلتا الصراع على النفط من جهة والواقع الجيو ـ ستراتيجي في بحر قزوين من جهة أخرى، فالسيطرة على النفط ستضع الولايات المتحدة الأمريكية على خزين هائل من الطاقة لإدامة هيمنتها على العالم، لكن الحرب مع جورجيا قلبت الكثير من الموازين ووضعت هدف ضرب الاتحاد الروسي ومحاولة تفكيكه بخاصة في شمال القوقاز على رأس أولويات الإستراتيجية

الغربية وخصوصاً الأمريكية، وما أحداث جورجيا إلا تأكيد على وجود هذه التطلعات التي ستؤدي في النهاية إلى تغير موازين القوى العالمية والإقليمية.

ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى مواقف روسية أكثر حدة وصراحة وأقرب إلى المواجهة، هي:

1. ارتفاع عائدات النفط والغاز، ما ساعد في انتعاش الاقتصاد الروسي.
2. الحضور الروسي في أسواق الطاقة العالمية، ما ساعد على تنامي تأثيرها في الساحة الدولية.
3. الإخفاق الأمريكي في تشكيل الشرق الأوسط الجديد بعد وقوعها في المستنقع العراقي.

وكان للأحداث التي جرت في منطقة القوقاز عامي 2008 ـ 2009 بمثابة الإنذار الذي كانت تخشاه الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك على هذه الدول وتحديداً جورجيا وأذربيجان لتأمين الطرق الطاقوية في منطقة بحر قزوين ومنها إلى العالم الغربي، غير أن الهدف الخفي هو كسر الطموح الروسي المتزايد لبسط السيطرة على منابع الطاقة في جمهوريات آسيا الوسطى.

إن نفط بحر قزوين يرتبط بأوضاع بالغة التعقيد في منطقة وسط آسيا، ويتطلب الحصول عليه مد خطوط أنابيب جنوباً عبر إيران، وهذا بعيد المنال في الوقت الحاضر عن الولايات المتحدة

الأمريكية أو باكستان حليفة واشنطن أو أفغانستان المحتلة من الولايات المتحدة الأمريكية، أو غرباً عبر تركيا وروسيا، كل ذلك يضع ضغوطاً بالغة التعقيد على الإستراتيجية الأمريكية، ذلك لأن المقاتلين الأفغان يقاومون الاحتلال الغربي والأمريكي، ولم يحقق الغزو الأطلسي في أفغانستان أهدافه، وأن داخل باكستان متضامن مع جارتهم أفغانستان ضد القوات العسكرية الأمريكية المحتلة، ناهيك عن الوضع الروسي الذي يقف حائلاً دون تحقيق أدنى نجاح للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة بحر قزوين، خصوصاً وأن محاولة نقل النفط القزويني عبر روسيا سيكون عبر مضيق البوسفور الذي تسيطر عليه تركيا.

إما إيران فإن خلافاتها القوية مع الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة تجعل من غير الممكن الاعتماد عليها، على الرغم من قلة تكاليف نقله من منطقة بحر قزوين إلى منطقة الخليج العربي، لكي يمر بمضيق هرمز، وهذا ما لا يخدم الإستراتيجية الأمريكية.

واحتمالات الصراع في السنوات القادمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على النفط ومصادر الطاقة عالية، وستكون منطقة بحر قزوين منطقة ساخنة لهذا الصراع، وقد أيقنت روسيا هذه الحقيقة وبدأت تستعد لها باحترافٍ وتخطيط استراتيجي، قد تكون بدايته الواضحة الحرب مع جورجيا تحت أسباب ثانوية، لكن الطاقة وأمن الطاقة حقيقتُها،

وتبقى الحرب على العراق وأفغانستان من أهم معوقات وعثرات الإستراتيجية الأمريكية، التي قد تكون منعت واشنطن من اتخاذ موقف أكثر صلابة من التحرك الروسي.

وبناءً على ما تقدم، فإن أي تدخل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع الروسي الجورجي سيجعلها في مواجهة صريحة مع روسيا، وقد يجعل الصراع ممتداً من الناحية الجغرافية لتصبح تداعياته خارجة عن نطاق السيطرة، ولذلك اقتصر الدعم الأمريكي لجورجيا سياسياً من خلال الضغط على روسيا لوقف الصراع المسلح، وحثّ الجانب الروسي على التفاوض.

نستنتج من ذلك أن العلاقات الروسية ـ الأمريكية آخذة بالتدهور إلى أدنى مستوياتها منذ الحرب الباردة. وقد أكد ذلك وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف قائلاً: (إن السياسات الأمريكية أحادية القطب فشلت في العراق وأفغانستان، وساعدت على إثارة الصراع الذي وقع في جورجيا مؤخراً)، فيما اتهم رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين بإشعال شرارة الأزمة في جورجيا، وأن الجانب الأمريكي قد قام بتدريب الجيش الجورجي،[22] لكن البيت الأبيض كان رده واضحاً عندما نفى اتهامات المسؤولين الروس التي وصفها بأنها ادعاءات لا صحة لها، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تفكر في إلغاء اتفاقياتها مع روسيا حول التعاون النووي.

لذلك نرى أن المواجهة مع روسيا قد تكون قريبة من الواقع

بناءً على مجموعة من المعطيات التي تم ذكرها، لاسيما وأن الطاقة تقع في طليعة تلك المعطيات. فلقد أفصحت أزمة القوقاز عن أنها شكل من أشكال المواجهة غير المباشرة بين روسيا وأمريكا في هذه المنطقة الغنية بالنفط، وأن النتيجة التي آلت إليها الحرب تعدّ انتصاراً لروسيا وهزيمةً لجورجيا وانتكاسةً للإستراتيجية الأمريكية، وتالياً سيكون لهذه النتيجة تأثيرات استراتيجية بعيدة المدى على التوازن العالمي، لذلك فإن الصراع مرشح للتصعيد مع إمكان توسع أطرافه لتشمل المنطقة برمتها، ومن ثم إلى محيطها الخارجي الذي يخشى صعود روسيا وعودتها بوصفها قطباً منافساً للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك كانت الإستراتيجية الأمريكية تعمل على عزل روسيا عن أوربا لأنها تدرك أن أوربا يمكن أن تشكل قوة عظمى تغير موازين النظام الدولي، وبالمقابل، كانت الإستراتيجية الروسية تقوم على ضرورة إيقاف التحرك الأمريكي في مجالات روسيا الحيوية، ولاسيما في منطقة القوقاز، ومن ثم الوقوف بوجه دول القوقاز من الانضمام إلى حلف الناتو الذي يناصب روسيا العداء. وبهذا فإن روسيا أوضحت للعالم، أنها رقم صعب لا يمكن تجاوزه، وأن أمنها القومي فوق كل اعتبار.

هوامش الجزء الثالث

1. أحمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، في محمد الأطرش وآخرون ـ العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 211.
2. ترتفع احتياجات أمريكا من النفط طرداً مع ارتفاع مستويات الرفاهة المجتمعية، للمزيد ينظر: كيفين جرين وابارنا مازر، واقع ومستقبل استخدام الطاقة في أمريكا، تعريب رانيا مكرم، تقرير واشنطن، العدد (204)، ابريل 2009.
3. US Department of Energy, (EIA), International Energy outlook, 2001.
4. Geofury Kemp. The east moves west, The national interest 84, summer 2006, p-72.
5 ـ جورج ثروت فهمي، العلاقات الصينية ـ الأفريقية.. شراكة دون شروط سياسية، السياسة الدولية، العدد (167)، القاهرة، 2007، ص 89.
6. نيكولاي دي كرستوفر، الصين والسودان: علاقة خطرة، جريدة الحياة اللندنية، لندن، 3 ـ 5 ـ 2006، ص 22.
7. وكالة الطاقة الدولية، آفاق الطاقة العالمي2007، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد (123)، الكويت، 2007، ص 207.
8. خالد حنفي علي، النفط الأفريقي... بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، القاهرة، 2006.
9. عبد الله صالح، صفقة أنوكال... ومستقبل العلاقات الأمريكية ـ الصينية، مجلة العصر، العدد (3)، 2008.
10. عبد علي كاظم المعموري، وصال نجيب العزاوي، شيخوخة أمريكا المبكرة، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، كانون الأول، 2008.
11. روجر هارود، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2007، ص138.
12. محمود أبو العينين، الدور الأمريكي في أزمة دارفور، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 463.

(*) وهي قوة عسكرية خاصة أريد منها التدخل السريع للسيطرة على منابع النفط

بعدما تم طرح استخدام النفط كسلاح ضد الدول التي تناصر الكيان الصهيوني، وتعتقد أن دول الخليج التي تربطها علاقات مميزة مع أمريكا فضلاً عن معاهدات التعاون والحماية، لا يمكن لها أن تتخذ مواقف تضر بمصالح أمريكا، إلا أن اقتراح إنشاء قوة التدخل السريع والتصريح بذلك، هو لرفع الحرج عن النظم الخليجية والسعودية تحديداً.

13. H.stephen Kinzer, Central Asian Crisis forges Tenuous Cooperation. N.Y Times, 24-7-1999.

14. مايكل كلير، الحروب على الموارد، مصدر سابق، ص 96.

15. أيان رتيلدج، العطش إلى النفط، ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، 2005، ص 165.

16. عمرو كمال حمودة، النفط في السياسة الأمريكية، السياسة الدولية، العدد (164)، 2006، ص 51.

17. جوزيف ستيكليز، الصين تقتحم سوق النفط العالمية، جريدة الحياة اللندنية، 31 ـ ديسمبر 2005.

18. ممدوح انيس فتحي، الدور الجديد للقوى الكبرى في أسيا الوسطى، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص 94.

19. روجر هارود، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، مصدر سابق، ص 159.

(**) ولقد أدركت روسيا الغاية الأمريكية وجرت مناقشتها على صعيد استراتيجية الأمن القومي للمدة 2009 ـ 2020، والتي أعلنها رئيس مجلس الأمن القومي الروسي نيكولاي باتروشيف، نهاية العام 2008، عبر صحيفة كوميرسانت، والتي تشير في مجال الطاقة تحديداً إلى الآتي: روسيا ينبغي أن تلعب دوراً مهماً في سياسات الطاقة العالمية، إذ حذرت الوثيقة من أن السنوات المقبلة ستشهد صراعات وحروباً على موارد الطاقة، وبضمنها موارد بحر قزوين. ورسمت صورة متشائمة على هذا الصعيد، معتبرة أن الصراع على مصادر الطاقة سيشهد تحولاً نحو استخدام القوة العسكرية، مع احتمالات كبيرة لانتهاك موازين القوى الإقليمية. كما شددت على أن هذه الحروب ستندلع قرب حدود روسيا أو حدود حلفائها. انظر، وثيقة: إستراتيجية الأمن العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان، وغيرهما. للمزيد ينظر: أنيتا دانكس، وماري أوريسيش، وسوزان

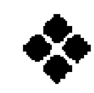
سميس: الإنفاق العسكري على الطاقة عبء على أمريكا. تقرير واشنطن. العدد 202، مارس 2009.

20. السيد علي رجب، تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وآفاقها المستقبلية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، الكويت، 2008، ص 14.

21. رنا الشجيري، روسيا وأمريكا: رؤية استراتيجية، مركز الدراسات الدولية ـ جامعة بغداد، العدد (44)، 2008، ص 18.

22. عادل حمزة عثمان، الصراع الجورجي الروسي والموقف الأمريكي والأوربي، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية ـ جامعة بغداد، العدد (7)، 2008، ص 43.

الجزء الرابع



خلفية العلاقات الأميركية العراقية
(المصالح الاقتصادية)

الجزء الرابع

خلفية العلاقات الأميركية العراقية (المصالح الاقتصادية)

تمهيد

إن اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بمنطقة الشرق الأوسط الذي يعُد العراق جُزءاً مركزياً منهُ، يَعُود إلى بِدايات القرن التاسع عشر، والذي تمثل في هذه الحقبة بالبعثات الاستكشافية والإرساليات التبشيرية، وكانت الولايات المتحدة الأميركية تُظهر نفسها بلباس أو قناع إنساني أخلاقي استناداً على مبدأ مونرو(*)، الذي نص على: (إن الظروف الحالية مناسبة أن تعد القارتين الأمريكيتين اللتين اعتنقتا مبادئ الحُرية والاستقلال، وحافظتا عليهما، مكاناً صالحاً للاستعمار في المستقبل، وإننا لنعد هذا مبدأً لنا).

إذ كان يعتقد كثير من المؤرخين والدارسين والباحثين المستشرقين وحتى العرب منهم، أن الولايات المتحدة الأميركية

حديثة العهد بالاستعمار، وأنها كانت لا تساير طبيعة الاستعمار الأوربي وسياسته آنذاك، وأن «مبدأ مونرو» كان دليلهم والذي يدعو إلى العزلة الدولية التي كانت متناغمة نوعاً ما والطموح العربي الاستقلالي، بيد أن أميركا أخفت الحقيقة، التي مفادُها بناء إمبراطورية صناعية ـ مالية في العالم الجديد، لذا عندما اتجهت الولايات المتحدة الأميركية نحو الخليج تمثلت خطُوطها العريضة بالاستكشاف والتبشير والتعليم، أضف إلى ذلك المبادلات التجارية، ومن هنا كانت علاقات الولايات المتحدة الأميركية بالعراق، الذي كان واقعاً تحت السَيطرة العُثمانية ثم الاستعمار البريطاني، هي علاقات المُبشر والتاجر إن صح التعبير.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية للعلاقات الأميركية ـ العراقية حتى نهاية الحرب الباردة

أولاً: العلاقات الأميركية ـ العراقية حتى الحرب العالمية الثانية

دخلت المصالح الأميركية إلى العراق في مرحلة لاحقة لدخولها منطقة المغرب العربي،[1] ويُخطئ من يظن أن مَصالح الولايات المتحدة الأميركية في العراق، ترتبط بحقبةٍ معينةٍ، أو حدث معين، فأي عوده إلى ملفات التاريخ، تكشف لنا حقيقة مهمة هي أن هذه المصالح ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر.[2]

ففي عام 1878 توجهت بعثه أميركية خاصة برئاسة العميد البحري روبرت ولسن شوفيلدت، الذي كلف بتعزيز وتوسيع النفوذ الأميركي في شرق أفريقيا وما يُجاورها، فقد زار مَسقط وتحرك إلى الشمال في الخليج العربي حتى وصل شط العرب، بهدف الحصول على أكبر قدر مُمكن من المعلومات عن الوضع في جنوب العراق.[3]

وفي سنة 1889 قررت الولايات المتحدة الأميركية تعيين قنصل لها في بغداد، ومنذ ذلك الوقت احتل العراق مكانة متقدمة في الإستراتيجية

الأميركية، حتى أنه يعد في الأدبيات السياسية الأميركية بلداً أساسياً، ومفتاحاً مهماً (Key Country) من مفاتيح الشرق الأوسط.[4]

كما يعود الاهتمام الأميركي بالعراق إلى بدايات ظهور النشاطات التبشيرية في العراق، عندما قام المبشرون بممارسة نشاطاتهم في شمال العراق، وأسسوا عام 1889 أول مركز تبشيري في مدينة الموصل،[5] وفي عام 1891 فتحت الإرسالية التبشيرية الأميركية المعروفة بالإرسالية العربية (Arabian Mission)، أول مركز لها في البصرة، متخذة منها قاعدة لنشاطاتها التبشيرية والتجارية في منطقة الخليج العربي، وقد اتجه المُبشرون الأمريكيون نحو الميدانين الطبي والتعليمي كوسيلتين مُهمتين من وسائل التقرب من الأهالي،[6] وفيما يتعلق بالمصالح التجارية الأميركية في العراق، فبعد أن تركز اتجاه صادرات العراق نحو الأسواق البريطانية، حاولت الولايات المتحدة الأميركية قُبيل الحرب العالمية الأولى السيطرة على صادرات الموصل من الجلود والمصارين و(عرق السوس)[**].

وبالنسبة للنفط، كانت مصالح الولايات المتحدة الأميركية واضحة، وترجع محاولاتهم الأولى إلى عام 1908، حين قدم الأدميرال الأميركي جستر كولبي (J.Colpy) موفداً من قبل مجموعة من المستثمرين الأميركيين ليقود مفاوضات الحصول على حقوق الأسبقية في نفط الموصل مع المسؤولين العثمانيين في (إستانبول)، وفي 9 آذار/ مارس عام 1910، منح كولبي امتياز البحث عن النفط في العراق مسافة (20) كيلو متراً، على جانبي سكة الحديد المقترحة الإنشاء والمارة بكركوك

والموصل، وعلى الرغم من بعض الدعم الذي وفرته الخارجية الأميركية لإنجاز المشروع، فإن الأدميرال كولبي، لم يكن قادراً على تجاوز المصالح البريطانية من أجل إنجاز سكة حديد بغداد.[7]

وامتعضت الولايات المتحدة الأميركية من سياسة المملكة المتحدة في العراق، هذا مع أن (ولسن) رئيس الولايات المتحدة الأميركية آنذاك، قد صَرح في شروطه الأربعة عشر، بوجوب ترك حق تقرير المصير للبلدان المتخلفة، وفي 28 حزيران/ يونيو عام 1919، تألفت عُصبة الأمم بصورة رَسمية، وأجتمع مجلس الحُلفاء فوزعَ المستعمرات الألمانية والممتلكات العثمانية (سوريا وفلسطين والأردن والعراق وبلاد العرب) على الدول الأوربية. وبعد أن أتم الرئيس الأميركي وودرو ولسن وضع النصوص النهائية لصلاحية لجنة الاستفتاء المقرر إرسالها إلى سوريا، أخذت بريطانيا تتنصل من الاشتراك في مهمة هذه اللجنة بطرق مختلفة، وبعد أن عادت اللجنة إلى باريس وقدمت تقريرها الذي جاء فيه: (أنه مهما كانت الإدارة الأجنبية التي يؤتى بها إلى سوريا والعراق، ينبغي أن لا تأتي أبداً باعتبارها دولة مستعمرة بالمعنى القديم المفهوم من كلمة الاستعمار، بل عدها دولة وصية من قبل عصبة الأمم شاعرة شعوراً خالصاً بأن وديعتها المُقدسة، تفرض عليها طلب خير الشعبين السوري والعراقي ورقيهما).[8]

بعدئذ أدرك الرئيس الأميركي ولسن في آخر لحظة أن الولايات المتحدة الأميركية في واد، والمملكة المتحدة وفرنسا في واد آخر،

وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد انتصرت في انتخابات الرئاسة ومالت الأكثرية آنذاك إلى سياسة العُزلة ونبذ سياسة التمويه والتضليل فانسحبت من مجلس الحلفاء الأعلى،[9] ولا عجب أن يتم تسمية مستر جون دبليو ديفس سفير الولايات المتحدة الأميركية في لندن في 12 أيار/ مايو 1920، الذي وجّه كتاباً إلى وزارة الخارجية البريطانية ندد فيه بقضية تعيين الانتدابات المتفق عليها في مؤتمر سان ريمو، قائلاً: (إن ذلك لا يتفق في أي حالة من الأحوال مع سياسة أمريكا التقليدية في المحافظة على سياسة الباب المفتوح).[***]

وشهدت هذه المدة صراعاً شديداً بين القوى الدولية الرئيسة للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً على منابع نفطها الغنية. وتشير رسائل متبادلة بين الولايات المتحدة الأميركية وبين المملكة المتحدة إلى رفض الأولى (اتفاقية سان ريمو) 1920 بين المملكة المتحدة وفرنسا، اللتين تقاسمتا بمُوجِبها الامتيازات النفطية، وكان نتيجة ذلك أن كسبت الولايات المتحدة الأميركية جولة مهمة في واحد من أهم الصراعات شراسة، والتي دارت على النفط في العصر الحديث، إذ حصلت الشركات الأميركية على حُصص مُساوية للشركات البريطانية والفرنسية والهولندية في الامتيازات، الأمر الذي أوجد لها موطئ قدم في العراق أصبح مرتكزاً أساسياً في سياساتها تجاه هذا البلد لعقود عديدة لاحقة.[10] وهي أول خطوة استثمار أمريكية على ارض العراق.

وخلال السنوات 1926 ـ 1930 حاولت الولايات المتحدة

الأميركية تطوير علاقاتها التجارية مع العراق، في محاولة منها لدمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الأميركي. وفي مجال التعليم أصبحت للولايات المتحدة الأميركية مدارس تبشيرية في الموصل والعمارة والحلة وكركوك ودهوك، إذ كان طموح الأمريكان يقوم على تأسيس (جامعة أميركية) في الموصل، على غِرار الجامعة الأميركية في بيروت، إلا أن موقف الأهالي في الموصل أحبط هذا المشروع.[11]

وبعد دخول العراق عُصبة الأمم عام 1932 سعت الولايات المتحدة الأميركية لكي يكون لها كلمة في شؤون التعليم، فأرسلت بعثة برئاسة بول مونرو، الذي قدم تقريراً عارض فيه إنشاء (جامعة وطنية عراقية)، لما يمكن أن تخلقه من مشاكل على صعيد تنمية الوعي الوطني والقومي، وكان من نتائج زيارة هذه البعثة حصول الأمريكان على رخصة لتأسيس مدرسة ثانوية باسم كلية بغداد في حزيران 1932.

وبعد استقلال العراق ودخوله عُصبة الأمم أقامت الولايات المتحدة الأميركية مفوضية لها في بغداد. وكان للعراق قنصلية فخرية في (نيويورك) حتى عام 1940، عندما تقرر تأسيس قُنصلية عامة بدلاً منها. وفي آذار/مارس 1942 صدر كتاب من الخارجية العراقية بتعيين جودت الأيوبي بدرجة قنصل عام في واشنطن، وقدم القنصل المذكور أوراق اعتماده إلى الرئيس فرانكلين روزفلت في آذار/مايس من العام نفسه.

وتأسيساً على ذلك فإن العلاقات الأميركية ـ العراقية في هذه

المرحلة، لم تكن واضحة على المستوى السياسي والعلاقات الخارجية، وذلك لأمور عدة، أهمها هو وقوع العراق تحت وطأة السيطرة العثمانية لفترات طويلة، ومن ثم الاستعمار والانتداب البريطاني، فضلاً عن ذلك حداثة استقلال العراق، وقيامه كدولة ذات سيادة لها حق إقامة علاقات بما يتناغم مع مصالحها.

والمُتأمل لسير الأحداث في هذه المرحلة يجد أن العلاقات الأميركية العراقية، وحتى مع بلدان الشرق الأوسط كانت ضعيفة، بسبب (سياسة العزلة) التي اتبعتها الولايات المتحدة الأميركية على ضوء مبدأ مونرو، لذا فإن العلاقات اتسمت بطابع ديني ثقافي بشكل واضح، وذات طابع تجاري، لكن لا يَرقى إلى مُستوى الشراكة التجارية، بسبب هيمنة المَملكة المتحدة على اقتصاد وتجارة العراق لاسيما الهيمنة على النفط بعد اكتشافه.

ثانياً: العلاقات الأميركية ـ العراقية فترة الحرب الباردة

أدت الحرب العالمية الثانية إلى تلاشي النظام الدولي السابق، وظهور نظام دولي جديد سُميَ بالحرب الباردة، فقد خرجت الدول الكبرى السابقة منهكة ومُتعبه من الحرب، وظهرت قوتان جديدتان على الساحة الدولية، كل واحدة منهما تحمل مشروعاً أو نظاماً أيديولوجياً مناقضاً للمشروع والنظام الأخر، هما الاشتراكية السُوفيتية والرأسمالية الأميركية.

وقد استغلت الولايات المتحدة الأميركية اندلاع الحرب العالمية الثانية وأحداثها المُتلاحقة، ولاسيما بعد تعرض أسطولها

في المحيط الهادئ نهاية عام 1941 إلى قصف الطائرات اليابانية، لتتخذ منه فرصةً سانحة كي تشن حرباً توسعية لا مثيل لها، ولتبسط سيطرتها على الفلبين والصين واليابان. ولم يمر وقت طويل على تلك الأحداث، وإذا بالولايات المتحدة الأميركية تفرض وجودها على سلسلة من القواعد العسكرية في غربي أفريقيا وشمالها، ليمتد النفوذ الأميركي العسكري والاقتصادي إلى الوطن العربي، عن طريق النفط السعودي والحيلولة دون وقوعه بأيدي البريطانيين، الذين أصبحوا في حالة تبعية للولايات المتحدة الأميركية.[12]

وقد كان التوجه الأميركي حيال المنطقة في هذه المرحلة، على كل المستويات، بعد أن كانت قد اكتفت في ما قبل الحرب العالمية الثانية، بإقامة علاقات اقتصادية مع بلدان الخليج العربي، وذلك بسبب وقوع هذا البلدان تحت السيطرة البريطانية.

وفي الجانب الأخر قام السوفيت بتعزيز هيمنتهم في شرق أوربا وإحكام سيطرتهم السياسية والعسكرية عليها، وهذا التوجه أثار مخاوف الدول الغربية التي لجأت إلى الولايات المتحدة الأميركية لتستعين بها على الخصوم الجدد.

ومن هذا المنطلق نجد أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية اتجهت نحو إقامة أحلاف وتكتلات واتفاقيات مع الدول التي تساند معسكرها الغربي والمتمثلة بالدول النفطية في الخليج العربي. كما تمخض عن الحرب العالمية الثانية ازدياد أهمية الشرق الأوسط في سياسة الولايات المتحدة الأميركية، فأثناء الحرب أولت هيئة

احتياط البترول الأميركية، اهتماماً عالياً بمسألة الحصول على امتيازات إضافية في منطقة الخليج العربي، وذلك لتزايد الحاجة إلى النفط وانخفاض القابلية التصديرية للولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن الطلب المتزايد على النفط الخام ذي السعر المنخفض.[13]

ولقد حاولت المملكة المتحدة البريطانية والولايات المتحدة الأميركية تقسيم المصالح النفطية في الشرق الأوسط، لكن الخلافات حالت دون ذلك، وتضافرت في مطلع الخمسينات تطورات عدة، آلت إلى توجه العراق نحو الانضمام إلى الإستراتيجية الأميركية، فالسياسة الأميركية في المنطقة كانت تهدف ـ آنذاك ـ إلى تطويق المصالح البريطانية والفرنسية، وإخضاع المشرق العربي بأسره إلى النفوذ الأميركي، وذلك لأهميته النفطية من جهة، ومن جهة أخرى، كانت الولايات المتحدة الأميركية تنشد تعزيز استراتيجية الاحتواء التي اعتمدتها لصد الإتحاد السوفيتي.[14]

واتبعت الولايات المتحدة الأميركية سياسة ترومان الذي عرف بمبدئه (مبدأ ترومان) عام 1947، وكان الخط العريض لهذه السياسة إخضاع أوربا الغربية للسيطرة الأميركية وتحصينها من الخطر السوفيتي كخطوة أولى، ومن ثم التحرك لمواجهة التطلعات السوفيتية وتحجيمها داخل الكتلة الشيوعية. وقد عُد هذا المبدأ البداية الفعلية لبناء السياسة الخارجية الأميركية تجاه العرب من مُنطلق عالمي، جاعلة منهم قاعدة من القواعد الرئيسة للصراع العالمي السوفيتي ـ الأميركي، فالعرب هم

جوهر الحرب الباردة، بعد أن أصبحوا بؤرة الصراع بين القطبين الفاعلين عالمياً، للحيلولة دون احتوائهم، فضلاً عن حفظ المصالح الأميركية في منطقة الخليج العربي بشكل رئيس.[15]

ومن هنا أخذت الولايات المتحدة الأميركية تعمل لترشيح العراق، لكي يكون حلقة مهمة في منظومة الأحلاف الغربية، حيث وقعت الولايات المتحدة الأميركية اتفاقية تعاون عسكري مع العراق عام 1954 المسماة (اتفاقية الأمن المتبادل)، وأعدت في الوقت نفسه برنامجاً متكاملاً لتقديم مساعدات للعراق. وتكشف وثائق الخارجية الأميركية، عن أن السفير الأميركي لدى بغداد بيرتون بيري، قد أجرى مباحثات في شباط/فبراير 1954 مع الملك فيصل وولي العهد عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد، بخصوص طلب مساعدات عسكرية أميركية كمنحة استعداداً للانضمام إلى الحلف التركي الباكستاني المبرم، ووافقت الولايات المتحدة الأميركية على ذلك، وتسارعت الأحداث بقوة ليوقع العراق اتفاقية مع تركيا في شباط 1955، يسعى من خلالها لتحقيق التعاون وكفالة الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط. وسريعاً ما تجاوز الميثاق ثنائيته ليصبح في نيسان 1955 ثلاثياً، حين وقع انضمام المملكة المتحدة البريطانية إليه في بغداد، وكان رئيس الوزراء نوري السعيد عن الحكومة العراقية ومايكل رايت سفير بريطانيا لدى بغداد عن المملكة المتحدة البريطانية، وفي أيلول 1955 انضمت باكستان ليصبح الميثاق رباعياً، عرف باسم (حلف بغداد)، وأمسى الحلف في تشرين الثاني 1955 خماسياً بعد انضمام إيران.

أما الولايات المتحدة الأميركية فإنها قد اكتفت بدور المراقب في إجراءات مجلس حلف بغداد، وانضمت الأخيرة بعد عام 1957 إلى اللجنة العسكرية وسواها. وفي الحقيقة فإنه ما كان لحلف بغداد أن يرى النور، لولا جهد وزارة الخارجية الأميركية، ورغبتها فيه لزيادة التعاون بين دول الشرق الأوسط، ومواجهة أي عدوان شيوعي ممكن وقوعه.[16]

وقد اتضحَ للمراقبين والمُحللين السياسيين، أن العراق ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أخذ يمثل موقعاً مركزياً في الإستراتيجية الأميركية المعاصرة، ومن هنا حاولت الولايات المتحدة الأميركية اتخاذ العراق كقاعدة لمواجهة المد القومي الذي قاده الرئيس المصري جمال عبد الناصر (1952 ـ 1970)، لاسيما بعد نجاحه في إقامة كتلة عدم الانحياز إثر مؤتمر (باندونغ) في نيسان/ ابريل 1955.

وكان فشل هذا الحلف أحد أسباب ظهور (مبدأ ملء الفراغ)، الذي جاءت به الولايات المتحدة الأميركية، بعد أن أظهرت أزمة قناة السويس ضعف الدول الاستعمارية التقليدية، كما أنها كانت مناسبة لإظهار قوة الولايات المتحدة الأميركية، التي وجدت أن عليها أن تؤدي دوراً أكثر فاعلية في المنطقة ذات الأهمية الحيوية لمصالحها.

أما الوضع الداخلي في العراق، فقد جاء بما لا يُلائم الولايات المتحدة الأميركية، وذلك بقيام بعض قادة الجيش العراقي، بتكوين

خلايا سرية تتحين الفرصة للقضاء على نظام الحكم الملكي الموالي للولايات المتحدة الأميركية والمعسكر الغربي، وكانت إحدى هذه السرايا بزعامة العقيد الركن رفعت سري مدير الاستخبارات العسكرية العراقية، وأخرى بإمرة العميد الركن ناجي طالب، وثالثة برئاسة العميد الركن عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف، حيث اتفقوا على تأييد بعضهم البعض، إذ انبرى عبد الكريم قاسم آمر لواء (19) وعبد السلام محمد عارف آمر لواء (20) لإشعال الثورة في 14 تموز 1958، وبعد الهجوم على قصر الرحاب وقتل الملك فيصل الثاني والوصي عبد الإله، ثم تلاه اعتقال وقتل نوري السعيد، أعلن عبد السلام عارف القضاء على النظام الملكي وتأسيس الجمهورية العراقية.[17]

كانت هذه الثورة صدمة كبرى لدى الغرب، ونلاحظ ذلك من خلال وسائل الإعلام الغربية، حيث جاء في جريدة (التايمز اللندنية) المحافظة والرصينة في 15 ـ 7 ـ 1958: (إن الأزمة في العراق هي أزمة الوجود الغربي في الشرق الأوسط. . . إذا نجحت ثورة 14 تموز فقد تحل بالغرب كارثة).[18]

وخلال عام 1959 أعلن العراق انسحابه من جميع الاتفاقيات العسكرية المُبرمة مع المملكة المتحدة البريطانية والولايات المتحدة الأميركية، كما تم إلغاء الاتفاقية الثنائية العراقية ـ البريطانية، وانسحب العراق من المنظومة الإسترلينية ومن مبدأ أيزنهاور، والاتفاقيات العسكرية الأميركية، وبرنامج المساعدات المعقود عام 1954 والاتفاق الاقتصادي لعام 1955.

وبدون الدخول بالتفاصيل، فلقد فشلت كل محاولات التدخل الأميركي والبريطاني في العراق، سواء بصورة منفردة أو مشتركة، مع وضوح الاختلاف بين الموقفين الأميركي والبريطاني، فالموقف الأميركي من العراق بعد الثورة يلخصه ألان دالاس مدير وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) في عام 1959، في حديثه إلى هيئة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي بالقول: (يُعتبر العراق اليوم أخطر نقطة على وَجه الأرض).[19] أضف إلى ذلك صُدور قانون رقم (80)[****] لسنة 1961، إذ كان هذا القانون ضربه قويه للاحتكارات النفطية العالمية، وكذلك فإنه قد منح للعراق حق ممارسة سيادته الوطنية على جميع أراضيه، واعتبر هذا القانون بأنه خطوة جزئية نحو التأميم الكامل للثروة النفطية العراقية.

واستمر الوضع على ما هو عليه حتى نفذ البعثيون انقلاباً ضد عبد الكريم قاسم في 8 شباط 1963 وأطاحوا به، بمساعدة أمريكية ـ بريطانية، وبمباركة مصرية. أما العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، فإنها استمرت متعثرة حتى قرر العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأميركية على أثر العدوان (الإسرائيلي) على مصر عام 1967، ومع ذلك فإن العلاقات التجارية والثقافية بين البلدين لم تنقطع، فالولايات المتحدة الأميركية كانت تُعد خلال عقدي الخمسينات والستينات الدولة الثانية في استيرادات العراق بعد المملكة المتحدة.

ومن المعروف أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية في ذلك

الوقت، كانت تقوم على أساس التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، يتم بمُوجبها الربط بين الانسحاب والسلام، مع عدم التزام الطرف الثالث في التوصل إلى التسوية كما هو معلن ـ آنذاك.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية ملتزمة أخلاقياً وإيديولوجياً بحماية (إسرائيل)، فإن هدفها الأساس يدور حول ضمان الحصول على نفط عربي رخيص من منطقة الخليج العربي، ووفقاً لأنتوني كوردسمان (Anthony H. Cordesman)، من أن (خسارة النفط في الخليج يمكن أن تكلف اضطرابات اقتصادية وسياسية عالمية جسيمة)، تبقى الحقيقة في أن الغربيين، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية، يَعتمدون بشكل كبير على نفط الخليج، ولا يَستطيعون الاستغناء عنه مهما وجدت البدائل).[20]

أما ما يتعلق بوضع العراق، فقد قام حزب البعث بانقلاب عسكري في 17 ـ 30 تموز 1968، ليطيح بحكومة عبد الرحمن عارف، وبالتالي السيطرة على الحكم، ومنذ تسلم حزب البعث الحكم عام 1968 اعتمد رؤية خاصة للولايات المتحدة الأميركية، لا تشجع على إقامة علاقات موثوق بها، وكان البديل المُتاح هو الإتحاد السُوفيتي الذي تطورت العلاقات معه منذ عام 1969، ففي21 حزيران/يونيو من العام نفسه، وقع الطرفان اتفاقية في موسكو، تنص على أن يَقوم الإتحاد السوفيتي بتقديم مساعدات تِقَنية متعلقة بالبحث والتنقيب واستخراج النفط للعراق مقابل (70) مليون دولار يقدمها للعراق.

ومن المناسب الإشارة الى أن بعض القيادات البعثية التي انشقت عن الحزب سواء بعد تشرين عام 1963، أو لاحقاً بعد عام 1971، أشارت في تصريحاتها، إن العبثيين وصلوا الى الحكم مرتين، مرة بقطار أمريكي وأخرى بدبابة أمريكية، وهو ما ينسحب أيضاً على احتلال العراق عام 2003، ووصول طبقة سياسية الى الحكم على ظهر الدبابة الأمريكية، مما يوفر قاعدة للاستنتاج من أن التطورات السياسية في العراق لم تكن بعيدة عن الرؤى والتدخل الأمريكي. وهو ما يعني أن صوغ الأحداث في العراق، لا يمكن أن تكون بعيدة عن هذه الدولة التي ظلت أمينة على معطى استراتيجي يتمثل بمركزية العراق في المنطقة وله خصوصية في الأهمية الجيو ـ سياسية لأمريكا.

وجاء مبدأ (نيكسون) عام 1969، ليكون بديلاً لفشل مبدأ أيزنهاور، ويفيد مبدأ نيكسون أن الولايات المتحدة الأميركية توفر الحماية الكافية للدول المتحالفة معها، فيما لو تعرضت لتهديد من قبل قوة نووية، كما أن الولايات المتحدة الأميركية توفر الدعم العسكري والاقتصادي لأي من الدول، فيما لو تعرضت لعدوان من نوع آخر، وأن التطبيقات العملية لمبدأ نيكسون، تنحصر بالاعتماد على حلفاء لهم القابلية على حفظ مصالحها وتعزيز نفوذها في مناطقهم، وقد أولت المهمة إلى (إسرائيل) وإيران والسعودية بالدرجة الأولى، ومع توقيع اتفاقية (الصداقة والتعاون) العراقية ـ السُوفيتية سنة 1972، أدى هذا التقارب إلى عرقلة علاقات الغرب مع العراق عموماً، وعلاقات الولايات المتحدة الأميركية عدوة الاتحاد

السوفيتي خصوصاً. أما التطور الأكثر جدية في تأزم العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة الأميركية، فقد تمثل في إقدام العراق على تأميم نفطه في الأول من حزيران من عام 1972، وبقدر ما كان لهذه الخطوة من آثار إيجابية على الاقتصاد العراقي، فأنه ترك بالوقت نفسهِ آثاراً سلبية على العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق.

ومن هنا بدأت الولايات المتحدة الأميركية بمواجهة هذا الإجراء من خلال وضع معايير تحدد ما سمي آنذاك بـ (الخطر المُهدد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية). وقد أوصى وليم بيري وزير الدفاع الأميركي الأسبق في مقدمة تقرير أعدته وزارة الدفاع البنتاغون، (باعتبار خيار التدخل العسكري الأميركي في المنطقة ـ أي الخليج العربي ـ لحفظ مصالح أمريكا من جهة، ولمواجهة أي متغيرات تهدد أمن واستقرار المنطقة من جهة أخرى.

أما الولايات المتحدة الأميركية، فإنها اعتقدت أن عملية تأميم النفط في العراق تحمل نتائج ضارة وجسيمة يمكن أن تلحق بها، ومقابل هذه الخطوة حاولت الولايات المتحدة الأميركية التلاعب بالورقة الكردية ضد النظام الحاكم للضغط عليه، فعملت على دعمهم عبر إيران من أجل إضعاف النظام العراقي، ولقد قبلت الحركة الكردية تلك المساعدات، لذلك وإثناء وصول المساعدات الأميركية للأكراد أعلن مصطفى البرزاني، الذي كان سعيداً بقبول أموال وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA)، في تصريح له لصحيفة (واشنطن بوست) في صيف 1973 قال: (نحن مستعدون لفعل ما

يتوافق والسياسة الأميركية في هذه المنطقة، إذا حمتنا الولايات المتحدة الأميركية من الذئاب). فيما دخلت إسرائيل على خط الدعم أيضاً، مستفيدة من علاقاتها وارتباط شخوص وقيادات كردية منذ بدايات العقد الخامس من القرن الماضي بها، وبجهازها الاستخباري الموساد.

إلا أن الدعم الأميركي للحركة الكردية استمر حتى عام 1975، ليتوقف بعد ذلك مع موافقة العراق على اقتسام السيادة على ممر (شط العرب) المتنازع عليه مع إيران، بعدما وقعت (اتفاقية الجزائر) في 6 آذار/ مارس عام 1975، وكانت هذه الاتفاقية بإشراف الرئيس الجزائري هواري بومدين، وأهم ما جاء في نصوص هذه الاتفاقية، هو اقتسام مياه شط العرب بعد ما كان العراق قد أعلن عام 1969، إن مياهه تعود إليه بالكامل عبر (خط القعر ـ التالوك)، كما يضم أحد بنودها اتفاقاً عراقياً ـ إيرانياً على مجابهة التنظيمات الكردية المتمردة على حكومة بغداد. وقد صاحب اتفاقية الجزائر مع الشاه محمد رضا بهلوي توقف الضغط الإيراني، وشهدت العلاقات التجارية والسياسية اهتماماً وتطوراً من جانب حلفاء الشاه الغربيين، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية. ونظراً لارتفاع وتيرة أسعار النفط العالمي، وانخفاض الإنتاج العالمي بعد اندلاع الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام 1973، فإن عوائد العراق النفطية قد قفزت من (575) مليون دولار عام 1972 إلى (1.84) مليار دولار عام 1974 و(5.7) مليار دولار عام 1979، وبدأت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق بالازدهار رغم

التنافر السياسي الذي كان واضحاً على العلاقات الخارجية، ونلاحظ أن المعاملات التجارية الأميركية ـ العراقية قد قفزت في كلا الاتجاهين من إجمالي (32) مليون دولار عام 1971 إلى (284) مليون دولار عام 1974.

في عام 1979 حدثت تحولات جديدة سواء على المستوى الداخلي للعراق، عندما ظهر أحمد حسن البكر على شاشات التلفزيون معلناً تقاعُده عن رئاسة الجمهورية لأسباب شخصية، ليتسلم بذلك صدام حسين كل المقاليد الحكومية والحزبية والعسكرية، وهو ما تزامن مع الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي، وقيام الثورة الإسلامية في إيران. وبلغة المصالح فإن أمريكا قد خسرت احد أهم أعمدتها الإستراتيجية في المنطقة، ولذلك بدأت بالبحث عن مُتّكإٍ آخر، ويعتقد البعض أن وصول صدام الى سدة السلطة عبر مسرحية استقالة البكر، لم تكن حقيقية ولم تكن محض صدفة، لأسباب عدة منها:

1. إن البكر لم يكن يعاني من أمراض أو شيخوخة.
2. إن الزمن مابين قيام الثورة الإسلامية وتولي صدام، لم يتجاوز (4) اشهر.
3. قيام صدام بتصفية الموالين للبكر تحت ما سمي آنذاك بمؤامرة سوريا. وهي الأخرى تعد مسرحية مفضوحة، أريد منها القضاء على قيادات الحزب.
4. إن التاريخ اللاحق اثبت من دون أدنى شك، أن هناك دوراً

محدداً للنظام السياسي الذي قاده صدام منذ عام 1979، والذي افرز جملة مؤشرات لا يمكن قبولها، أو عدها في إطار العقلانية والحرص على مصالح العراق منها:

أ ـ توقف جهود التنمية في العراق، بعد نجاح خطة التنمية 1976 ـ 1980، ولو جزئياً.

ب ـ تحول العراق من دولة فائض ماليّ إلى دولة عجز ومديونية، إذ دخل العراق الحرب عام 1980، وهو يتمتع بفائض قدره (38) مليار دولار.

ت ـ الدخول في حرب بالنيابة عن أمريكا وإسرائيل والسعودية وأخواتها، تجاه دولة جارة ومسلمة.

ث ـ أثبتت الوقائع أن ما كان من أسباب لقيام الحرب مع إيران من مخافر وأراضي، تم التنازل عنها في دخول الكويت.

ج ـ استبق النظام السابق الوقائع، عن مسببات قيام الحرب مع إيران وما هي النتائج؟ فقام بتصدير الأزمة الخانقة التي كان يشهدها الى الدخول الى الكويت وغزوها، بعيداً عن حسابات إستراتيجية حقيقية، وهو ما وفر لأمريكا والغرب فرصة ذهبية للدخول بارتياح تام الى المنطقة.

ولتحسين هذا الوضع طورت إدارة كارتر (قوة الانتشار السريع)، وهي التي تمنح الولايات المتحدة الأميركية، القدرة على

نقل قوة عسكرية خفيفة إلى منطقة الخليج لحماية حقول النفط، فلقد كانت الولايات المتحدة الأميركية قادرة على حماية مصالحها الإستراتيجية الضخمة، في منطقة الشرق الأوسط لأغلب فترة الحرب الباردة بالاعتماد على الدول الأخرى.

وفي نيسان 1980 أعلن كارتر، مبدأهُ والذي جاء فيه: (إن كل محاولة تقوم بها قوى خارجية بهدف السيطرة على الخليج، تعد انتهاكاً للمصالح الحيوية لأمن الولايات المتحدة الأميركية، وبصفتها تلك ستلقى الصد بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة)،[21] وهو إدراك عميق لمدى تأثير سقوط الشاه وضياع إيران كمنطقة نفوذ أمريكية، ومرتكز استراتيجي رئيس.

وفيما يخص منطقة الخليج فإن هناك أزمة قد بدت تتزايد يوماً بعد يوم، على الحدود العراقية ـ الإيرانية، حيث تحول التلميح إلى التصريح بين كلا الطرفين، ثم تحولت إلى حملات إعلامية مُضادة ومتبادلة، ثم بدأ صوت دوي المدافع على الحدود وانفجرت الحرب بين العراق وإيران. لقد وجدت الولايات المتحدة الأميركية، من الحرب العراقية ـ الإيرانية التي اندلعت في أيلول/ سبتمبر 1980، فرصة لتكثيف تواجدها العسكري والأمني في منطقة الخليج العربي، مع تأكيد الولايات المتحدة الأميركية على اتباع مبدأ الحياد تجاه الحرب، وقد عبر أحد المسؤولين الأميركيين عن هذا الموقف بقوله: (إن سياستنا تقوم على مبدأ الحياد لكل من إيران والعراق، ونحن نعتقد أيضاً بأن أي انتصار عسكري لأي طرف سيكون عاملاً في عدم استقرار المنطقة بكاملها).[22]

وفي عام 1981 جاءت إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان وتبنت سياسة عدم التدخل في الحرب العراقية ـ الإيرانية، بيد أن تمكن إيران في عام 1982 من تحويل المكسب العسكري لصالحها، جعل الولايات المتحدة الأميركية ينتابها القلق إزاء العواقب المترتبة على النصر الإيراني، كما وجدت الولايات المتحدة الأميركية فرصة منها لنقل العراق من تحالفه مع الاتحاد السوفيتي إلى علاقة أفضل معها، هذه العلاقة التي كان يعتبرها أكثر المتفائلين من واضعي سياسة الإدارة الأميركية، بأنها علاقة قد تحل محل التحالف المفقود مع الشاه الذي أطيح به، كوسيلة لحماية المصالح الأميركية في منطقة شمال الخليج.[23] وبناءاً على ذلك تم التعجيل بتنمية العلاقات الأميركية ـ العراقية، التي كان العراق قد قطعها منذ عام 1967، وتبادل الطرفان زيارات المسؤولين رفيعي المستوى، مع إدراك كبار المسؤولين في شركات النفط الأميركية وأهمها شركة (إكسون موبيل)، بأن احتياطي النفط العراقي يأتي بالمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، فقد قامت هذه الشركات هي الأخرى بالضغط على الرئيس الأميركي ريغان من أجل ممالأة صدام حسين، وفي شباط/ فبراير 1982 قامت وزارة الخارجية الأميركية بإزالة العراق من قائمة الدول التي تدعم الإرهاب على مستوى العالم.

في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1982 أرسل دونالد رامسفيلد الذي كان يعمل رئيساً لشركة ج.د.سيرل وشركائه (G.D.Searle and go)، للصناعات الدوائية والكيميائية متعددة الجنسيات، إلى العراق، حاملاً معه خطاباً مكتوباً باليد من الرئيس الأميركي ريغان إلى صدام، حيث

عرض ريغان في هذا الخطاب الذي سلمه رامسفيلد إلى صدام موضوع تجديد العلاقات الدبلوماسية وتوسيع الروابط التجارية والعسكرية بينهما.

وفي العام نفسه بادرت الولايات المتحدة الأميركية إلى تقديم ضمانات شركة (Commodity Credit Corporation)، التابعة للحكومة الأميركية لمشتريات العراق من السلع الزراعية الأمريكية، ووفرت قروضاً من بنك الاستيراد والتصدير (EX - IM Bank) للعراق في عام 1984، وفي الوقت الذي كانت هذه الضمانات من القروض مخصصة لتمويل مشتريات السلع الزراعية والبضائع المصنعة الأميركية، إلا أنها ساهمت في المجهود الحربي العراقي من خلال تمكينه من تحويل مبالغ أخرى للأغراض العسكرية، وبحلول عام 1988، كانت إعانات الولايات المتحدة الأميركية للعراق قد بلغت قرابة مليار دولار سنوياً.[24]

وعلى المستوى السياسي ـ فقد أعيد فتح السفارة الأميركية في بغداد، حيث ذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) الأميركية في 29 آذار/ مارس1984 في تقرير لها من بغداد، أن الدبلوماسيين الأميركيين يعربون عن رضاهم للعلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، كما أصدر الرئيس ريغان في5 نيسان/ أبريل توجيهاً رئاسياً، أكد فيه على تصميم الولايات المتحدة الأميركية على (منع **انهيار العراق**) ـ في حربه مع إيران.

وبما أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية كانت تقوم على أساس عدم تحقيق النصر لأي من الطرفين المتحاربين، نجد أن

القلق الأميركي بدأ يتصاعد بسبب إحراز العراق بعض الانتصارات في نيسان/ أبريل 1985 ضد إيران. أضف إلى ذلك الانزعاج (الإسرائيلي) من زيادة حجم القوات المسلحة العراقية من (12) فرقة إلى (26) فرقة، بالإضافة الى أن بعض النجاحات التي حققها الجيش العراقي على إيران، كان لها الأثر الكبير في إعلان أرييل شارون أن العراق يهدد أمن (إسرائيل). [25]

وعلى الرغم من كل هذا، فإن العراق كان يحصل على معلومات إستخبارية مباشرة ومفصّلة من الولايات المتحدة الأميركية، كانت ترصدها الأقمار الصناعية الأميركية، حيث إنها أعطت هذه الأقمار معلومات مباشرة ودقيقة عن الخطوط والمواقع العسكرية الإيرانية، ويجري تبرير هذا العداء/ التعاون بأنه يتعلق بالسياسة العليا للدولة (Reasons of state). [26]

واستمرت العلاقات الأميركية ـ العراقية الودية نوعاً ما، على هذا النحو حتى مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وكانت تستهدف أمريكا في إسنادها للعراق ودفع السعودية ومصر وبعض الدول الأخرى لدعمه، أن لا تلحق بالعراق هزيمة وبالتالي تصبح إيران قوة إقليمية مؤثرة، ولهذا جرى العمل على إضعاف كلتا الدولتين المسلمتين والنفطيتين بامتياز، من اجل بقاء إسرائيل هي القوة الأولى في المنطقة. ففي عام 1981، قدمت أمريكا كل التسهيلات مع السعودية لضرب مفاعل تموز في بغداد، وهو ما يبين الدور الأمريكي في إضعاف العراق، ومن ناحية ثانية وهي التي لا تضر إسرائيل، قدمت أمريكا للعراق صوراً جوية غاية في الدقة لساحة

المعركة، وقطعت الطريق على البحرية الإيرانية في معركة الفاو، ومن هنا فإن ما جرى قد عبر عنه هنري كيسنجر اصدق تعبير (هذه أول حرب في التاريخ نتمنى إلا يخرج فيها منتصر، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزوم).[27]

المبحث الثاني

العلاقات العراقية ـ الأمريكية
في ظل التفرد الأمريكي

أولاً: العلاقات الأميركية ـ العراقية 2000 ـ 1990

بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، خرج الجيش العراقي بقدرات عسكرية تؤهله لأداء دور عسكري وسياسي على صعيد المنطقة، والذي بدوره يهدد (إسرائيل) التي تعد الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية. ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة الأميركية القطب الأوحد في الساحة العالمية، طرحت فكرة (النظام الدولي الجديد)، الذي أدلى به الرئيس الأميركي جورج بوش الأب في خطبه وأحاديثه وتصريحاته المتكررة.

ولعل أبرز نتائج هذا الانتصار هو الصعود السريع للقيم الليبرالية والرأسمالية، التي أكدت أن انتصارها مرتين في هذا القرن، على النازية والفاشية أولاً والشيوعية بعد ذلك. وقد بدأ التحول الفعلي على الصعيد العالمي، نحو تطبيق الليبرالية مذهباً

سياسياً واقتصادياً، فضلاً عن تعزيز هذه القيم في العالم الغربي، أن الفراغ الناجم عن انهيار الإتحاد السُوفيتي جعل الولايات المتحدة الأميركية، تستبد بتصفية المشاكل الإقليمية، بالشكل الذي يتناسب مع توجهاتها، وعلى النحو الذي يخدم صراعها في المستقبل.[28]

إن المصالح الحيوية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تكمن دون خضوع منطقة الخليج العربي لسيطرة أية قوية عالمية أو إقليمية غير الولايات المتحدة، كما أن درجة الاعتمادية الأمريكية على نفط هذه المنطقة، دفعت إلى إدراك أمريكي مفاده أن انقطاع النفط أو ارتفاع أسعاره، سيرتب أضراراً فادحة ومتنوعة على اقتصادات عالم الشمال، لذا دفع هذا الأمر إلى إن يتضمن التخطيط الإستراتيجي الأميركي حيال هذه المنطقة، تبني سياسة تسمح مخرجاتها بتكريس تبعية دول هذه المنطقة إليها، فضلاً عن الحيلولة، في الوقت ذاته، دون أن تقوم فيها قوة ذات رصيد عسكري وتأثير سياسي يشكل تهديداً لمصالحها الحيوية فيها.

إن العراق كان منهكاً اقتصادياً بسبب الحرب التي خاضها لمدة (8) سنوات مع إيران، وعليه فقد شكلت معادلة الإنتاج النفطي والتحكم بمستوى الأسعار، واحدة من أهم أدوات الضغط الفاعلة في مواجهة العراق، فكانت الزيادة الواضحة في معدلات إنتاج النفط الكويتي والإماراتي، وما ترتب عليها من انخفاض في أسعار النفط العالمية، قد تسببت بانكماش حاد في عوائد العراق المالية.

وقد أشّر هذا التوجه المقصود هدف السياسة الكويتية في

إضعاف قدرات العراق الاقتصادية، وكبح طموحاته التنموية، وقد تزامنت هذه السياسة، لاسيما في الولايات المتحدة الأميركية، مع ظهور تيار في الأوساط الغربية إثر انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية يحذر من مغبة خطر مزدوج، يتمثل شقه الأول في أن العالم يشهد أزمة نفطية قادمة في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين، وأن الأقطار الوحيدة القادرة على سد هذا النقص وحسب تسلسل الأهمية هي المملكة العربية السعودية، العراق، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، فقد بلغ احتياطي هذه الدول (555.1) مليار برميل أي بنحو (57٪) من احتياطي النفط الخام، وأن الولايات المتحدة الأميركية سوف تضطر إلى استيراد حوالى (50٪) من احتياجاتها النفطية من هذه المصادر الأساسية. أما الشق الثاني فيحذر من مخاطر نمو قدرات العراق العسكرية وخبراته التكنولوجية، لأن يكون القوة القادمة على إحداث الفعل المؤثر إقليميا ضمن المدى الزمني المنظور.[29]

بدأ العراق يَتحركَ بدورهِ إلى دول الخليج، وخصوصاً المملكة العربية السعودية والجامعة العربية، وقد تمخضت تلك الجهود عن عقد اجتماع جدة، الذي أقر سعر أوبك والالتزام بالحُصص، ومع ذلك لم تعلن الكويت عن إي التزام مسؤول إزاء مطالب العراق المشروعة. ومما زاد من موقف الكويت في ثناياه تجاه العراق، الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة والذي كان يحمل إشارة التلويح باستخدام القوة العسكرية.

وفي تشرين أول/ أكتوبر 1989 توجه طارق عزيز وزير الخارجية

العراقي السابق إلى واشنطن، والتقى مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي، ثم التقى الرئيس الأمريكي جورج بوش نفسه، ويبدو أن الزيارة كانت ناجحة، إذ أصدر الرئيس الأميركي بعدها توجيهاً داخلياً يطلب فيه إلى إدارته أن تحرص على تنمية علاقات طبيعية مع العراق قائلاً فيه (إن ذلك قد يساعد على تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط). بعد ذلك أصدر بوش أمراً رئاسياً في 16 كانون الثاني/ يناير1990، جاء فيه (إن زيادة حجم التجارة مع العراق يمكن أن تكون مفيدة للمصالح الأميركية)، وبالفعل كانت الشركات الأميركية قد حصلت على عقود مغرية في العراق، بما في ذلك أن واحدة من أكبر شركات المقاولات الأميركية، وهي شركة بكتل حصلت على عقود في العراق تصل قيمتها إلى حوالى (1200) مليون دولار.[30]

وبحشد العراق لقواته على الحدود الكويتية، قال مستشار الأمن القومي الأميركي سكوكروفت؛ لنتفق على أن إقدام العراق على عمل عسكري ضد إسرائيل، هو أشد خطراً من إقدامه على عمل ضد الكويت، فمبادرة العراق إلى عمل عسكري ضد الكويت، وإن كان يُمثل خطراً على مصالحنا الاقتصادية في المنطقة، فإنه يمكن أن يكون مفيداً لنا لأسباب عدة، وهي:

1. استغلالنا لهذا العمل بمسارعتنا، نحن والقوى الدولية الأخرى، إلى وضع ضوابط حقيقية للقوة العسكرية العراقية أو القضاء عليها.

2. إظهار رغبتنا في حماية أمن أصدقائنا في الخليج العربي، يمكن

أن يقضي على بعض الخلافات التي ظهرت بيننا وبين الدول الخليجية.

3. إقناع الدول الخليجية بعدم الارتباط بسياسات الدول التي لا ترغب في تطوير علاقاتها بنا.

4. تأكيد قوتنا العسكرية في تلك المنطقة، ومن ثم تأكيد إمكانية تدخلنا.

5. التدخل في تسعير النفط، خصوصاً أن الفترة القادمة، هي فترة وحدة أوربية، وهذه الوحدة ستؤثر كثيراً على وضعنا الاقتصادي، وأنتم تعلمون أهمية المنطقة العربية لهذه الدول.

6. وأخيراً أشار إلى أن أي حرب عربية ـ عربية ستزعزع من وحدة الموقف العربي ضد (إسرائيل).

في فجر يوم الخميس 2 آب/أغسطس 1990 دخلت القوات العراقية إلى الكويت، وشقت طريقها إلى العاصمة الكويتية. وقد بررت الحكومة العراقية عملية الاجتياح في اليوم الأول، هو التصدي لمؤامرة أمريكية ترتب ضده على الأراضي الكويتية. ومن هنا توافرت الفرصة السانحة لأمريكا في إعادة صوغ أوضاع المنطقة على وفق استراتيجيتها. لقد ساندت السعودية والكويت والإمارات، الولايات المتحدة في مخططها لضرب العراق والوجود العسكري لقطعاتها في المنطقة، وهو ما فضحه شوارسكوف في كتابه (**المهمة لا تحتاج الى بطل**)، والذي أشار فيه الى أن هيئة الأركان الأمريكية استطلعت عملياً ساحة المعركة مع العراق (شمال

الكويت) عند نهاية عام 1989، مما يعني أن الكويت على علم بما يتم التحضير له، ثم نفذت مع الإمارات الدور الذي تم رسمه لهم بعد أن اعتذرت السعودية عن أدائه.

في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر1990، أصدر مجلس الأمن قراراً رقم (678) الذي تضمن تفويض الدول الأعضاء في مجلس الأمن مهمة التعاون مع الكويت إذا لم يذعن العراق للبنود المنصوص عليها في هذا القرار قبل حلول 15 كانون الثاني/ 1991، علماً أن أول قرار بالعقوبات هو القرار رقم (661) في 6 آب/ 1990، لكن القرار (678) أكثر أهمية لأنه خولَ بالتدخل الواسع بالشؤون العراقية، وكان هذا القرار أيضاً بمثابة تفويض شرعي من الأمم المتحدة لاستخدام القوة العسكرية بوصفها إحدى الخيارات لحل أزمة الخليج.[31]

في فجر يوم 17 كانون الثاني كان الجنرال نورمان شوارزكوف، قد أعطى أمره ببدء عمليات عاصفة الصحراء، ثم بدأت الصواريخ والقنابل تنهمر على القوات العراقية في الكويت وعلى العراق بواسطة البحرية الأميركية الموجودة في الخليج والقوة الجوية، وكان الهدف الأول للقوات العسكرية الأمريكية الجيش العراقي وتفتيته. ويتضح هذا الهدف من كلام كولن باول رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات الأميركية في مؤتمر عقده في البنتاغون، وقال فيه (إن استراتيجيتنا إزاء الجيش العراقي استراتيجية بسيطة، فنحن أولاً سوف نمزقه إرباً إرباً ثم نقتله).

لذا تعد أزمة الخليج بمثابة القطيعة الكاملة للعلاقات الأميركية ـ العراقية؛ خاضت الولايات المتحدة الأميركية الحرب ضد الجيش العراقي وأخرجته من الكويت، وحققت في هذه الحرب ما كانت تصبو إليه من الحضور العسكري الكثيف في المنطقة، وعقد اتفاقيات دفاعية لها مع دول الخليج بعد تدمير الجيش العراقي وبنية العراق التحتية، بالإضافة إلى عقد صفقات ضخمة مع دول الخليج لبيع الأسلحة لهم، ثم ما لبثت أن استصدرت من مجلس الأمن قرارات تفرض على العراق نزع كافة أسلحة الدمار الشامل ومقاطعته اقتصادياً لحين تحقيق ذلك، وظلت الولايات المتحدة متمسكة باستمرار هذا الحصار حتى مع وصول بيل كلنتون إلى سدة الإدارة الأمريكية.

وكانت الحُجة في ذلك هي منع العراق من القيام باعتداء مُماثل في المُستقبل. من أجل ذلك كان على العراق أن يقدم اعترافاً رسمياً باستقلال الكويت، وأن يلتزم بدفع تعويضات الحرب وبفتح جميع المواقع أمام فريق التفتيش المنتدب من الأمم المتحدة، للبحث عن حيازة العراق برنامج تطوير أسلحة نووية كيميائية وبيولوجية، وأنها لن ترفع العقوبات الاقتصادية حتى يتأكد مجلس الأمن، بأن العراق لم يعد يملك تلكم القدرات، ثم وافق العراق على هذه المقررات ويضمنها اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت واعترافه بالحدود العراقية الكويتية.

ثانيا: العلاقات الأمريكية ـ العراقية بعد أحداث 11أيلول/ 2001

بعد أن أدركت الولايات المتحدة الأميركية بأن سياستها تجاه

العراق المتمثلة في فرض الحصار الشامل، ومنطقتي حظر الطيران في شمالي العراق وجنوبه، وسياسة الاحتواء المزدوج قد فشلت في إسقاط النظام العراقي الحاكم، اتجهت الولايات المتحدة الأميركية في هذه المرحلة إلى إحداث تغيير نوعي في سياستها تجاه العراق، وذلك بإعلان نيتها بإسقاط نظام صدام حسين في العراق عن طريق استخدام القوة. جاء ذلك من خلال قيام الكونغرس الأميركي باعتماد قانونين يدعمان ذلك التوجه وهما:[32]

1. قانون تحرير العراق لعام (Iraq Liberation Act 1998) واعتمد بتاريخ تشرين الثاني 1998 في الحقبة التي سبقت أحداث 11 أيلول/سبتمبر، وتضمن هذا القانون دعم تبديل النظام وتخصيص مبلغ (99) مليون دولار كمساعدة إعلامية ودعائية وعسكرية للقوى والأحزاب المعارضة للنظام.
2. قانون تفويض الرئيس الأميركي باستخدام القوة ضد العراق (Joint Resolution to Authorize the use of United states Armed Forces Against Iraq) الذي اعتمده الكونغرس بتاريخ 2 تشرين الأول/أكتوبر عام 2002 في حمّى الحرب ضد الإرهاب وتصاعد الأزمة مع العراق.

ومع وصول الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش الابن إلى سدة الحكم ومعه المحافظون الجدد في كانون الثاني/يناير 2001، برزت معهم سياسات الحرب والهيمنة بشكل جلي، بل أن هذا البروز كان نقطة الوصول إلى مسار يرجع إلى عقد ونصف من الزمن إلى الوراء، أي مع انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ أن توجهات إدارة جورج

بوش الابن كانت واضحة أيضاً في السياسة الخارجية الأميركية لإدارة بيل كلينتون، وعلى الرغم من أن تلك الإدارة لم تعتنق عقيدة (النظام الدولي الجديد)، التي أطلقها من قبل الرئيس «بوش الأب»، إلا أنها بينت بوضوح بأنها على استعداد للمضي في السياسة الدفاعية إذا ما تعلق الأمر بالمصالح الأميركية.

وفي سياق متصل، فإن السياسات الأميركية بمختلف إداراتها بعد حرب الخليج الثانية، قد أخذت منهجاً واحداً وإن اختلف في مضامينه، بل ازدادت حدته أكثر مع إدارة بوش الابن، فمنذ عام 1998 جاءت وثيقة (مشروع القرن الأميركي الجديد)، التي أعدت من قبل مجموعة من أبرز قادة التيار اليميني الجمهوري، وهم وليم كريستول وريتشارد بيرل وبول وولفويتز، وهي دراسة من (90) صفحة تحت عنوان (إعادة بناء قوى الدفاع في أمريكا للقرن الجديد)، إذ كان الهدف الاستراتيجي للمشروع هو تحقيق السيطرة العالمية المنفردة للولايات المتحدة الأميركية من خلال الإبقاء على التفوق العسكري وإضعاف القوى المنافسة وردع النظم المارقة.[33]

هذه الدراسة رفعت إلى الرئيس بيل كلينتون، وجاء أيضاً في مضامينها المطالبة بإسقاط نظام صدام، ومنعه من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو تطويرها، وبعد صياغة هذه الوثيقة انتقلت السياسة إلى مرحلة التطبيق العملي منذ وصول المحافظين الجدد لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أضافت هذه الإدارة أفكاراً جديدة في مجال الدفاع والأمن القومي، وركزت على إدخال

تعديلات مهمة على استراتيجية الأمن القومي الأميركي، وانصبت هذه التعديلات على ثلاثة مجالات رئيسة:

- رفع الإنفاق العسكري وإعادة بناء القوات المسلحة.
- دور القوة العسكرية في تحقيق أهداف الأمن القومي.
- تحديد مصادر التهديد والخطر.

حيث أعطت إدارة بوش الجمهورية أولوية قصوى لقضايا الدفاع والأمن القومي، بدرجة أكبر من إدارة (بيل كلينتون) الديمقراطية السابقة. وتعددت بعد ذلك خطابات المحافظين الجدد، حيث طالبوا باتباع سياسة أكثر حسماً في الشرق الأوسط، تشمل استخدام القوة العسكرية للإطاحة بنظام صدام، وما لبث أن جاءت هجمات (الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر2001)، التي استهدفت برجي التجارة العالمية ومبنى البنتاغون، وكان لهذه الضربة وقع كبير ليس على مستوى الداخل الأميركي، بل تعدى ذلك على مستوى العالم ككل، حتى أن الحدث وُصِف بأنه **بيرل هاربر جديد** لأنه هجوم عسكري وقع ضد وعلى أرض الولايات المتحدة الأميركية، لأن الحدث ليس مجرد عملية اختطاف عاديه لطائرات مدنية.

وقد وجدت إدارة بوش الابن في هذه الأحداث فرصة منها لتصعيد ترويجها للإستراتيجية الأميركية، من خلال اتباع الأسلوب الوقائي مع التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الأميركي حيث وصفها الرئيس بوش الابن بأنها (تهديدات جديدة تتطلب تفكيراً جديداً).

وسارع وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد في صباح اليوم التالي من هجمات سبتمبر، وقبل أن يتضح لأحد من المسؤول عن الهجوم، ليصر في اجتماع لمجلس الوزراء على أن نظام صدام، يجب أن يكون الهدف الأول في الحرب الأميركية على الإرهاب. وعلى الرغم من كل التبريرات التي حاولت أمريكا سوقها تجاه العراق، إلا أن إجماع كل المحلّلين الاستراتيجيين، يشير الى أن الدفع الإسرائيلي ودور المحافظين الجدد واليمين المسيحي المتصهين، كان هو السبب الرئيس في احتلال العراق، وبدا مطلباً إسرائيلياً بامتياز.

ولقد وصل التركيز على العراق إلى درجة الإشارة إلى أنه حتى إذا ثبت عدم وجود علاقة تربط العراق بالقاعدة، فإن أي استراتيجية للخلاص من الإرهاب لابد وأن تتضمن أيضاً التخلص من نظام صدام حسين، بل أن المحافظين الجدد طالبوا في نيسان/أبريل 2002، بالعمل وليس مجرد الكلام من أجل إزالة نظام صدام، على أن يقوم البنتاغون بإعداد خطة للحرب ضد العراق تنفذ قبل نهاية هذا العام ، وجاء بعد ذلك خطاب الرئيس بوش الابن أمام طلبة الأكاديمية العسكرية الأميركية (وست بوينت) في الأول من حزيران/يونيو 2002، ليعلن أن الأساليب القديمة للدفاع والقائمة على الاحتواء والردع لم تعد مجدية، وأن طبيعة التهديدات الحالية المنتشرة في شكل جماعات إرهابية أو حكومات دكتاتورية فلا أحد يدري الخطر. وبات واضحاً مع تطور الأحداث أن الولايات

المتحدة الأميركية قد اختارت العراق لتطبق عليه نظريتها الجديدة ولأول مرة.[34]

ومع إن الخطة الأولية للولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، كانت قد تضمنت الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان وضرب القاعدة وملاحقة أسامة بن لادن، واستبدال نظام طالبان بنظام آخر أكثر طواعية من تحالف الشمال في أفغانستان.

لقد قامت الولايات المتحدة الأميركية بحملة دبلوماسية وإعلامية شرسة داخل المحافل الدولية وخارجها كان الغرض منها دفع المجتمع الدولي إلى دعم هذه الاطروحات وتأييدها، وذلك في أفق الحصول من «مجلس الأمن» على قرار يجيز استخدام القوة ضد العراق.

وحاولت الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها المملكة المتحدة البريطانية إنشاء رابطة كاذبة بين نظام صدام وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وذلك بتلفيق أدلة وبراهين على قيام العراق بعقد صفقة (اليورانيوم) مع النيجر، وعلى وجود شبكة إرهاب دولية تابعة له، فضلاً عن الاتهامات بلقاءات بين المخابرات العراقية وأحد منفذي الهجمات.

لذا فلا غرابة من أن يعلن الرئيس بوش الإبن في رسالة (حالة الاتحاد)، التي وجهها في كانون الثاني/ يناير لعام 2002 بقوله: (لن أنتظر الأحداث بينما الأخطار تتجمع، لن أقف جانباً بينما الخطر

يقترب أكثر فأكثر، إن حربنا على الإرهاب قد بدأت بداية جديدة وقد لا تنتهي هذه الحملة تحت أعيننا. . .)[35].

كما قال الرئيس بوش الأبن أنه: (لا يمكن أن يكون حياد بين العدالة والقسوة بين البريء والمذنب، إننا في صراع بين الخير والشر، وأمريكا ستسمي الشر باسمه، إنكم إما أن تكونوا معنا ـ وبالتالي ضد الشر ـ أو ضدنا، وبالتالي مؤيدين لمرتكبي الشرور، أي الإرهابيين أنفسهم، وكحرب على الشر تصبح هذه حرباً بلا نهاية).

فالولايات المتحدة الأميركية قد وضعت دولاً في قائمة الشر سمتها (بمحور الشر، تكون في استراتيجيها المقبلة، تكون نقطة سقوط استراتيجيتها المقبلة، وهذه الدول هي (العراق وإيران وكوريا الشمالية)، وفي هذا السياق بات توجيه ضربة عسكرية للعراق والإطاحة بنظامه هو الخطوة التالية في مخطط بوش الأبن الطويل الأمد، فيما صرح وزير دفاعه رامسفيلد (إن المشكلة أكبر بكثير من بن لادن)، وأن على الولايات المتحدة الأميركية (تجفيف المستنقع الذي يعيش فيه الإرهابيون ملمحاً بذلك إلى العراق).

إن التصعيد الأميركي في هذه الفترة ضد العراق، إنما جاء في إطار المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، كأحداث 11 أيلول/سبتمبر والتي كان لها أثر كبير في تغيير اتجاهات التفكير الأميركي، كذلك النفوذ الكبير الذي تمتع به التيار اليميني الجمهوري المتشدد من المحافظين والمحافظين الجدد في إدارة

جورج بوش الإبن، والذي يميل إلى استخدام القوة الأميركية في مختلف أشكالها لتحقيق الأهداف المرجوة.

ورغم كل التصريحات والتقارير التي رفعها سكوت ريتر مفتش الأسلحة في العراق بأن العراق قد تم نزع أسلحته بصورة أساسية في وقت مبكر يرجع إلى عام 1995، فقال مشيراً إلى أن (العراق نِمرٌ تم انتزاع أنيابه)، مع ذلك فإن العقوبات الاقتصادية والدوريات الجوية الأمريكية والقصف بالصواريخ والقنابل الذكية، وكذلك الحملة الإعلامية الشرسة ضد العراق كانت واضحة في وسائل الإعلام الأميركية، وكانت تدور في أغلبها حول أسلحة الدمار الشامل العراقية وخطرها ونظام صدام غير الرشيد، ووجوب تحقيق نظام ديمقراطي بديل ومكافحة الإرهاب والدول التي تدعمه، حيث كانت تبث الدعايات حول وجود صلات بين نظام صدام وشبكات إرهابية معادية للولايات المتحدة الأميركية والغرب.

ومع هذه الحملات الإعلامية من جهة، والمفاوضات بين العراق والأمم المتحدة بشأن عودة المفتشين الدوليين من جديد إلى العراق من جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة الأميركية ردت على هذا بفشل هذه المفاوضات، وذلك بتسريب خطة حرب أعدت من وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، مسار عمل القيادة المركزية إلى صحيفة (نيورك تايمز)، وقد أعطت الوثيقة التي وضعتها الولايات المتحدة الأميركية في تامبا بولاية فلوريدا، تفصيلات لمخطط تستخدم فيه قوة عسكرية في اجتياح للعراق، وبأنه سيتم الهجوم من ثلاث شعب يشمل قوات جوية وبرية وبحرية لسحق كل مقاومة

عراقية وإسقاط نظام صدام حسين، وأنه سيتم نشر (250) ألف جندي وعنصر مارينز في هذا الغزو المقبل، بينما تقوم مئات من الطائرات بالإقلاع من ثمانية بلدان لقصف آلاف الأهداف في العراق، بما في ذلك المطارات وطرق ومواقع وجسور واتصالات ومخازن ومصانع، ولم تعط الوثيقة تفصيلات أخرى عن الاجتياح المزمع والذي جرى التخطيط له.

إلا أن العراق كان متجاوباً مع الأمم المتحدة، حيث وافق العراق على قرار مجلس الأمن (1441)، والذي يوجب على العراق خلال (30) يوماً واعتباراً من تاريخ صدوره 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، بتقديم بيان دقيق وكامل عن الحالة الراهنة لجميع برامجهِ الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذائف انشطارية وغيرها، من نظم الإيصال من قبيل الطائرات المسيرة التي تعمل بدون طيار... الخ، أما العراق فقد كان عليه أن يسلم التقرير خلال مدة 30 يوماً، وبالفعل أنجز العراق التقرير قبل الوقت المحدد بأيام، وقد كان حجم التقرير (12000) صفحة، وهو التقرير الذي فاجأ العالم لحجمه، ويعتبر أضخم تقرير رسمي يقدم من دولة إلى الأمم المتحدة.[36]

وبالفعل بدأت أول مهمة تفتيش في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، ويقول هانز بليكس، أنه تلقى تعاوناً كبيراً من العراقيين بما في ذلك الدخول السريع إلى كل المواقع التي كانت اللجنة تريد تفتيشها. أما في الجانب الأميركي فقد استمرت التعزيزات العسكرية

في منطقة الخليج في ظل تزايد التوقعات باستخدام القوة المسلحة ضد العراق. أيضاً، كانت الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها المملكة المتحدة تعلن أن تقرير العراق بشان الأسلحة جاء ناقصاً وغير مطابق للقرار (1441).

علماً أن القرار (1441) الذي أقره مجلس الأمن يستبعد (أوتوماتيكية) استخدام القوة، وذلك حسب تأكيد نصوص القرار حيث نص على: (إذا امتنع العراق عن الوفاء بالتزاماته.. فسيرجع إلى مجلس الأمن أمر اتخاذ القرار).[37]

والحقيقة، إن النتائج التي يمكن استخلاصها مما سبق، أن الولايات المتحدة الأميركية كما يبدو عازمة على استخدام القوة العسكرية ضد العراق، سواء التزم بمقررات مجلس الأمن أم لا، وذلك لتحقيق أهدافها الإستراتيجية المعلنة وغير المعلنة، وبهذا نفهم بأن العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق قد آلت إلى القطيعة الكلية منذ حرب الخليج الثانية عام 1990، وازدادت حدة القطيعة وبلغت ذروتها بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق مع وصول الرئيس الأميركي جورج بوش الأبن وإدارته من المحافظين الجدد، وذلك بتعزيز الوجود العسكري في المنطقة، والتلميح والتصريح بوجوب استخدام القوة العسكرية وشن الحرب ضد العراق والإطاحة بنظام صدام.

هوامش الجزء الرابع

(*) تمت الاستفادة من الفصل الأول في رسالة طالب الماجستير، سيف نصرت الهرمزي، الحرب الأمريكية على العراق، الدوافع الإستراتيجية والأبعاد الاقتصادية، والتي تمت بإشرافنا، 2009، الفصل الأول.

(**) **مبدأ مونرو**: هو إعلان أطلقه الرئيس الأميركي (جيمس مونرو) الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأميركية سنة 1823، ويسمى كذلك بمبدأ الحياد، هذا المبدأ أعلنه الرئيس مونرو أمام الكونغرس الأميركي في خطاب له وأهم ما جاء فيه: (ضرورة عدم مد الدول الأوربية نفوذها الاستعماري نحو أميركا، والتزام أميركا من جانبها بعدم التدخل في المشكلات أو العلاقات الأوربية). نقلاً عن: سهيل داود الفلاحي، أوراق أمريكية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2001، ص 168.

1. كوثر عباس الربيعي، تطور العلاقات العراقية الأمريكية للفترة من 1954 ـ 1958، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية ـ جامعة بغداد، العدد (69)، 2005، ص 25.
2. إبراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الأمريكية، شؤون إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، العدد (7)، 2006، ص 145.
3. كوثر عباس الربيعي، تطور العلاقات العراقية الأمريكية، مصدر سابق، المكان نفسه.
4. إبراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، المكان نفسه.
5. المصدر السابق نفسه، ص 146.
6. فاطمة حمدي عبد الرحمن، العلاقات العراقية الأمريكية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988، ص 2.

(***) أنشأ الأمريكيون (**شركة الموصل**) لاستخراج وكبس عرق السوس وتصديره عام 1911، إلا أن الأسواق الأميركية لم تستوعب إلا نسبة قليلة من الصادرات، بسبب هيمنة الانكليز على الاقتصاد العراقي في هذه الحقبة.

7. شارل عيساوي، التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الأمريكية ـ العربية، مجلة

شؤون العرب الأمريكية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، العدد (33)، 1983، ص 16.

8. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الرافدين للطباعة، ط1ج1، بغداد، 2008، ص 82.

9. المصدر السابق نفسه، ص 86.

(****) **سياسة الباب المفتوح**: تعني هذه السياسة أن الباب يجب أن يكون مفتوحاً لأية شركة ولجميع الشركات التي تهتم بامتيازات النفط في العراق، وتهدف هذه السياسة أيضاً إلى الحفاظ على حقوق الولايات المتحدة الأميركية في الأراضي المسلوخة عن الدولة العثمانية والموضوعة تحت الانتداب البريطاني

10. ستار جبار علاوي، المؤسسات المعنية والمؤثرة في وضع الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بالعراق، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، مركز الدراسات الدولية ـ جامعة بغداد، 2008، ص84.

11. إبراهيم خليل العلاف، الجذور التاريخية للمصالح الأمريكية في العراق، اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون، الموصل، أيار 1995، ص 8.

12. صبري فالح الحمدي، دراسات في تاريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية، المكتبة الوطنية، بغداد، 2002، ص 34.

13. رنا خالد عبد الجبار العلي، دور المملكة المتحدة في الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين، 2002، ص 54.

14. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 53.

15. سامي منصور، أقنعة الاستعمار الأمريكي، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1979، ص84.

16. إبراهيم غليون، السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة، 3/ 10 / 2004.

17. ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1981، ص182.

18 . فؤاد قاسم الأمير، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، ط1، بغداد، 2004، ص 22.

19 . المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

(*****) **القانون رقم (80) لسنة 1961**: جرد هذا القانون الشركات الأجنبية من جميع الأراضي التي لم تستخدم بعد في إنتاج النفط، والذي يعني تجريد هذه الشركات من نسبة قدرها (99.5٪) من حقوق التنقيب المعطاة للشركات بموجب اتفاقيات النفط. للمزيد من التفاصيل أنظر: نوري عبد الحميد العاني، في مجموعة باحثين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، 1958 ـ 1968، الجزء الخامس، بغداد، بيت الحكمة، ط 1، 2002، ص 97.

20 . فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000، ص149.

21 . محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1992، ص 127.

22 . شاكر علي، السياسة الأمريكية تجاه العراق 1968 ـ 1990، بحث مقدم الى (ندوة) المصالح الأمريكية في العراق، جامعة الموصل، 1995، ص 14.

23 . بيتر. وغالبريث، نهاية العراق، ترجمة أياد احمد، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، 2007، ص28.

24 . المصدر السابق نفسه، ص 29.

25 . تمام البرازي، العراق وأمريكا حتمية الصدام، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص113.

26 . محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص 124.

27 . المصدر السابق، ص 123.

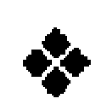
28 . إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مكتبة طرابلس العالمية، ليبيا، 1997، ص 186.

29 . فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد، 2001، ص 180.

30 . محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص 236.

31. جيف سيمونز، استهداف العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 156.
32. طالب حسين حافظ، تطور الإستراتيجية الأمريكية في العراق، (مجموعة باحثين)، الإستراتيجية الأمريكية في العراق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، 2008، ص 256.
33. جهاد الخازن، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، دار الساقي، بيروت، 2005، ص 105.
34. مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002 ـ 2003.
35. نصير عارودي، حملة جورج بوش الابن المناهضة للإرهاب، (مجموعة باحثين)، العرب والعالم بعد أحداث11 سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص231.
36. محمد الدوري، اللعبة انتهت، من الأمم المتحدة الى العراق محتلاً، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2004، ص 138.
37. نقلاً عن : جيف سيمونز، عراق المستقبل، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، 2004، ص353.

الجزء الخامس



الحرب في الإدراك الأميركي

الجزء الخامس

الحرب في الإدراك الأميركي

احتفظت هذه المقولة التي أطلقها الكاتب الستراتيجي العسكري البروسي ـ الألماني كارل ڤون كلاوزڤيتس في القرن الثامن عشر: «ما الحرب إلا استمرار للسياسة، ولكن بوسائل الضغط والإكراه»، بالكثير من قيمتها وأهميتها، باعتبارها تمثل الخلاصة الحقيقية لتجارب الحروب، ومن المُسَلم به أن الحروب لا تتفجر إلا عندما يتم إحباط كل الجهود السياسية، لإيجاد الحلول بشأن القضايا المتنازع عليها وذات العلاقة الوثقى بالمصالح العليا للشعوب.

ومن هنا يظهر أن كثيراً من التغيرات السياسية الكبرى، والمُستجدات الهامة في علاقات الشعوب بعضها ببعض، عادةً ما تقترن بالحروب وتطوراتها وأحداثها ونتائجها، ونظراً لوفرة العوامل دأبت العلاقة بالتغيير والتجديد في الوسائل السياسية إلى ارتكاب أخطاء فادحة، وقد تكون قاتله أحياناً، كمحاولات لبناء علاقات جديدة على فرضيات تحقيق (هزائم كبرى)، أو (انتصارات

حاسمة)، في حين قد لا تكون مثل تلك الهزائم والانتصارات حقيقية.

إن الأقوياء على شاكلة واحدة جميعاً، كما جاء في كتابات مايكل ماندلباوم: (إنهم يتوسعون، إنهم يرسلون جنودهم وسفنهم وعملاءهم العلنيين والسريين إلى الخارج، إنهم يشنون الحروب، ويحرسون الحدود، ويديرون أقاليم وشعوباً من مختلف اللغات والعادات والتقاليد والعقائد، بعيداً عن عواصم بلادهم، إنهم بالحروب يفرضون النفوذ على الأجانب بطرق مختلفة، إن الأقوياء يفعلون بغيرهم ما لا يستطيع غيرهم أن يفعلوه بهم)[1]، كذلك هي الحرب مُتجذرة في العقل الأميركي منذ تأسيس الدولة وحتى الآن.

بيد أن الإدراك الأميركي للحرب اختلف باختلاف المراحل التاريخية التي عاشتها الولايات المتحدة الأميركية. وقبل الخوض في توضيح الإدراك والتصور الأميركي للحرب فإنه يتعين تقديم طرح موجز عن تأريخ نشأة هذه الدولة. فالولايات المتحدة الأميركية كان يقطنها الهنود الملقبون بالحمر تمييزاً لهم عن هنود آسيا، والهنود الحمر هم السكان الأصليون لأمريكا، وقد تعرضوا لحملات إبادة جماعية كارثية من قبل الأوربيين البيض المستعمرين، عندما شنوا حروباً ضارية ضد الهنود، ونظراً لتفوق الآلة الحربية الأوربية والقدرات التي يمتلكونها، أجبروا الهنود على انحسار وجودهم في مناطق معينة من الجنوب الشرقي من الولايات المتحدة الأميركية، وشيئاً فشيئاً حتى عمَ الاستعمار الأوربي

الأسباني أولاً، ثم الفرنسي ثانياً والهولندي والبريطاني أغلب مناطق الولايات المتحدة الأميركية.[2]

وقد نزحَ إلى الولايات المتحدة الأميركية مَجموعات كبيرة من المهاجرين الأوربيين أغلبهم من الانكليز، ولم تحل سنة 1776، حتى أصبحت في منطقة ساحل المحيط الأطلنطي ثلاث عشرة مستعمرة (ولاية)،[*] وكانت تلك المُستعمرات مُرتبطة بالتاج البريطاني، واستغلت بريطانيا الموارد الطبيعية لتأمين المواد الأولية وتلبية متطلبات الصناعة والأسواق الانكليزية.

وبعد أن أستوطن المهاجرون المستعمرون أرض القارة الجديدة خلال القرن السادس عشر، حتى أخذت أنظارهم تتطلع إلى جلب المزيد من الأيدي العاملة من القارة الأفريقية، من الزنوج السود، والتي بنت أمريكا أساس حياتها الاقتصادية الزراعية الأولى على أكتاف هذه العناصر الزنجية الأفريقية.[3]

ومنها بدأ المهاجرون المستوطنون على أرض القارة الجديدة يفكرون بالاستقلال والتحرر من نفوذ التاج البريطاني، وتوالت الاحتجاجات والمظاهرات في بادئ الأمر، والتي واجهها الجيش البريطاني بالسلاح، وكان الأمريكيون بحاجة كبيرة للسلاح لمُقارعة التاج البريطاني والتحرر من القيود، وللوصول إلى استقلالهم، لذا ساعد الفرنسيون الأمريكيين سراً في مجهودهم الحربي، وزودوهم بالقروض والأسلحة، ثم ما لبثت حتى انطلقت الشرارة الأولى للثورة المسلحة ضد التاج البريطاني، مما اضطر ممثلي التاج البريطاني إلى الفرار من البلاد.

وفي عام 1775 عُيِّن جورج واشنطن قائداً للقوات المسلحة الأميركية، وفي4 تموز/يوليو 1776، قام الكونغرس بإقرار إعلان الاستقلال، وبعدها تقرر إعلان توحيد كل تلك الدويلات ضمن دولة اتحادية واحدة ومستقلة، اتفق على تسميتها الولايات المتحدة الأميركية، وتبادل، من هنا، الأمريكيون مع القوات البريطانية الانتصارات والهزائم حتى تمكن الأميركيون من هزيمة الانكليز في (معركة نيويورك)، وانتهت الحرب رسمياً، بعدما أثبت الأمريكيون أنفسهم في القتال، واعترفت بريطانيا بموجب معاهدة باريس في 3 أيلول/سبتمبر1783 باستقلال الولايات المتحدة الأميركية. إلا أن بريطانيا، وعلى الرغم من توقيع المعاهدة والاعتراف بالاستقلال، كانت لا تتوانى في إلحاق الخسائر بالأمريكيين، حتى أغارت مرة أخرى بجيشها وأسطولها البحري المتفوق واستولت على مدينة واشنطن وأحرقوا البيت الأبيض، إلا أن الجيش البريطاني قد أُلحقت به هزيمة كبرى في مدينة نيو اورلينز، ودُحر مرة أخرى حتى أسطوله البحري، حيث برهنت السفن الأميركية، بالرغم من التفوق الذي عرف به الأسطول البريطاني، على أنها قادرة على إلحاق الخسارة والهزيمة بالقوة البريطانية. ومع سير الإحداث إلى جانب الأمريكيين، أخذوا على عاتقهم مهمة التوسع على نطاق القارة الجديدة.

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال، لم يكن هناك سوى هاجس أو خطر رئيس يُداهم الأميركين، وهو الخوف من أن تأتي دولة أجنبية قوية تستعمر جزءاً من الأمريكتين، فنرى أن الرئيس جيمس مونرو،

قد أصدر بياناً يوضح فيه سياسة أمريكا، جاء فيه (نحنُ لن نَتدخل أبداً في الحروب التي قامت بين دول أُوربا بسبب شؤونِها الخاصة بها، لأن مثل هذا التدخل يتنافى مع سياستنا، أما إذا اعتدي علينا أو على حقوقنا أو هددنا خطر، فإننا حينئذ لا نصبر على ضيم، بل نعد العدة للدفاع عن أنفسنا). كما قال في خطاب آخر له (إنه إذا حاولت أية دولة أجنبية أن تغزو دولة من دول العالم الجديد، وأن تستولي عليها بقوة السلاح، فلابد من نشوب الحرب بين الدول المعتدية والولايات المتحدة الأميركية، وهذا هو الطريق الوحيد). ونرى من خطابات مونرو المعروف بسياسة العزلة، التي انتهجتها الولايات المتحدة، أن الشُغل الشاغل لأميركا في هذه المرحلة ينصب على الحفاظ على الأمريكتين.(4)

كما خاضت الولايات المتحدة الأميركية قبل نشوب الحرب الأهلية العديد من المواجهات العسكرية والاقتتال مع المكسيك، أهمها سنة 1846 والتي كان نتيجتها أن ضُمّت (ولاية تكساس ونيو ستي مكسيكو وكاليفورنيا) إلى الولايات المتحدة الأميركية. أما الحرب الأهلية الأميركية (1861 ـ 1865)، التي نشبت بين الحكومة الفدرالية (الاتحاديون) وبين (11) ولاية جنوبية، ظلت متمسكة بالعبودية كما توصف، وبعد معارك دامية قادها أبراهام لينكولن ضدهم، تمكن من إعادة الوحدة الكاملة لجميع الولايات المتحدة الأميركية عام 1864، كما أخذ على عاتقه عملاً وجهداً في مرحلة ما بعد الحرب ضمن عملية عرفت باسم (إعادة التأسيس).

وفي ضوء هذه الخلفية التاريخية عن نشأة الولايات المتحدة

الأميركية، فإن الأخيرة وبأحوال وظروف نشأتها واستقلالها وتوسعها في الأميركتين وصعودها، أخذت بنزعة القوة لبلوغ غايتها، حتى وإن جاء ذلك على حساب قيامها على التراكم الإنساني والحضاري.[5] ونستطيع أن نفهم من هذه الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأميركية، بأن الحرب قد أسهمت وبشكل كبير في نشأة العقل الأميركي القائم على القوة، فنرى أنه بالحرب حقق جورج واشنطن استقلال الولايات المتحدة الأميركية، وبالحرب حقق أبراهام لينكولن وحدة الولايات المتحدة الأميركية شمالاً وجنوباً، وقيام الدولة الأميركية الحديثة، وبالحرب استطاعت هذه الدولة تأمين جوارها القريب للقفز عبر المُحيطات إلى الأبعد والأوسع.[6]

وعلى الرُغم من أن الولايات المتحدة الأميركية عارضت الاستعمار الأوربي ورفعت شعار أمريكا للأمريكيين، إلا أن ذلك لم يمنع توسعها الاستعماري بالاستيلاء على أجزاء واسعة من المكسيك، وجُزر الكاريبي من مثل كوبا وبنما، والاستيلاء على ممتلكات أسبانيا في أمريكا الشمالية وفي الفلبين، وتشير الأحداث التاريخية إلى أن الولايات المتحدة الأميركية قامت بحروب توسع عسكرية واقتصادية في أمريكا اللاتينية، حيث قامت بغزو كوبا لمرات عديدة وبورتريكو وجزر غوام والفلبين عام 1889، وفي عام 1905 احتلت الهندوراس، ثم احتلت نيكارغوا في 1912.

واستمر بعدها فرض السيطرة الأميركية على أمريكا اللاتينية وربطها بعجلة الاقتصاد الأميركي، وباعتماد عقيدة روزفلت (نسبة

إلى الرئيس الأميركي تيودور روزفلت) في عام 1904، أعطت هذه العقيدة للولايات المتحدة الأميركية، حق التدخل في بلدان نصف الكرة الغربي، لمنع تدخل أية قوى خارجية غير أمريكية في المنطقة، وبالتدرّج حلت الولايات المتحدة الأميركية محل الاستعمار الأوربي التقليدي للمنطقة.

وفي مرحلة ما بين الحربين العالميتين، واصلت الولايات المتحدة الأميركية تقاتل هنا وهناكِ، من أجل إخضاع أمريكا اللاتينية والسيطرة على ثرواتها، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأميركية في هذه المرحلة أكبر دولة صناعية في العالم، إذ كانت تنتج ثلث الإنتاج الصناعي العالمي، وبما أن الأوربيين كان يعبئون كل طاقاتهم الاقتصادية تقريباً للحرب، وبينما كانوا يأكل بعضهم بعضاً، فقد استفادت الولايات المتحدة الأميركية في مجال الصناعة الحربية وتطويرها من خلال هذه الصراعات. ولما كانت الحرب تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا العالية على نحو مطرد، ما عكس أرباحاً وفيرة لصالح الولايات المتحدة الأميركية، حتى وصل الربح في الحرب العالمية الأولى إلى ما يقارب (90٪)، وازداد الإنتاج الإجمالي لها في المدة نفسها بمقدار (15٪)، وارتفع معدل التصدير بمقدار ثلاثة أضعاف وفائض التصدير إلى ثمانية أضعاف.[7]

وتبعاً لذلك فأن الولايات المتحدة الأميركية، كانت مُستفيدة بشكل كبير من هذه الحروب من دون أن تكون طرفاً رئيساً فيها،

وعلى الرغم من هذا، فإن الولايات المتحدة الأميركية لم تتوقف عن تصدير الأسلحة والمعدات الحربية بواسطة سفنها وبواخرها، إلى خصوم ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية، كما أنه يمكن أن نغفل عن أن الصناعة الحربية الأميركية، كانت تنتمي الى فئة أكبر الرابحين في الحرب، إلى جانب التركيم المالي والنقدي، لذا كان لهم الدور الأكبر في التأثير وممارسة العمل على نشوب وتأجيج الحروب، حيث أن مؤسسات التسلح كانت تنمي سياسة الحرب وتتعهدها بالرعاية، وتقنع بلدانها بسياسة الحرب وتصعيد عمليات التسلح،[8] هذا يعني أن الولايات المتحدة الأميركية وبسبب تأثير مؤسسات الصناعة الحربية (المجمع الصناعي ـ العسكري) عليها، كانت تعمل على إثاره الحروب خدمة لمصالح هذا المجمع.

وعليه، فإنّ توقفت تلك الحروب، يدفع الإدارة الأمريكية للبحث عن البدائل التي تساعد على تسويق السلاح ورفع معدلات الأرباح للشركات العسكرية، وقد يكون البديل إحداث أزمة هنا، أو نشوب حرب بالنيابة أو خلق توتر، ما من شأنها جميعاً أو فرادى إنعاش صادرات الصناعة الحربية، التي تشكل قطاعاً واسعاً في الاقتصاد الأميركي.

وعندما وصل فرانكلين روزفلت إلى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية عام 1933 ـ 1945، كانت سياستهُ في بداياتها لا تعتمد على القوة العسكرية، بل كانت تعارض الدخول في الحرب العالمية الثانية، غير أن غزو ألمانيا لأوربا وما ترتب عليه من آثار دولية

خطيرة، جعل مِن سياسة الولايات المتحدة الأميركية، تبتعد عن النظرية الحيادية الظاهرية والاقتراب من القوة العسكرية، وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية إذ ذاك مقتنعةً جداً، بأن دخولها ضَروري لإنهاء الحرب العالمية الثانية. إلا أن سياسة روزفلت لم تتحقق بشكل كامل، وعليه فأن عدم نجاح سياسته، لا يعني أن أُسسها قد رفضت في التفكير الأميركي، فلقد شكلت فكرة القوة العسكرية وضرورة تفوقها مرتكزاً ثابتاً في السياسة الأمريكية، وأدى دخول الولايات المتحدة الأميركية كطرف في الحرب العالمية الثانية قبيل انتهائها، إلى تدعيم استراتيجية الفرصة التي ظلت تمثل المدرَك الرئيس للإستراتيجية الكونية الأميركية فيما بعد، وإن كانت هذه المرة بحافز ملموس حيث هاجس الهجوم الياباني على الأسطول الأميركي في ميناء بيرل هاربير عام 1941، مازال ماثلاً في عقول المفكرين والسياسيين الأميركيين.

ولقد أثارت الضربة الاستباقية اليابانية على الأسطول الأميركي حالة من المرارة والغضب لدى الجانب الأميركي، فلا غرابة من أن نجد الرد الأميركي يكون بأقسى من ذلك، وإن كان ذلك في وقت متأخر، استناداً على ظروف النشأة والتكوين القائمة على القوة، التي قامت عليه الدولة الأمريكية الحديثة، فنرى أن الحرب بدأت بقيام مئات الطائرات اليابانية بالهجوم، إلا أن الحرب انتهت بطائرة واحدة تلقي قنبلة واحدة ثم قنبلة أخرى.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية واضمحلال القوى الكبرى

المؤثرة التقليدية وحتى المنتصرة من دول الحلفاء، خرجت الولايات المتحدة الأميركية من هذه الحرب، كقوة كبرى على الساحة الدولية، وترتب عليها عبء ثقيل باعتبارها أصبحت قوة عالمية جديدة، لما منحت الانتصارات التي حققتها شعور الثقة بالنفس وازدهاراً اقتصادياً لا مثيل له، فضلاً عن القوة العسكرية التي تتمتع بها، ودخل العالم مرحلة جديدة من العلاقات بين وحداته السياسية، تنبئ عن صيرورة حرب جديدة في نوعها ومختلفة عن سابقتها، وأكثر رعباً أطلق عليها (الحرب الباردة)، كان فاعلها الرئيس القوة العسكرية الأميركية تقابلها في الطرف الآخر من الصراع القوة الاشتراكية الشيوعية المتمثلة بالإتحاد السوفيتي.

فالولايات المتحدة الأميركية كانت المنتصر الفعلي في الحربين، لاسيما أنها لم تتكبد في كلتا الحربين، ما تكبده الأطراف الرئيسيون من خسائر في الأرواح، ومع أن خسائرها البشرية كانت متواضعة نسبياً، إلا أنها خرجت من الحربين بأكبر ربح اقتصادي. وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية قد دخلت الحرب العالمية الأولى وهي أمة مدينة، فإنها خرجت من الحرب العالمية الثانية الأمة الدائنة الكبرى، ومن هنا فلا عجب من أن يعتقد الكثير من الأميركيين أن بلادهم تستطيع جني الأرباح من الحروب، وبهذا باتت ذاكرة المواطن الأميركي العادي، فضلاً عن أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المجمع الصناعي العسكري، ترى العلاقة المتينة بين المشاركة في هاتين الحربين وبين الازدهار الاقتصادي الذي حققته الولايات المتحدة الأميركية في تلكم الحقبة.(9)

ويمكن تجسيد هذه النظرة في تصريح الرئيس الأميركي هاري ترومان بقوله: (إن النصر الذي حققته الولايات المتحدة الأميركية في الحرب العالمية الثانية، وضع على عاتق المواطنين الأمريكيين مسؤولية قيادة العالم).[10]

وبما أن الثقافة الأمريكية عموماً تفصح بجلاء عن مركزية فكرة القوة لدى الأمريكان، فالإدارة الأمريكية بالطبيعة تدرك في معطى ذاتي وتأصيل موضوعي، طبيعة نشأة الدولة الأمريكية القائمة على الاستيطان، وجذوره القائمة على الثقافة الانكلوسكسونية، فضلاً عن الجرمانية، وهي بذلك تؤمن بفكرة الفردانية المطلقة، التي تعد القيمة العليا التي تؤلف ترادفاً مع العالم الاقتصادي، بنية المنطلقات والدور العالمي للولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق أضحت الولايات المتحدة الأميركية تبحث عن وسائل الإدارة العالمية، التي تسلمت مقاليدها بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية باستخدام القوة العسكرية، فلجأت إلى عقد سلسلة من الأحلاف والمعاهدات العسكرية لمواجهة المعسكر الشيوعي المنافس من جهة، ولتخفيف أعباء النفقات العسكرية وربط القوى التقليدية السابقة بقيادتها من جهة أخرى، فكان ميلاد حلف شمال الأطلسي في 4 نيسان/ ابريل1949، وحلف جنوب شرق آسيا في أيلول/ سبتمبر1954.

وكان أول استعمال لحلف شمال الأطلسي في أولى الحروب ذات البعد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، لا بل إحدى النتائج

المباشرة للحرب الباردة وهي الحرب الكورية (1950 ـ 1953)، والتي استمرت لثلاث سنوات، فالولايات المتحدة الأميركية إلى جانب خوضها غِمار الحرب، فإن تطلعاتها الجديدة واستراتيجيتها الرئيسة القائمة على الاحتواء والردع، دخلت هذه الحرب كضرورة لتدعيم التفوق العسكري، ومن ثَمّ إظهار المُعسكر الغربي الرأسمالي كقوة فاعلة على مختلف الأصعدة بوجه العدو اللدود المتمثل بالاتحاد السوفيتي.

ولقد فتحت الحرب الكورية إزاء أرباب الصناعات العسكرية الأميركية الضخمة، آفاقاً واسعة للإنتاج والتطوير وجني الأرباح العالية، لذا نجد أن المُجمع الصناعي العسكري، كان له دور كبير وفاعل في التأثير على السياسة الأميركية وصنع القرار باتجاه الحرب إلى جانب المؤسسات الأخرى،[11] ويمكن رؤية هذا التأثير الفاعل على صانع القرار الأميركي من خطاب الرئيس الأميركي/ دوايت أيزنهاور في17/ 1/ 1961، حيث أشار في خطاب الوداع إلى خطر هذا المجمع وحذر منه وقال: (يجب علينا أن نمنع المجمع العسكري ـ الصناعي من الحصول على قدرة قوية في التأثير. إن الإمكانية موجودة، وسوف تبقى، بأن تشهد تلك القدرة تزايداً غير مُبرر، وبنسب كارثية، يجب علينا أن لا نسمح أبداً لهذا المجمع أن يشكل خَطراً على حريتنا أو أساليبنا الديمقراطية. . . لاشيء في الحقيقة مضمون كلياً).[12]

وبقيَ الإدراك الأميركي للحرب القائم على قيادة العالم

الرأسمالي والسعي إلى إضعاف القطب الثاني المُناوئ حتى مع الحرب الفيتنامية (1965 ـ 1973)، إلا أن هذه الحرب جاءت على غير ما كانت تتمناه الولايات المتحدة الأميركية، بسبب الخسائر الفادحة في أرواح الجنود الأميركيين والتي تكبدتها وحدات الجيش الأميركي، فضلاً عن عدم تحقيق الأهداف المبتغاة منها، هذه الحرب غيرت نظرة المواطن الأميركي الداعم للحرب، لا بل سببت عقدة لدى صانع القرار الأميركي بنحو يختلف عما كان عليه في الحرب الكورية.

ونجد أن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأميركية في مرحلة الحرب الباردة، تختلف عن الحروب في العصر الصناعي، والتي كان يتركز الاعتماد فيها على مستويات متعددة من الصُنوف القتالية، كالجيوش المزودة بالأسلحة التقليدية الخفيفة وأسلحة الدروع والمدفعية، والأساطيل البحرية والطيران، وكان الفارق وما يزال في ترجيح من يملكها، في إطار توازن القوى يعتمد أساساً على حجم الجيوش، أما في العصر النووي، فإن الجدل الإستراتيجي كان يدور حول القدرة التدميرية بالضربة الأولى، أو قدرة أسلحة الضربة الثانية على الرد الثأري ـ الانتقائي. ويمكن أن نلمس ذلك من أن كِلا القطبين الأميركي والسُوفيتي، لم تقع على أراضيهما معارك كما كان عليه الحال في الحربين العالميتين بين دول المحور والحلفاء (القوى الكبرى التقليدية آنذاك)، لأن الحرب بين كليهما، كانت غير واردة بسبب الترسانات النووية والقدرات التدميرية التي يملكها كِلا الطرفين، لذا كانت الحرب بالنيابة إحدى

أنماط حروب مرحلة الحرب الباردة، حيث تنقل المواجهة خارج حدود القوى المتصارعة.[13]

وبمجرد غياب فاعلية المُعسكر الشيوعي، سَارعت الولايات المتحدة الأميركية لاغتنام الفرصة وإحداث تحول نوعي في استراتيجيتها، من أجل تحقيق أهم قفزة عسكرية ـ سياسية ـ نفطية عن طريق الحرب الدولية، التي شنها بوش الأب على العراق، حيث كانت الحرب الفيتنامية ولسنوات طويلة درساً قاسياً، أقنع الأمريكيين بالبحث عن سبل لا تحملهم على التورط العسكري المباشر في النزاعات الدولية، حتى كان اجتياح العراق للكويت عام 1990، فشكل هذا الاجتياح مبرراً لأن ترسل الولايات المتحدة الأميركية قواتها من جديد إلى خارج حدودها في منطقة الخليج العربي، بدعوى تحرير الكويت، حيث أنطلق بوش الأب لقيادة التحالف الدولي الواسع ضد العراق كي يفرض واقعاً عسكرياً جديداً على العالم.

إن هذا التدخل العسكري وإن كان مضمونه يدُل على تحرير الكويت وإرساء السلام والأمن الدوليين تحت مظلة الأمم المتحدة، إلا أنه يحمل في مكنوناته أسلوباً لتحقيق المشروع الإمبراطوري الأميركي وتعزيز القطبية الأحادية، وتالياً التفرد بقيادة العالم، وما هو إلا استمرار لسياسة مفادها إدامة التفوق الأميركي في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية كافة.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأميركية أعلنت مع

انتهاء الحرب الباردة وعلى لسان رئيسها بوش الأب اصطلاح (النظام الدولي الجديد)، والذي يراد به القيام بنظام دولي على أساس عالم بقطب واحد، خال ولأول مرة من قوى متوازنة وشريكة بالقرار الدولي، وقد انفردت بالقوة وتخلصت من أهم التحديات، هذه النزعة عززت من وجهة النظر الأميركية القائمة على جعل الحرب كأداة رئيسة ومهمة، لإظهار التفوق العسكري ليتسنى لها قيادة العالم.[14]

ومنذُ نهاية الحرب الباردة جرت سلسلة من التدخلات العسكرية وبشكل متزايد وبحجج متعددة في مختلف قارات العالم، كانت الولايات المتحدة الأميركية، هي اللاعب الرئيس في هذه التدخلات، وهي تستخدم عادةً مصطلح مصلحة المجتمع الدولي كمعيار لهذه التدخلات، لكن العبارة لا يذهب معناها الحقيقي إلى ما هو أبعد من مصالح الولايات المتحدة الأميركية وتوجهاتها العالمية، وقد عبر ساسة أمريكا في كثير من الأحيان وبشكل صريح بهذا الشيء، فقد أعلنت مادلين أولبرايت عام 1994 بأنه: (عندما تتعرض مصالحنا، فيمكن أن نتصرف من خلال الأمم المتحدة، وقد نتصرف من خلال حلف شمال الأطلسي، أو من خلال الائتلاف مع قوى معينة، وأحياناً قد نجمع بين هذه الأدوات في الحرب جميعاً، أو قد نتصرف بطريقة منفردة).[15]

وعلاوة على ذلك استخدمت الولايات المتحدة الأميركية (المظلة الدولية) لتبرير حروبها، ولقد أدى النصر الذي أحرزتهُ في

حرب الخليج الثانية، إلى أن أصبحت أكثر سطوة في نظر باقي دول العالم، ومع تفكك الاتحاد السوفيتي فإن هذا النصر وضعها في موقع أقوى بكثير مما كانت عليه، لاسيما في مجالس القيادة والنفوذ، ولا غرو من أن يعلن بوش الأب في اليوم الثاني من آب/ أغسطس 1990، بعد دخول العراق الكويت بأن (الحرب ضرورة لنا لمعرفة مُستوى قوتنا المُسلحة ومُتطلباتها الدفاعية المُستقبلية).[16]

ثم استمرت سلسلة التدخلات الأميركية في العالم بعد حرب الخليج الثانية، حيث التدخل في القرن الأفريقي واحتلال الصُومال (1992 ـ 1994)، وتبعه احتلال قوات متعددة الجنسيات ـ أغلبها من أمريكا لجمهورية هايتي، بحجة استعادة الديمقراطية بحسب ما أعلن في أيلول/سبتمبر 1994، كذلك القصف الأميركي ليوغسلافيا، بزعم إنهاء الحرب في كوسوفو فضلاً عن التدخلات والقصف الأميركي للعراق خلال حقبة التسعينات.

وإلى جانب الأهداف والغايات التي تنشدها الولايات المتحدة الأميركية من أجل قيادة العالم، فأن هناك دافعاً داخلياً له تأثير فاعل في الضغط باتجاه التدخل العسكري واستعمال القوة، وهو المُجمع الصناعي الأميركي، حيث أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، انخفاضاً حاداً واجه صناعة الأسلحة، حيث انخفض الإنفاق على المُشتريات من الأسلحة بما يزيد على (60٪)، ما جعل المجمع الصناعي ـ العسكري يبحث عن مسوغات لتنشيط سوق مبيعات السلاح والصناعة الحربية، والتي كانت مزدهرة في مرحلة الحرب

الباردة، بسبب الصراع الذي كان يقوم في جزء من وحداته على سباقِ التسلح وحرب النجوم، ومثل الضغط الذي مارسته هذه المؤسسة باتجاه افتعال الحروب، فضلاً عن الضغوطات التي مارسها المجمع لتوسيع حلف الناتو، وتالياً فتح أسواق جديدة.

والحقيقة إن هناك علاقة متينة بين الاقتصاد الأمريكي والحرب، هذه العلاقة الحميمة، تكمن في دورها وارتباطها الوثيق بالانتعاش الاقتصادي، وهو ما يؤكده ديفيد ميللر (في كل مرة نخوض فيها حرباً ينتعش فيها اقتصادنا)؛ إن ذرى الإنفاق العام إبان الحروب الشهيرة، كالحرب العالمية الأولى والحرب الكورية وحرب فيتنام ومشروع حرب النجوم وحرب الكويت وحرب أفغانستان، يكاد يتوافق مع منحى الاقتصاد الأميركي والذي يصعد إلى أعلى مستوياته في الحروب.

لقد كلفت الحرب الباردة الولايات المتحدة الأميركية وحدها خلال العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية حوالى (الستة عشر تريليون دولار)، وتحديداً (15.829) بما يُعادل قيمة الدولار اليوم، وكان من نتيجة ذلك أن الإنفاق العسكري في مجالات البحوث والتطوير منح المجتمع الأميركي سَبْقاً بين الأمم في التقدم العلمي والتكنولوجي، فلقد نتج عن الإنفاق على البُنى التحتية للدفاع فوائد جمة، وما بناء الطرق السريعة وتطوير الانترنيت، إلا مثالان على ذلك، فإن بدايتاهما كانتا كمشروعين للأغراض الدفاعية العسكرية، ولكنهما في الوقت ذاته جلبا عائداً تجارياً كبيراً.[17]

ومع وصول جورج بوش الأبن وإدارته من المحافظين الجدد الداعمين لفكرة الحرب، وما رافق من أحداث تبرر هذه الفكرة المتمثلة بأحداث 11 أيلول/ سبتمبر، التي تعتبر منعطفا مهماً في مسيرة المجمع الصناعي ـ العسكري، حيث وفرت تلك الأحداث الغطاء أو العدو الذي يضمن للمجمع ولليمين كل ما يصبون إليه، وذلك بوضع كل التسهيلات اللازمة لدعم المؤسسة العسكرية بالحرب على الإرهاب، وتنفيذ الضربات الاستباقية على المستوى الاستراتيجي والتي تتميز بالهجوم على العدو واستباق التهديدات المحتملة منه القائمة على الشك وفحص النيّات.

على هذا الاعتبار قامت الولايات المتحدة الأميركية بتقسيم العالم إلى محورين؛ واحد داعم للخير، تمثله الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها في حربهم على الإرهاب، وقد مثله بوش الأبن (إما أن تكونوا معنا أو مع الإرهاب)، وأخر (معادٍ للخير) وهو محور الشر. أضف إلى ذلك أن المفهوم الأميركي للحرب بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، جاء بما يتناغم مع تطلعات بوش الإبن والصقور المؤيدين للحرب، من جانب، والسعي للحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأميركية كقوى عظمى وحيدة، بعد تراجع القوى المنافسة لها باتجاه الهيمنة المطلقة لمشروع أمريكا الإمبراطوري من جانب آخر، وكان أول تطبيق لهذه الحرب الحملة العسكرية على أفغانستان في تشرين الأول/ أكتوبر 2001، ثم تلا ذلك الحرب الأمريكية على العراق في آذار/ مارس 2003 واحتلاله رسمياً في 9 نيسان/ أبريل 2003 .

ونستنتج مما سبق بعد عرض السيرة العسكرية والتطورات التي مرت بها الولايات المتحدة الأميركية، أنه:

- بالحرب حققت الولايات المتحدة الأميركية استقلالها.
- وبالحرب وحدت الولايات المتحدة الأميركية بين شمالها وجنوبها بعد الحرب الأهلية.
- وبالحرب ازدهر الاقتصاد الأميركي في مرحلة الحربين العالميتين إلى أعلى مستوياته.
- وبالحرب حسمت الولايات المتحدة الأميركية النصر لصالح الحلفاء وبرزت كقوة قادت المعسكر الغربي الرأسمالي.
- وبالحرب الباردة تمكنت الولايات المتحدة الأميركية من إضعاف، ومن ثَمّ انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي.

لذا نرى أن **الإدراك الأميركي** للحرب قد تطور حسب المراحل التاريخية التي مرت بها الولايات المتحدة الأميركية:

- كانت الحرب ضرورية في الإدراك الأمريكي من أجل تحقيق الاستقلال ولا يتعدى الأمر أبعد من ذلك.
- وأصبحت الحرب في التصور الأمريكي مهمة أساسية من أجل وحدة الجزء الشمالي مع الجنوبي، وتالياً حسم الحرب الأهلية لصالح الوحدة.
- وأضحت الحرب في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كخيار من أجل التوسع على حساب القارة اللاتينية، وجعلها تابعة لها وربط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي.

- وأمست الحرب في الإدراك الأمريكي كخيار أخير، لكنه كان ضرورياً في الحربين العالميتين لحسم النصر بأقل الخسائر.
- وباتت الحرب كضرورة لصد القطب الشيوعي (الاتحاد السوفيتي) وتطويقه، لكن من دون الوقوع بمواجهة عسكرية مباشرة أي (الحرب بالنيابة)، وهي السِمة الغالبة في الحرب الباردة.
- وصارت الحرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي جزءاً رئيساً وكخيار أول، من أجل فرض نظام أحادي القطبية ونشر القيم الرأسمالية.
- ثم تحولت الرؤية الأمريكية للحرب بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر2001، كمطلب استراتيجي باتجاه الهيمنة المطلقة تحت ذرائع مختلفة من مثل (الحرب على الإرهاب، والحرب من أجل نشر الديمقراطية، والحرب من أجل الحد من أسلحة الدمار الشامل).

هوامش الجزء الخامس

1. فريد زكريا، من الثروة الى الثورة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999، ص 10.

2. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، الجزء السابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، 1994، ص 318.

(*) هذه قائمة بأسماء المستعمرات والسنين التي بدا المهاجرين إقامتهم بها :

فرجينيا سنة 1607، نيويورك سنة 1614، ماسا تشوتس سنة 1620، نيوهامبشر سنة 1623، ميريلند 1634، كونكتيكت سنة 1635، رود أيلند سنة 1663، دَلوَير سنة 1638، نورث كارولينا سنة 1650، نيوجرسي سنة 1664، ساوث كارولينا سنة 1670، بنسلفانيا سنة 1682، جورجيا سنة 1733، **لمزيد من التفاصيل ينظر:** ستيفن فنست بنيه، أمريكا ـ تاريخ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد، القاهرة، مكتب الولايات المتحدة الأميركية للاستعلامات والنشر، 1945، ص 23.

3. صبري فالح الحمدي، دراسات في تاريخ أمريكا، مصدر سابق، ص 18.

4. ستيفن فنست بنيه، أمريكا ـ تاريخ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد، مكتب الاستعلامات والنشر، القاهرة، 1945، ص 95.

5. حسين فوزي النجار، أمريكا والعالم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977، ص32.

6. محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص49.

7. كارل هالتس دشنر، المولوخ : إله الشر، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة محمد جديد، دار قُدْمُس للنشر، دمشق، ص 257.

8. المصدر السابق نفسه، ص 288.

9. هيرفد مونكلر، الإمبراطوريات، منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة الى الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة : عدنان عباس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 279.

10. منعم العمار، نحو تأطير مستقبلي للعلاقات الأمريكية، الجامعة الأردنية، عمان، 2001، ص248.

11. جورج تساجولوف، حقيقة المجمع العسكري الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة مجلة دراسات اشتراكية مصرية، القاهرة، حزيران 1987، ص 18.

12. نقلاً عن: فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص179.

13. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دار الشروق للنشر، عمان، 2009، ص 149.

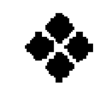
14. إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى، مصدر سابق، ص14.

15. نقلاً عن: إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة، دار الكتاب الجديد، بنغازي، ط1، 2004، ص 194.

16. خالد بن محمد القاسمي وآخرون، في الإستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، دار الثقافة العربية، الشارقة، ص 51.

17. إسماعيل الشطي، تحديات استراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، العدد (283)، 2002، ص 32.

الجزء السادس



الأطماع الأمريكية
في نفط العراق

الجزء السادس

الأطماع الأمريكية في نفط العراق

تمهيد

يعد الاقتصاد الأمريكي احد القواعد الأساسية التي تستند عليها حركة السياسة الخارجية، هذا الرأي الذي تبناه (اوركانسكي)، يؤكد أن القوة الاقتصادية يمكن تحويلها إلى قوة واضحة من الناحية العسكرية والسياسية، فالدولة التي تنجح في خلق قاعدة اقتصادية سليمة إنما تقوم بدعم قوتها في باقي المجالات. وإذا كان الجانب السياسي المتمثل في أسلحة الدمار الشامل ومكابرة النظام السابق يُمثل بنظر الولايات المتحدة الأميركية إحدى الدوافع المسوغة للتجاوز على المبادئ الأساسية للنظام الدولي القائم على مبدأ الشرعية الدولية ووجوب الالتزام بها ومن ثم استخدام القوة العسكرية بدعوى هذه الحجج واحتلال العراق، وعليه فإن الجانب الاقتصادي هو ميدان آخر حرك الولايات المتحدة والقوى الفاعلة لكي تتخذ موقفاً معيناً من جوهر السياسة الخاصة بهذا الميدان

المهم، ولعل النفط هو أحد العوامل الاقتصادية المهمة التي كانت تحمل بعداً اقتصادياً لاحتلال العراق، وإن كان بصورة غير مباشرة وغير معلنة.

ونلاحظ ذلك من كلام (لاري ليندسي) رئيس المجلس الاقتصادي القومي الأميركي في إدارة (بوش الابن) في قوله أن: (المباشرة الناجحة للحرب على العراق ستعود بالنفع على الاقتصاد الأميركي بشكل كبير)، كما ذكرت افتتاحية صحيفة الوول ستريت جورنال (The Wall street Journal) الأميركية بأن: (أفضل وسيلة لإبقاء أسعار النفط منخفضة، (هي شن حرب قصيرة وناجحة على العراق).

هذا الرأي المقبول بشكل عام ، عاد وبلورهُ بوضوح تام الآن غرينسبان الرئيس السابق المجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي حين قال: (لو كان صدام زعيماً للعراق ولم يكن هناك أي نفط تحت الرمال، لما كان ردُنا بنفس القوة التي كان عليها في حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية، إن هي إلا امتداد للأولى).

فيما اشار (غرينسبان) في مذكراته أن كون الحرب: (حرباً بشأن النفط إلى حد بعيد، لم يكن بالأمر المناسب من الوجهة السياسية لنا).[1] والذي يعنينا هنا هو التركيز على البعد الاقتصادي للولايات المتحدة تجاه العراق، وما هي المُمكنات الاقتصادية للعراق ومكانة النفط المورد الاقتصادي الكبير في الإستراتيجية الأميركية.

المبحث الأول

الموارد الطبيعية للعراق

بدءاً لابد من القول أن النفط والغاز هما عماد ثروة العراق الطبيعية، ويأتي بعدهما الكبريت والفوسفات، ثم سائر خيرات العراق الطبيعية، وكون العراق غنياً بالثروات الطبيعية، غدت هذه الثروات سر مشكلته.

ولم تكن مشكلة الموارد الطبيعية للعراق من المشاكل المعاصرة، بل تمتد بجذورها إلى عصر البدء في استغلال موارد العراق النفطية من قبل الشركات الأجنبية، وجوهر هذه العلاقة التي تقف من ورائها سياسة الدول، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة البريطانية، وتاريخياً نادراً ما تقوم شركات النفط في استخدام السلطة السياسية أو الاستعانة بهذه السلطة لتحقيق مآربها الاقتصادية، لكن في مستهل القرن الواحد والعشرين، أصبحت الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها الإدارة الأكثر خضوعاً لشركات النفط في تأريخ الولايات المتحدة الأميركية، ومع انتخاب الرئيس جورج (بوش الإبن) أصبحت الرأسمالية النفطية في

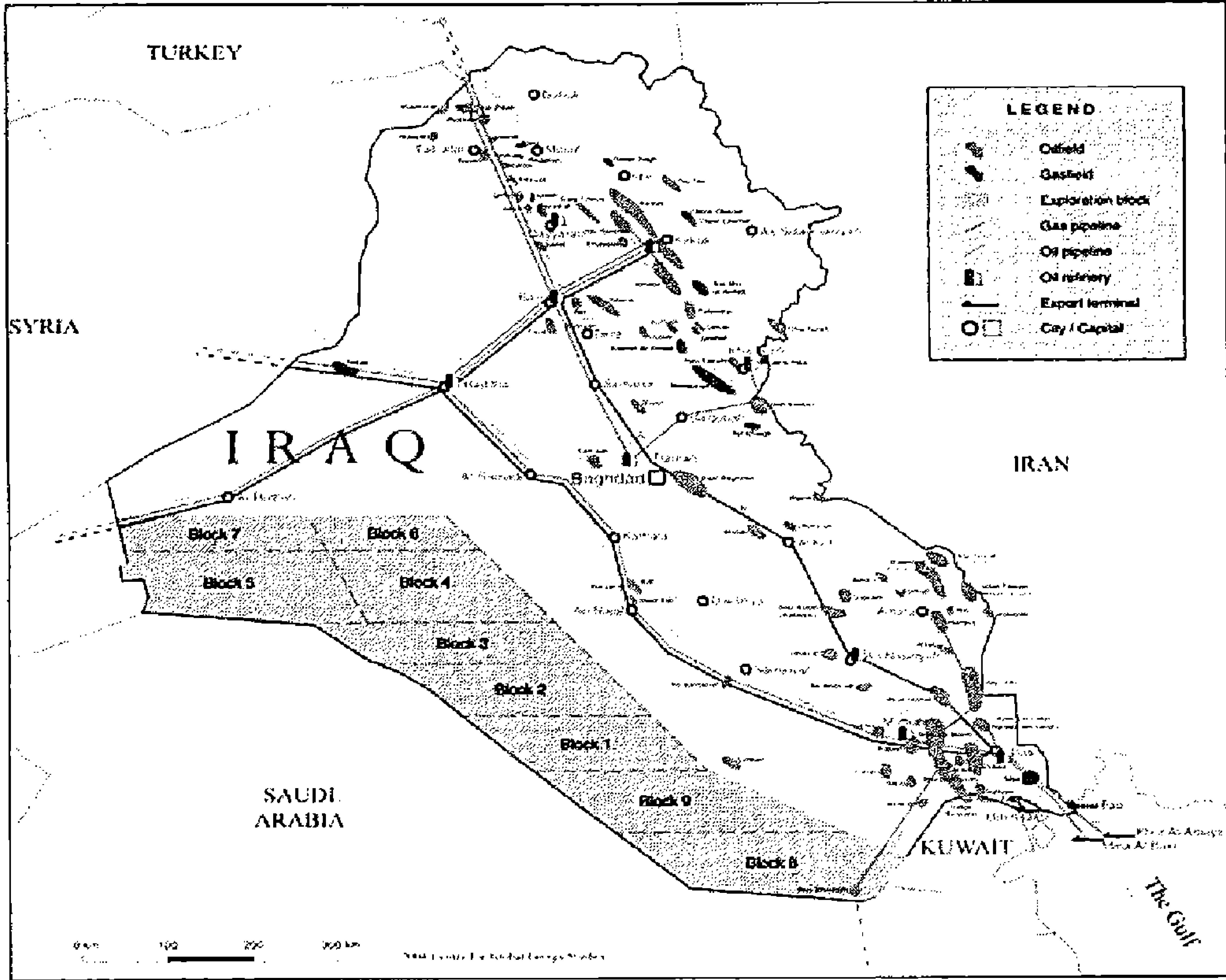
قلب السلطة الأميركية، وسرعان ما ارتفعت دعوتها لتحقيق أمن الطاقة إلى قمة أجندة النظام الأميركي الجديد، وهنا التقت مصالح الفريقين؛ الإدارة الأميركية ومجالس إدارة الشركات النفطية العملاقة على وجه الخصوص المتمثل (باللوبي النفطي)،[*] وكان على الفريقين البحث معاً عن سبيل مناسب إلى احتياطيات نفطية جديدة عالية الربح.[2]

لذا وجدت شركات النفط الأميركية ـ وكذلك البريطانية ـ السبيل سالكاً إلى العودة فعلاً إلى مصدر الثراء السابق في الشرق الأوسط، إنه الثراء النفطي الهائل، لاسيما في العراق، حيث الاحتياطي الكبير الثاني بعد السعودية في العالم، والذي حرمت منه الشركات الأجنبية بقرار تأميم النفط عام 1972، فمنذ ذلك التاريخ والعراق يقف إزاء شبكة أنفاق استراتيجية جميع مخارجها مجهولة.[3] وللوقوف على مسوغات البعد الاقتصادي الأميركي للحرب على العراق، لابد من التعرف على أهم تلكم الموارد.

النفط: فالعراق يمتلك كما هو معروف ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، إذ يقدر بحوالى (115) مليار برميل من النفط وفق تقارير منظمة أوبك، وهو ما يكفي (148) عاماً على مستوى الإنتاج الحالي (2.48) مليون برميل، وهو ما يمثل نسبة (10.7٪) من الاحتياطيات العالمية كما هو معروف طبقاً لإحصاءات منظمة أوبك، وان هناك أربع دول فقط يتجاوز عمر الاحتياطي فيها أكثر من (100) عام وهي: السعودية، العراق، الكويت، الإمارات العربية المتحدة.

شكل (1)

خارطة العراق النفطية



أما الاحتياطيات النفطية في العراق فتتوزع على اثنتي عشرة محافظة عراقية، في حين تقع (60٪) منها في البصرة، وحوالى (10٪) في كركوك، أما الباقي فتتوزع على بغداد، العمارة، الناصرية، صلاح الدين، أربيل، الموصل، واسط، ديالى، كربلاء والنجف.

كما يرى البعض من المختصين في شؤون التنقيب عن النفط أن احتياطي النفط العراقي يتجاوز هذا الرقم بكثير، إذ ربما يتجاوز الاحتياطي السعودي، وتشير الدراسات ونتائج الحفريات العميقة

التي أجريت بصفة خاصة في منطقة الصحراء الغربية، إلى أن المخزون النفطي الحقيقي للعراق أعلى بكثير من الرقم المتداول. وأن هناك احتمالية عالية في أن تثمر جهود التنقيب عن موارد نفط إضافية ضخمة، قد تصل إلى (100) مليار برميل في منطقة الصحراء الغربية فقط، أي بحدود (250) مليار برميل نفط لمجمل الاحتياطي النفطي في البلاد.[4]

فضلاً عن أن هناك الكثير من الحقول النفطية العراقية غير المطورة والتي لا يعرف حجم الاحتياطي النفطي فيها وأيضاً الطاقة الإنتاجية لها. ونرى في الجدول (7) الحقول النفطية العراقية غير المطورة وما تحتويه من احتياطي مؤكد، وما هو أقصى إنتاج للحقل النفطي، وتقدير كلفة التطوير للحقل الواحد. فلو أن هذه الحقول تم استكشافها بواسطة التكنولوجيا العالية الحالية ومن ثم استثمارها، فإنها ستعزز من الاحتياطي النفطي العراقي، وكذلك كمحصلة سيتضاعف الإنتاج بينما قدر الخبير النفطي العراقي طارق شفيق في دراسة قدمها عام 2003، بأن حجم الاحتياطيات المحتملة في العراق، قد تصل إلى ما بين (280 ـ 360) مليار برميل، ولم تأخذ بنظر الاعتبار التطورات والمتغيرات التكنولوجية والفنية المستخدمة منذ الثمانينات ولحد الآن.[5]

ولم يتوقف الأمر عند حدود هذه التقديرات المتوقعة للاحتياطي النفطي العراقي المتميز بالضخامة فحسب، بل إن الكلفة

الإنتاجية للنفط العراقي هي الأقل في العالم من بين الدول المنتجة للنفط، إذ تبلغ كلفة الاستكشافات بحدود (26) سنتاً أمريكياً للبرميل كمعدل للعمليات الجارية في عموم العراق، أما كلف التطوير فتشمل كلف الآبار ومنشآت التوزيع والتي تقدر بحوالى (دولار أميركي) واحد للبرميل الواحد من النفط في المتوسط.

من جانب آخر فإن حجم الحقول المنتجة من بين الحقول المكتشفة أو المستثمرة قليل أيضاً، فهناك فقط (15) حقلاً نفطياً هي التي تنتج بالفعل في العراق من أصل (73) حقلاً تم اكتشافها لغاية عام 2003. أما الآبار العميقة والتي تم حفرها فلا يتجاوز عددها بضع آبار مقارنة بالدول المجاورة للعراق. وعلى العموم فإن حوالى (2000) بئر فقط هي التي تم حفرها في العراق، والعدد المنتج منها بحدود (1500 ـ 1700) بئر، مقارنة مع حوالى مليون بئر في ولاية (تكساس) الأميركية وحدها على سبيل المثال. وعلى الرغم مما تقدم فإن تقدير الاحتياطي النفطي ـ في العراق أو خارجه ـ يبقى خاضعاً لعوامل جيو سياسية، أو مرتبطاً بمصالح شركات نفطية، حيث لا توجد في الواقع تقديرات غير منحازة لجهة أو لأخرى، أو متحررة من مصلحة أحد الأطراف.[6]

جدول (7)

الاحتياطي وإمكانية الإنتاج وكلفة التطوير

لحقول النفط الرئيسة

اسم الحقل	الاحتياطي مليار/ ب	الإنتاج ألف ب/ ي	كلفة التطوير مليار/ دولار
مجنون	21	600	4
غرب القرنة	15	700	4
شرق بغداد	11	200	0.8
ابن عمر	6	470	3.4
الحلفاية	3.5	230	2
الرطاوي	2	180	1.3
الناصرية	2	300	1.9
الطوبة	1	150	1025
الغراف	1	100	0.7
الأحدب	0.2	100	1.3
المجموع	62.7	3030	20.65

المصدر: كريج موتيت وجاي هيوز، عقود مشاركة الإنتاج: التنازل عن مصدر سيادة العراق، تقرير بلاتفورم (Platform)، ترجمة مركز (Ubada)، نوفمبر 2005 ص 39.

وفي الوقت الذي يمتلك فيه العراق ثروة نفطية ضخمة، فإنه ليس بإمكانه اقتصادياً تغطية احتياجاته كافة بعد الحرب، لحاجة البنية التحتية النفطية فيه إلى إعادة بناء، وذلك لا يأتي إلا بالوسائل الآتية:

أ. صيانة وتأهيل القطاع النفطي من أجل زيادة الإنتاج والتصدير لتحقيق اكبر الإيرادات لدعم عملية التنمية الاقتصادية للدولة.

ب. استثمار جزء من هذه الموارد في القطاع النفطي بمشاريع نفطية منتجه كالمصافي لتغطية الحاجة المحلية للمشتقات النفطية بأنواعها.

ث. استثمار جزء من هذه الموارد في عمليات الكشف والتنقـيب عن حـقول نفطية جديدة.[7]

ج. العمل على كسب المجتمع الدولي من أجل بحث ديون العراق الخارجية الهائلة والتي تقدر بحوالى (338) مليار دولار (127) مليار ديون والباقي تعويضات، من أجل الحصول على إعفاءات أو تسهيلات تتيح له الوقت ليقف مرة أخرى.[8]

والوسيلة الأخيرة على درجة عالية من الأهمية، لذلك يؤكد البعض على أن السياسة النفطية في العراق والتي تسعى إلى زيادة الإنتاج ليصل إلى (3.5) مليون برميل في اليوم خلال (5 ـ 7 سنوات)، والسبب في انتقاده هو أن العراق ماضٍ في طريق الخصخصة، إذ يعني أن الخصخصة ربما تمضي لمصلحة المستثمرين الأجانب، وهذا يعني أننا وفي غضون (5 ـ 7) سنوات سنجد أنفسنا، وإذا بثلثي أو ثلاثة أرباع النفط الوافي بيد الشركات الأجنبية والخاصة، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تحقيق احتمالين أو أحدهما:

الأول: حل منظمة أوبك أو جعلها تتضارب فيما بينها، وهو ما تهدف إليه الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية.

الثاني: زيادة الإنتاج لأكثر ما يمكن بهدف تحقيق الربح الأدنى

على حساب خطط التطوير، وعلى حساب الأجيال القادمة، وعمر الآبار النفطية. لذا يبقى الأخذ بالاعتبار عند العمل على زيادة الإنتاج ما يحققه الإنتاج من عائد مالي وليس بكمية الإنتاج المتحققة، وهو ما يتطلب طرح كمية معتدلة في الأسواق العالمية تبعاً للحاجة الفعلية على أن لا تؤثر سلباً في الأسعار.[9]

ثانيا: الغاز الطبيعي: يعود الاستخدام المتنامي للغاز الطبيعي وخصوصاً في العقود الأخيرة في جانب كبير منه إلى حقيقة كونه مصدراً هاماً إلى جانب النفط، وكون الغاز الطبيعي هو الأقل تلويثاً للبيئة إذا ما قورن بالفحم والنفط، فنظراً لاحتواء سلاسل جزيئاته على عددٍ أقل من ذرات الكربون، فهو ينتج عند إحراقه ملوثات أقل، كما يجب أن لا ننسى أن ازدياد أهمية الغاز صاحبه ارتفاع أسعاره وبقفزات كبيرة، فقد ارتفعت أسعاره من دولارين تقريباً لكل ألف قدم مكعب (mcf) من قبل خريف 2000 إلى (8) دولارات أوائل عام 2003 ووصل إلى (50.47) دولاراً في كانون الأول والثاني 2004[10].

ويعد الغاز الطبيعي الثروة الرئيسة الثانية في سلم مصادر الثروة الطبيعية للعراق، إذ يقدر احتياطي العراق بحدود (112 ـ 110) تريلون قدم مكعب من الغاز الطبيعي كاحتياطي مؤكد. إضافة إلى (150) تريليون قدم مكعب كاحتياطي محتمل. وتشكل نسبة (70٪) من هذه الكمية ما يسمى الغاز (المصاحب)، وهو غاز طبيعي منتج بالاشتراك مع النفط. وتوزع النسبة المتبقية على أساس (20٪) غاز

غير مشارك، و(10٪) غاز منزلي. ويهدف العراق حالياً إلى إنتاج حوالى (2.4) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً. وبما أن غالبيـة إنتاج الغاز الطبيعي مرتبط أساساً بإنتاج النفط، فإن العمل على زيادة إنتاج النفط في البلاد سيؤثر مباشرة على قطاع الغاز .

ثالثا: الفوسفات: والثروة الطبيعية الثالثة في العراق هي (الفوسفات)، حيث تقدر احتياطياته بنحو (430) مليون طن، واعتماداً على هذه الرواسب، فقد أقامت حكومة العراق مشروع مجمع عكاشات للأسمدة الفوسفاتية عند (مدينة القائم) في محافظة الانبار غربي العراق، ويعد هذا المجمع من المشاريع الإستراتيجية المهمة، فهو يتضمن وحدةً لتركيز خامات الفوسفات، مع وحدة لإنتاج حامض الكبريتيك وبطاقة إنتاجية سنوية قدرها (1.5) مليون طن، ويعتمد هذا المُجمع في إنتاجه على معمل كبريت (المشراق) جنوبي الموصل، كذلك يحتوي مجمع (عكاشات) على وحدة لإنتاج الأسمدة المركبة وبطاقة (270) ألف طن سنوياً، اعتماداً على الأسمدة الفوسفاتية المنتجة في المجمع نفسه، وعلى (الأمونيا) من مصنع الأسمدة الكيماوية في البصرة.

المبحث الثاني

واقع وطبيعة النفط والغاز في العراق

تنبع خصوصية النفط العراقي من أنه ظل طوال عمره الممتد من عام 1927 ـ 2007، أي طوال ثمانين عاماً، يلعب دور الرضاعة للاقتصاد العراقي، وهو قاطرة الاقتصاد العراقي التي تسحب وراءها جميع القطاعات الأخرى، فمنه تبدأ التنمية والتطور، وبسببه يتم تدمير العراق، ومنه يتم بناء العراق، وموارده وما يفيض منها هي خير على العراق، فكانت تذهب إلى الشركات قبل التأميم، أو تنفق على الغزوات الكاريزمية بعده، فما تم هدره في حرب الخليج الأولى يتجاوز عوائد النفط طيلة (57) سنة، وما تم تدميره من ممكنات العراق الاقتصادية للسنوات من عام 1980 ـ 2005، سواء من النظام الحاكم السابق أم من الاحتلال متضمنةً النهب والسلب والسرقة المنظمة، وشيئاً من الفساد يتجاوز (1.5) تريليون ونصف، هذا القطاع ظل مأكولاً مذموماً، مرة يعد نعمةً حبانا الله بها، ومرة نقمة لما تعرضنا ونتعرض له بسببه.

ما نحتاجه فعلاً الآن مأسسة التصرف بعوائد هذه النعمة، وأن

يكون القرار فيها إرادة مجتمعية حقيقية، بعيدة عن انتهازية الآجل القصير، والنزعات الضيقة، والأفق القاصر غير الممتد خارج حدود المكاتب. إنه بامتياز قدرة العراق وقوته، بأن تستخدم لرفاهيته وليس لإضعافه أو إذلاله، حاضراً ومستقبلاً، فنحن نلعن من تصرف بهذه الموارد خارج حدود العقل واستحقاق المجتمع، ولا نريد أن تلعن الأجيال القادمة الجيل الحالي، لأنه أهدر احد أهم مساند القوة القائمة، إدراكاً أم غباءً.

أولا: العمر والاحتياطي

تشير الإحصاءات والبيانات الخاصة بالاحتياطي النفطي العراقي المعتمدة في منظمة أوبك، إلى أنه بحدود (112.5) مليار برميل، والذي يمثل (10.7٪) من الاحتياطي العالمي و(14٪) من احتياطي الأوبك، وهذه معتمدة على وفق الاستكشافات التي أجرتها وزارة النفط العراقية والتي أعلنت عنها حتى عام 1990، وعلى وفق التكنولوجيا والأساليب السائدة آنذاك والتي تعد متخلفة الآن.

فيما تشير معلومات وزارة النفط العراقية عام 2011، الى أن الاحتياطي وصل الى (143) مليار برميل، وتقدر الأوساط الأمريكية الاحتياطيات المؤكدة الأخرى بحدود (214) مليار برميل، بالإضافة الى التقديرات للترسبات والمقدرة جميعاً بأكثر من (400) مليار برميل، وإذا ما جرى اعتماد (75٪) من هذا الاحتياطي، فإن الاحتياطي الكلي المؤكد للنفط العراقي سيرتفع إلى (275) مليار برميل ما يجعله الدولة الثانية بعد السعودية، وبنسبة (21٪) من الاحتياطي العالمي.

جدول (8)

التوقعات الزمنية لاستمرارية انتاج النفط في مختلف دول العالم

السنوات	الدول
2000 ـ 2030	أمريكا ـ كندا ـ إنكلترا ـ أستراليا ـ أندنوسيا ـ كولومبيا ـ أنجولا ـ الأرجنتين ـ مصر ـ الأكوادور النرويج ـ سلطنة عمان.
2000 ـ 2050	البرازيل ـ روسيا ـ ماليزيا ـ قطر ـ نيجيريا ـ الهند ـ الصين ـ اوكرانيا ـ الجزائر ـ ليبيا ـ بروناي ـ رومانيا
2000 ـ 2100	أذربيجان ـ اليمن ـ المكسيك ـ إيران.
ما بعد 2100	العراق ـ السعودية ـ الأمارات ـ الكويت ـ تركمنستان ـ أوزبكستان ـ كازاخستان ـ فنزويلا.

المصدر: هو شايخ أمير احمدي، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل قوى السوق والسياسة مركز الأمارات للبحوث والدراسات، أبو ظبي ـ 1996، ص 78.

وعلى وفق الجدول أعلاه فإن العراق وبحدود احتياطياته المعتمدة دولياً الآن، وعلى أساس استمرار تمتعه بحصته البالغة (3.14) مليون برميل يومياً، سيكون بمقدوره المحافظة على نفطه لغاية (148) سنة قادمة، أي أنه من بين الدول الأخيرة المنتجة للنفط في العالم.

ومن شأن ذلـك إكساب النفط العراقي أهمية استراتيجية كبيرة في نظر القوى الفاعلة الآن ومستقبلاً، وهذا من شأنه أن يوفر له مساحة من التأثير في العالم، لو توافرت له مؤسسات سياسية فاعلة تستطيع أن توظف هذه القدرة لصالحه، في محيط العلاقات الدولية.

جدول (9)

عمر النفط واحتياطياته في مختلف الدول المنتجة

عند نهاية عام 2002

الدول	الاحتياطي المؤكد مليار / ب	الإنتاج م/ ب في عام 2002	النسبة من الاحتياطي العالمي	عمر الاحتياطي سنة
السعودية	262.7	7.09	24.6	101
العراق	115	2.1	10.7	148
إيران	99.08	3.2	9.2	83
الأمارات	97.8	1.9	9.1	141
الكويت	96.5	1.7	9	151
أوربا الشرقية	79.1	9.03	7.4	24
فنزويلا	77.8	2.43	7.2	87
ليبيا	36	1.2	3.3	82
نيجريا	31.5	1.8	2.9	47
الصين	18.2	3.3	1.7	14

Source: OPEC . Annual Statistical Bulletin, 2002,pp 34-54.

إذ أن أكثر الدول أن لم نقل أغلبها الأعم، سواء الصناعية منها، أم حديثة التصنيع، وسواء الكبرى منها الآن، أم التي مرشحة لكي تشغل موقعاً مهماً في الهيكل الدولي، جميعها تحرص بقوة على ضمان إمدادات نفطية مستقرة ومتناسبة مع مستويات تطورها الصاعد، ومنها الصين ـ الهند ـ كوريا الجنوبية، وكذلك الحال لدول المجموعة الأوربية.

ناهيك عما تشكله أنماط الاستهلاك الحالية والمستقبلية من

ضغوط اتجاه تأمين موارد أكثر استقراراً للطاقة، ومنها أمريكا، لاسيما وأن **معدل الاستهلاك الفردي للمواطن الأمريكي** هو أعلى مستوى في العالم إذ يبلغ (70) برميل نفط سنوياً، مقارنة باستهلاك المواطن الأوربي والبالغ (35 ـ 45) والآسيوي (8 ـ 9) برميل نفط سنوياً.

ثانياً: الإنتاجية

وهي الخصوصية الثانية للنفط العراقي والتي تتمثل في ارتفاع إنتاجية آباره النفطية بشكل عام، وهي تقف في مقدّم الآبار ذات الإنتاجية العالية على مستوى العالم، وهذا ما يمكن تلمسه من تدفق نفط هذه الآبار فوق سطحها، كما هو الحال في الآبار الجنوبية. وتصل إنتاجية الآبار العراقية كمتوسط عام إلى (4526) برميل/ يوم وهي اقل بقليل من الآبار السعودية التي تصل إلى (4533) برميلاً يومياً، في حين تصل إنتاجية الآبار الأمريكية إلى (11) برميل يومياً، و(68) لدول حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى. وهو ما عبر عنه اصدق تعبير (أرشي دونهام) رئيس مجلس إدارة شركة النفط الأمريكية الكبرى (كونك وفيليبس) إذ قال (نحن نعرف أين توجد أفضل الاحتياطيات في العراق)، فيما صرحت شركة **(شل)** أنها تهدف إلى إقامة وجود مادي ودائم لها في العراق، لأن من شأنه حصول الشركات النفطية على أرباح غير اعتيادية، لا تتأتى من قدراتها الفنية بل من طبيعة الآبار النفطية.

جدول (10)

إنتاجية الآبار النفطية في مختلف بلدان العالم عام 2000

الدول	كمية أنتاج ألف برميل / يوم	عدد الآبار المنتجة	معدل إنتاجية البئر برميل/ يوم
أمريكا	5822	533550	11
روسيا	6416	41192	156
الدول المستقلة	7359	109939	68
السعودية	8272	1825	4533
الأقطار العربية	20644	13202	1564
العراق	2933	648	4526

المصدر: شمخي حويط فرج، النفط والسياسة الدولية، وزارة النفط العراقية،الدائرة الاقتصادية والمالية، (دراسة غير منشورة) تشرين الثاني، 2002، ص25.

ثالثا: انخفاض التكاليف

أما الخاصية الثالثة للنفط العراقي، فهي انخفاض تكاليف الإنتاج مقارنة بتكاليف الإنتاج في مناطق أخرى من العالم، إذ أن تكلفة النفط (الكلفة الرأسمالية + الكلفة التشغيلية) في العراق مقدرة بأكثر من حقيقتها فهي لا تتجاوز (1.5) دولار للبرميل الواحد، وتعد من أوطأ الكلف في العالم.

هذا يعطي مرونة عالية للشركات ويرفع درجة التأكد من الربحية في استثماراتها في العراق، مهما انخفض السعر، كونه الاوطأ ولا يمكن من الناحية النظرية حصول انخفاض في الأسعار الى مادون (10) دولار، ذلك بسبب التكاليف الحدية المرتفعة للنفط الأمريكي ونفط فنزويلا والمكسيك وآسيا ـ الباسفيكي،

والأهم هي تكاليف نفط بحر الشمال والنرويج البالغة (11.2) دولاراً للبرميل.

لذلك نلحظ تكالب الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها على نفط الشرق الأوسط، كونه الأقرب الى سطح الأرض وأن طبيعة جيولوجيا الأرض لا تعد معقدة، كما هو الحال في الكثير من الحقول والمواقع على مستوى العالم، وهذا ما يدفع الشركات إلى اعتماد كل السبل المشروعة وغير المشروعة، حد التدخل عبر أطراف معينة لجلب/ أو تغيير النظم السياسية لبعض البلدان النفطية، من أجل الاستحواذ على الثروات النفطية لهذه البلدان، مع سعي هذه الشركات لإيصال رجالاتها الى سدة السلطة، وهو ما ينطبق تماماً على التوصيف الذي جاء به (ماو تسي تونج) من أن هذه الشريحة التي تخلقها الشركات هي **الكمبرادورية**، والتي تسعى الى إرضاء الأجنبي على حساب مصالح الوطن.

جدول (11)

كلفة إنتاج برميل النفط بحسب المناطق في العام 2000 (دولار)

الدول	الكلفة التشغيلية	الكلفة الرأسمالية	الكلفة الإجمالية
العراق	1	1	2
الشرق الأوسط	2	2	4
أفريقيا	3.6	4.4	8
آسيا ـ الباسفيك	4.6	4.6	9.2
أمريكا	4.2	5.1	9.3
أمريكا اللاتينية	2.7	6.9	9.6
روسيا	2.2	8.6	10.8
أوربا	5.2	6	11.2
بحر قزوين	9	6	15

المصدر: شمخي حويط فرج، النفط والسياسة الدولية، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية والمالية، قسم الدراسات الاقتصادية (دراسة غير منشورة) تشرين الثاني 2002، ص23.

إن انخفاض تكاليف إنتاج البرميل الواحد من النفط العراقي، سواء التشغيلية منها أم الرأسمالية، من شأنه أن يعظم مستويات الأرباح للشركات النفطية، بالمقارنة مع الكلف التي تتحملها في حقول نفطية في أقاليم أخرى، مع مزية أخرى غير منظورة، وهي أن حجم الأموال المراد استثمارها في العراق هي اقل بكثير مما تتطلبه الحقول الأكثر كلفة، مما يوفر هذا للشركات النفطية مرونة عالية، ويحرر جزءاً من مواردها لأنشطة أخرى.

هوامش الجزء السادس

1. Alan Greenspan, The Age of Turbulence: Adventures in a New World, N.Y, 2007, p- 463.

(*) حصل اللوبي النفطي الكثير من الامتيازات وحقق مكاسب كبرى داخل مؤسسات صناعة القرار في الإدارة الأميركية من خلال تهيئة الظروف المساعدة على خلق حالة تبادل المصالح الدائمة، فضلا عن سعيها لتوظيف كبار موظفي وزارة الخارجية في القطاع النفطي كمستشارين للشؤون النفطية في وزارة الخارجية، بل ومستشارين للشؤون الخارجية، كما لا ننسى دور الشركات النفطية في تمويل الحملات الانتخابية لبعض السياسيين للوصول إلى الكونغرس. **انظر**: أيمن حسونة، المخطط الأميركي للسيطرة على منابع النفط، مجلة المنتقى، مركز المسار للبحوث والدراسات، بغداد، العدد 5، 2004، ص 71.

2. أيان رتليدج، العطش الى النفط، ترجمة مازن الجندي، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، 2006، ص 25.

3. عبد علي كاظم المعموري وآخرون، مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، مجلة أبحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (3)، 2007، ص 88.

4. فؤاد قاسم الأمير، ثلاثية النفط العراقي، دار الغد للنشر، بغداد، 2007، ص 39.

5. حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز القومي للبحوث والدراسات/ النجف الاشرف، 2008، ص 567.

6. بابلوبينا فيدس، هل ينفد البترول؟، ترجمة شريف دمروش، مركز الجزيرة، 2009.

7. ظافر طاهر سلمان، العراق والاحتلال الأمريكي، مجلة الدراسات الدولية، العدد (36)، 2008، ص 221.

8. فردريك دي. بارتون وباث شيبا أن كروكر، عراق ما بعد الحرب، ترجمة محمود احمد عزت، مجلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004، ص 7.

9. فؤاد قاسم الأمير، مقالات سياسية ـ اقتصادية في عراق ما بعد الاحتلال، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، بغداد، 2005، ص 161.

10. ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة، الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول، ترجمة عدنان جندلي، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، 2006، ص57.

(**) اكبر خمس شركات أميركية منتجة للسلاح هي: لوكهيد مارتن (Lockheed Martian)، رايثون (Raytheon)، نورثروب غرومان (Northrop Grumman)، بوينغ (Boeing)، جنرال دايناميكس (General Dynamics).

(***) تسيطر على صناعة النفط العالمية وتتحكم به سبع شركات كبرى تسمى الأخوات السبع، خمس منها أميركية وهي (ستاندارد أويل (نيوجرسي)، تكساكو، غولف (الخليج) موبيل، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، شركة فيليبس، شركة أرامكو السعودية التابعة لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ثم إلى شركة تكساكو، **انظر**: عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد، وكالة المطبوعات، الكويت، ص 219.

(****) رغم أن **المادة (11)** من دستور جمهورية العراق الصادر عام 2005 تنص على أن: (النفط والغاز ملك لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات)، وهو ما يتطلب أن تخضع جميع القرارات والإجراءات والاتفاقيات لموافقة (مجلس النواب) كممثل للشعب إلا أن الحكومة ذهبت إلى توقيع الاتفاقات مع الشركات مباشرة من دون الرجوع إلى البرلمان، كما هو الحال مع حكومة إقليم كردستان، وهو ما يتناقض مع نص وروح المادة أعلاه: وبهذا الصدد لابد أيضا من الإشارة إلى نص المادة **(112)** من الدستور، والتي تؤكد على اختصاص الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز ونصها:

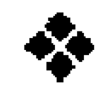
- **أولاً**: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة معينة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.
- **ثانياً**: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً في رسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير شروط النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمده أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

المصدر: الدستور العراقي في جريدة الوقائع العراقية الرسمية، العدد 4012، 28 كانون الأول 2005.

(*****) نشر معهد بلاتفورم (Platform) بالتعاون مع خمس معاهد ومؤسسات أخرى غير حكومية ـ تقريراً ضخماً في أواخر شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر 2005 بعنوان: نهب ثروة العراق النفطية، وكاتب هذا التقرير هو (كريج موتيت) الذي دعم التقرير ـ البالغ حجمه حوالى 470 صفحة، والذي يتألف من 6 فصول واستنتاج ـ بالعديد من الارقام والجداول والصور. **انظر**: علي حسين باكير، سيطرة الولايات المتحدة الاميركية على النفط العراقي، مجلة كليّة الملك خالد العسكريّة، المملكة العربية السعودية، العدد 85، 25 حزيران 2006. النسخة الألكترونية.

(******) في عام 1930، اتفق مالكو الحقول النفطية والمستثمرون، على إعطاء المالكين حق الملكية (Royalty)، بنسبة 12,5٪ من الإنتاج، ثم يتم تقاسم الأرباح، بالنسبة التي يتم الاتفاق عليها (وقد كانت شائعة بنسبة 50٪ لكل طرف). لذلك تسمى بنظام الضرائب والريع (Tax and Royalty system). وفيها تعطي الحكومات امتيازاً إلى المستثمرين، برخصة عمل (License)، لاستخراج النفط الذي سيكون ملك الشركة المستثمرة عند استخراجه. وبالمقابل فان الشركة تدفع الريع والضرائب المتفق عليهما ثم تتناصف صافي الربح أو حسب نسب الاتفاق. ونلاحظ انه لا يعمل بهذه الطريقة حالياً، إلا على نطاق ضيق جدا، إذ تعتبر من بقايا السيطرة الاستعمارية. وقد رفضت الشعوب هذه الطريقة من التعاقد، منذ ثلاثينات القرن الماضي في فنزويلا، وبداية الخمسينات في إيران، والستينات في العراق، والسبعينات في دول الخليج كافة بعد رفض شعوب العالم **لاتفاقيات الامتياز**، وعملت الشركات النفطية على استبدالها، باتفاقيات **المشاركة بالإنتاج** (Production sharing agreement PSA)، لتكون مقنعة للمالكين (سواء كانوا شعوبا أم حكومات)، باعتبار أنهم المالكون الحقيقيون للنفط، طالما أنه في مكامنه بباطن الأرض، أما عند استخراجه وإنتاجه فأن الحكومة تملكه، ولكن للشركة المنتجة حصة فيه (أي ملكية الحكومة للنفط شكلية لأنها غير كاملة)، ولذلك يدعي البعض أن عقود المشاركة، تحقق الرضا السياسي للحكومة والرضا التجاري للشركات، وهذا من الأخطاء الخطيرة، فسياسياً نجد أن السيادة منقوصة، لاشتراك الشركات بالملكية. وتجارياً تأخذ الشركات نسباً من الأرباح لسنوات طويلة جداً، مع تزايد كميات ومبالغ أرباحها بازدياد وارتفاع أسعار النفط.

الجزء السابع



الشركات الأجنبية
والهيمنة على نفط العراق

الجزء السابع

الشركات الأجنبية
والهيمنة على نفط العراق

تمهيد

للعراق تاريخ طويل مع الشركات النفطية الأجنبية، وهو تاريخ حمل معه الكثير من الاستغلال والنهب المنظم لثروة العراق، بالإضافة الى دورها في الضغط على الحكومات الوطنية، متى ما بدأت هذه الحكومات بمراجعة أوضاع صناعتها النفطية لصالح تعظيم عوائدها، للإيفاء بالتزاماتها المجتمعية، لاسيما وأن النفط في العراق ظل قاطرة الاقتصاد ويساهم بأكثر من (90٪) من العوائد النقدية الأجنبية، التي يتم توظيفها في جهود التنمية الاقتصادية.

لقد كان للشركات النفطية البريطانية والأمريكية بالذات، دور مهم في عرقلة أية مجهودات حقيقية لتعديل الاتفاقات المبرمة معها، إلا تحت ضغوط كبيرة وجولات من المفاوضات، لأن الشركات لا تريد التفريط بأي نسبة من أرباحها، فمستويات النهب

المنظم الذي تم تحت ضغوط الهيمنة التي مارستها بريطانيا وأمريكا على حكومات البلدان النفطية ومنها العراق، تبعاً لما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

بيد أن بدايات التحرك نحو زيادة عوائد النفط بدأت بما سمي (تنفيق الريع)، ثم تبعها بعقود (مناصفة الأرباح)، وهذا تم بطريقة الاستحثاث، فقد حملت فنزويلاً عام 1948 لواء مناصفة الأرباح ثم لحقت بها الدول الأخرى، إلا أن المرحلة التي شكلت مفصلاً في العلاقة مع الشركات النفطية الأجنبية في العراق، جاءت بعد ثورة 14 ـ تموز 1958، وتبني الزعيم عبد الكريم قاسم نهج تحرير الثروات النفطية العراقية، فأصدر في 12 كانون الأول 1961 قانون رقم (80)، الذي أضحى المثابة الأولى والمرتكز للحد من سلوك الشركات الأجنبية، عندما حرر (99.5٪) من الأراضي العراقية من هيمنة الشركات، وأسس لمرحلة جديدة للاستثمار الوطني عبر تأسيس شركة النفط الوطنية، بل لا نغالي إذا ما قلنا أن أي تأميم لاحق، لا يمكن أن يكتب له النجاح لولا صدور قانون (80). فقد وفر هذا أولى مستلزمات النجاح للتأميم عام 1972.

لقد شكلت السيطرة الأجنبية على النفط عبر الشركات، إرثاً بائساً ورسخ في الذهنية العراقية إدراكاً ذا سمة سلبية عن الدور الذي لعبته هذه الشركات في إجهاض تنمية الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة الى دورها السياسي غير المنظور.

المبحث الأول

خلفية دور الشركات النفطية الأجنبية في العراق حتى تأميم النفط

يعود تاريخ الاهتمام بالنفط العراقي الى عام 1888، من خلال شركة سكة حديد الأناضول، والتي استطاعت الحصول على حق البحث والتنقيب عن النفط في الأراضي العراقية بجانب خطوط السكك الحديد. وبالنظر لما توصلت اليه الفرقة المكلفة بالبحث عن النفط من إمكانات نفطية كبيرة، مقارنة بجميع المواقع الأخرى في الدولة العثمانية والتي جرى استطلاعها والتنقيب فيها، حتى بدأ العراق يصبح موضع اهتمام جيو ـ استراتيجي كبير، للدول الأوربية الباحثة عن النفط لمجاراة الولايات المتحدة الأمريكية التي حمل النفط جزءاً مهماً من تطورها التكنولوجي السريع، وتعدُّ المانيا ممثلة (بالبنك الألماني) وانكلترا (شركة وليم دارسي)[*] التي حصلت على حقوق وامتيازات للبحث عن النفط في إيران، بجانب أمريكا (مؤسسة أمريكان ستيديكيت)، وهولندا (شركة شل)، طلائع الشركات والمؤسسات المهتمة بنفط العراق آنذاك.

ومن أجل عدم التفريط من أي طرف بغنيمة النفط العراقي، وإبعاد التنافس فيما بينها، توصلت الشركات الألمانية والانكليزية والهولندية الى صيغة الائتلاف فيما بينها لتشكيل شركة مساهمة تحت اسم (شركة النفط التركية) في 28 ـ 6 ـ 1914، والتي حصلت في العام نفسه، من الحكومة العثمانية على حق استغلال الثروات الهيدروكاربونية المستكشفة والتي سيتم استكشافها مستقبلاً، في ولايات العراق وبخاصة ولاية بغداد والموصل، لكون سكة الحديد ممتدة من بغداد الى اسطنبول. فيما تم منح السيد كولبنكيان الهولندي الأرمني ما نسبته (5٪) (جدول ـ 12) من أسهم الشركة، نظراً لجهوده ودوره التفاوضي من أجل الحصول على الامتياز من الحكومة العثمانية.

ومع اشتعال أوار الحرب العالمية الأولى ما بين الدول الأوربية حصراً، لفض الصراع فيما بينها على تولي الزعامة العالمية، بعدما ظهرت علائم وهن الإمبراطورية العثمانية، والتنافس فيما بينها على مشاركة بريطانيا في استعمارها لبلدان العالم غير الأوربي، ظهر واضحاً التطلع الألماني صوب العالم وبالضد من بريطانيا، وخسارتها الحرب وخروج حلفاء بريطانيا منتصرين، تمت مصادرة المصالح الألمانية من قبل الحكومة البريطانية، كما أن مؤتمر (سان ريمو)، الذي انعقد في نهاية الحرب، قد وضع العراق تحت الانتداب البريطاني من ناحية، وقرر مصير نفط العراق من ناحية أخرى.

جدول (12)

حصص واسهم الشركة التركية

الشركة	النسبة ٪
الانكليزية ـ الفارسية	50
الملكية الهولندية	20
البنك الألماني (deutsche bank)	20
الأرمني كولبنكيان	5

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على: حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة السياسة الاقتصادية، دار الرشيد للنشر ـ بغداد، 1979، ط1، ص94، وجاك دول ونايجان ميشيل شاربيه، الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمه محمد سميح السيد، 1987، ص21.

في عام 1922، وعلى خلفية توقيع المعاهدة العراقية ـ البريطانية، تقدمت شركة النفط التركية، التي أصبحت تمثل المصالح النفطية الانكليزية والفرنسية بطلب الحصول على الامتياز، استناداً إلى وعد سابق من السلطة العثمانية، وعلى الرغم من عدم اعتراف الحكومة العراقية بهذا الوعد، لكنها عادت واعترفت به، نظراً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت البلاد من ناحية، والضغوط الشديدة التي مارستها الدول الاستعمارية الأم لشركة النفط التركية، وقد أفلحت هذه الشركة في 14 ـ 3 ـ 1925 بالحصول على عقد امتياز للنفط، ولتبدأ بذلك مرحلة جديدة في حياه البلاد النفطية.

ويعد 14 ـ 3 ـ 1925، يوم منح أول امتياز نفطي في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، فقد جرى فيه التوقيع على أول عقد امتياز لاستثمار النفط في العراق بشروط مجحفة جداً، ومن هذه الشروط: [1]

1. منح شركة النفط التركية (نفط العراق فيما بعد) حق البحث والتنقيب والاستخراج والتصدير.

2. حددت منطقة الامتياز جميع أنحاء العراق، عدا ولاية البصرة والمنطقة المحولة(**).

3. يمتد زمن الاتفاقية الى (75) سنة، وبانتهائها تؤول المنشآت النفطية على الأرض الى الحكومة العراقية.

4. تتخذ الشركة من لندن مقراً لها على أن يرأسها بشكل دائم شخص بريطاني.

5. تخصص الحكومة العراقية خلال 4 سنوات من نفاذ الاتفاقية (24) قطعة مساحة كل منها (20) كم2 باستثناء ما اختارته الشركة، وتعرضها للمنافسة بين الشركات والأفراد، وهذا الشرط لم تعترف به الشركات المستغلة حتى صدور قانون رقم 80 لسنة 1961.

6. تتعهد الشركة بدفع مبلغ قدره (4) شلن عن كل طن نفط خام مصدر ولمدة 20 سنة.

فضلاً عن جملة اشتراطات إضافية،[2] تتنافى مع الأعراف الدولية ومع مبادئ العلاقات الدولية كونها عقدت ما بين طرفين غير متكافئين، ومن المؤكد أنها ستكون في غير صالح الطرف الأضعف وهو العراق، كونه بلد محتل من قبل بريطانيا، وإن كان تحت مسمى آخر، وهو ما دعا البعض من أطراف حكومة الانتداب الى الاستقالة، من مثل رشيد عالي الكَيلاني وزير الداخلية، ومحمد

رضا الشبيبي[3]. وهو الحال ذاته يتكرر في العقود الحالية وإن كان بصيغة أخرى.

وفي الجانب الاقتصادي والفني فقد تم منح الشركات إعفاءات ضريبية عالية، في حين كان عائد الحكومة ما يساوي (4) شلنات عن الطن الواحد، وليس عن البرميل المنتج.[4]

وباشرت الشركة بإجراء التحريات عن التكوينات للعثور على النفط بكميات تجارية بتاريخ 14 ـ تشرين الثاني من عام 1927، في حقل كركوك، وبالتحديد في بئر بابا كركر، ونظراً لقرب المكمن النفطي من سطح الأرض فقد تفجر النفط خلال عملية الحفر، وبمعدل تدفق بلغ (55 ـ 50) ألف برميل يومياً، وهو معدل تجاري واقتصادي، يسمح للشركة بتغطية التكاليف والعوائد. إلا أن الشركة وبدافع الانتفاع وتعظيم عوائدها في ظل خاصية النفط العراقي، الذي ينماز بقربه من سطح الأرض وإنتاجيته العالية وانخفاض تكاليفه الحدية بشقيها الثابت والتشغيلي، فقد عمدت على الضغط على الحكومة العراقية بحجة عدم اطمئنانها للاتفاقية، لاسيما وأن مساحة الامتياز تعد صغيرة مع تأكد الشركة أن الحقل كبير، وهناك آبار أخرى ذات جدوى اقتصادية وتجارية، ومن الممكن أن تخسرها الشركة لصالح الشركات الأمريكية المنافسة والتي تتربص بالشركات البريطانية. لهذا لم تباشر الشركة بتصدير النفط خلال المدة المتفق عليه لأسباب بحسب رؤية الشركة هي:[6]

1. لم تشكل الاتفاقية مصدر اطمئنان للشركة لأن المساحات

المخصصة لها (192) ميلاً مربعاً، وهذا أقل من المساحة المـناسبة لتغطية الحقول المتوقعـة في كركوك، بجانب إمكانية حرمانها من توسيع نطاق نشاطها، لصالح شركات أخرى، لهذا اعتمدت مبدأ المماطلة وهو أسلوب معتمد في سلوك الشركات، ودفعت بريطانيا، الدولة الراعية للشركة والمتحكمة في العراق، لإلغاء سياسة الباب المفتوح(***) ونظام القطع.

2. نشوب خلاف بين الفرنسيين والانكليز بعد اكتشاف النفط، فيما يخص مسلك أنابيب تصدير النفط، والذي أرادته بريطانيا أن يكون كركوك ـ سوريا ـ لبنان (طرابلس)، وهو ما عارضته فرنسا وجعله كركوك ـ سوريا، تبعاً للتكاليف المقدرة والمسافة، والتي هي أقل بكثير من المسلك الذي اختارته بريطانيا، ولاستفادة فرنسا من رسوم المرور والتحكم بالتسويق.

تحت هذه الترتيبات التي تمت بين بريطانيا وفرنسا، وإغفال مصالح أمريكا الدولة الداخلة بقوة الى ميدان التنازع على المصالح، اندفعت الشركات الأمريكية بدعم من حكومتها، وتحت ضغط انتزاع الموصل من بريطانيا، وجرى إجبار الشركات البريطانية على الرضوخ للمفاوضات السرية بغية تعديل أوضاع الاستثمار النفطي في العراق لصالح منح الشركات الأمريكية حصة من كعكة النفط العراقي، لذلك تم استبدال تسمية شركة النفط التركية الى شركة نفط العراق في عام 1929، لذلك أضحت حصص الأطراف (جدول ـ

13)، بنسب متساوية حددت بـ (23.75٪)، مع إعطاء حصة محددة الى كولبنكيان بنسبة (5٪).

وبذلك حصلت أمريكا على حقها من النفط على خلفية خروجها من الحرب العالمية الأولى كواحدة من القوى الكبرى في العالم وخروجها من عزلتها، ونتيجة للضغط على بريطانيا حصلت الشركات الأمريكية على حصة من أسهم الشركة التركية، بموجب اتفاقية الخط الأحمر(****).

جدول (13)

حصص المساهمين في شركة نفط العراق

الشركة	الحصة ٪
شركه النفط الانكليزية ـ الساكسونية	23.75
الشركات الفرنسية	23.75
شركة استثمار الشرق الأدنى	23.75
شركة دارسي للاستكشاف	23.75
كالوست كولنبنكيان	5

المصدر: حكمت سليمان، نفط العراق، دراسة سياسية اقتصادية، دار الرشيد للنشر، 1979، ط1، ص130.

هيأت الشركات المكونة لشركة نفط العراق، الأجواء لتعديل اتفاقية عام 1925، وبما يتواءم مع روح اتفاقية الخط الأحمر، فنجحت في عام 1931 في إجراء التعديل، مستغلة ظروف الأزمة الاقتصادية التي سادت (الدول الأوربية) بشكل خاص آنذاك، إضافة الى مساومة بريطانيا العراق بالدخول إلى عصبة الأمم المتحدة

مكافأة له على هذا التعديل، الذي وسع من رقعة أراضي الامتياز لتشمل (32) ألف ميل مربع بعد أن كانت (192) ميلاً مربعاً فقط.

على الرغم من ذلك عملت هذه الشركات تدرّجاً، باتجاه الاستيلاء على جميع الأراضي في العراق مستغلة ظروف وطبيعة قدراته الاقتصادية، وثقلها السياسي آنذاك، من خلال الحصول على امتياز ثانٍ هو امتياز شركة نفط الموصل، تلكم الشركة التي أنشئت في لندن، للحصول على امتياز نفطي في العراق وتدعى (British Oil Field Development) الشركة البريطانية لتطوير حقول النفط ووزعت أسهمها كما في جدول ـ 14.

أي أن البريطانيين هم أصحاب السيادة فيها، وتم تغيير اسمها إلى شركة استثمار البترول البريطانية، وحصلت على امتياز للنفط في الموصل غرب نهر دجلة، لكن طلبها رفض في المرة الأولى كون البلاد ملتزمة مع شركة النفط التركية، على وفق بنود اتفاقية عام 1925، غير أن هذه الشركة حصلت على الامتياز عام 1932، بعد محاولتها مع عصبة الأمم المتحدة، على اعتبار أن امتياز شركة النفط التركية أضحى ملغياً بعد تعديل اتفاق عام 1925، وتسمية هذه الشركة[7] باسم شركة نفط الموصل المتحدة، ومن أهم البنود[8] في اتفاقية الامتياز:

1. منطقة الامتياز محددة بغرب دجلة شمال خط العرض 33 درجة وحدود سوريا غرباً والحدود التركية شمالاً أي المساحة قدرها (117.400) كم2 تقريباً وتعادل (26.7٪) من إجمالي مساحة العراق.

2. الإيجار السنوي (100.000) جنيه لهذا الامتياز جنيه ذهب، ويزداد بواقع (25.000) ألف جنية كي يبلغ (200.000) جنيه ذهب.

3. يتحتم على الشركة مد خط أنبوب تصديري بطاقة مليون طن.

4. قيمة الريع (Rent) النفطي (20٪) من النفط الخام عند فوهة البئر للحكومة العراقية، وفي الحقيقة لم تكن كذلك بل التسويف والمماطلة مع الشركات أنقص النسبة إلى (12.5٪)، ولم يتم تنفيق هذا الريع حتى عام 1964.

5. الشركة ملزمة بدفع (4) شلنات ذهباً عن كل طن نفط مصدر.

6. مدة الامتياز (75) سنة.

جدول (14)

أسهم الشركات المؤلفة لشركة نفط الموصل

الجماعة	النسبة ٪
الانكليزية	50,55
الإيطالية	25,45
الألمانية	12
السويسرية والفرنسية	12

المصدر: محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل، 1979، ط1، ص90.

امتياز أخر حصلت علية شركة نفط خانقين، وهي فرع من شركة دارسي في 24 ـ أيار ـ 1926، وقد حددت مناطق نفوذ هذه

الشركة في أراضي النفط خانه والواقعة بين خانقين ومندلي القريبة من الحدود الإيرانية، والمعروفة بالأراضي المحولة وتبلغ مساحة هذا الامتياز (2080) كم2 أي نحو (0.5٪) من إجمالي مساحة العراق، وحددت شروطها بما هو مشابه لما سبقتها من اتفاقية خاصة، فيما يتعلق بمدة الامتياز بـ 75 عاماً، وقد تلخصت مهمتها باستثمار النفط الموجود في منطقة امتيازها، وتكريره بمصفى بالقرب من خانقين، وبيعه إلى شركة نفط الرافدين[9] المحدودة، وهي شركة فرعية تابعة لشركة نفط العراق. هذا وقد اشترت الحكومة العراقية هذه الشركة عام 1959، بعد أن أخلت بشروط الاتفاق، وخصوصاً المادة (12) من الاتفاقية المعقودة بينهما وبين الحكومة العراقية عام 1958، والتي تتلخص برفع حجم الإنتاج إلى (2) مليون طن سنوياً.

في عام 1938 حصلت شركة نفط البصرة على امتياز للنفط في جنوب العراق، بعد دراسة تقرير سري لخبراء شركة نفط العراق يخص هذه المنطقة الغنية بالنفط، وهذه الشركة عبارة عن شركة فرعية تابعة لشركة نفط العراق، لتكون أرض البلاد كلها تحت قبضة الشركات الاحتكارية وبالذات شركة نفط العراق،[10] أما ما تتضمنه هذه الاتفاقية فكما يلي:

- مساحة الامتياز تبلغ نحو (227.400) ألف كم مربع أي نحو (45٪) من مساحة العراق.
- تلتزم الشركة بدفع إيجار سنوي قدره (200.000) جنيه ذهباً لحين الشروع بالتصدير.

من خلال ما تقدم سابقاً، نلحظ أن السمة الغالبة للسياسة النفطية بجوانبها الإستخراجية والتوزيعية والتكريرية متركزة بيد الشركات الأجنبية، مع غياب الدور الوطني، وهذه تعد طبيعية في ظل الدور الذي لعبته الشركات الأجنبية، فهي التي تقوم بوضع هذه السياسات وتنفذها.

وبسبب من غياب الوعي القانوني، ونقص الخبرات الاقتصادية في العراق، مقابل القدرة المالية والاقتصادية والفنية لشركات للدول الاستعمارية، مدعمة بضغط سياسي وهيمنة على صنع القرارات واتخاذها، فإن الثروة النفطية كانت تدار بصورة مطلقة من قبل الشركات الأجنبية، ومن أهم مزيات هذه الاستثمارات[11]:

1. الحق المطلق للشركات الأجنبية في البحث والتنقيب والاستخراج والتكرير والتوزيع.
2. ضخامة مساحة مناطق الامتياز، فقد غطت امتيازات تلك الشركات إجمالي مساحه العراق، حتى قرار رقم (80) عام 1961.
3. تميزت بطول المدة، لكي تستأثر الشركات الأجنبية بنصيب اكبر من الأرباح، من دون الاهتمام بأية اعتبارات أخرى، وهذا كان القاسم المشترك الأعظم لكل الامتيازات النفطية.
4. العائدات، لم يحظ أهل النفط بأكثر من (4) شلنات ذهباً عن كل طن نفط ينتج من أراضيهم، تمت زيادتها الى (6) شلنات عام 1931، بحيث لأتقل عن (400.000) جنيه إسترليني كحد أدنى، بينما استحوذت الشركات على أضعاف مضاعفه من الريع النفطي.

5. إدارة الامتياز ورقابة الدولة على نشاط الشركات، توسمت جميع الاتفاقيات المعقودة خلال هذه المرحلة على عدم السماح لدول النفط بالإشراف الفعلي على أعمال الشركات النفطية الأجنبية.

6. تجاهلت الشركات عملياً ما نصت عليه اتفاقيه سان ريمو[12] فيما يخص حق العراق حكومة أو أفراداً بنسبة (20٪) من أسهم الشركات.

لقد أفرزت الحرب العالمية الثانية ظروفاً جديدة نتيجة ارتقاء أمريكا سدة القيادة للمنظومة الغربية وبروز الاتحاد السوفيتي، وشيوع مفاهيم التحرر والاستقلال، والتخلص من إرث مرحلة الاستعمار وصعود قوى سياسية تبنت نهج وطنية متوزعة مابين دينية وليبرالية ويسارية (ماركسية) وقومية، وشعور المجتمعات بالغبن والظلم من سياسات الدول الغربية وسلوك الشركات النفطية، بجانب التنافس ما بين الشركات النفطية الأمريكية التي تتكئ على مصدرين للقوة هما:

1. القوة الأمريكية الناهضة على خلفية الانتصار في الحرب العالمية الثانية.

2. قوة الصناعة النفطية والخبرة التي تراكمت منذ عام 1858.

بالإضافة الى كل ذلك، وفي إطار إحراج مواقف الشركات البريطانية ودفعها رويداً رويداً، خارج السيطرة على نفوط دول الشرق الأوسط، اعتمدت الشركات الأمريكية مبدأ مناصفة الأرباح، وإقدام حكومة مصدق في إيران عام 1951 على إلغاء معاهدة النفط الإيرانية

البريطانية، وعقد اتفاقية مناصفة الأرباح في الكويت، هذه الأحداث خلقت ظروفاً مواتية لترفع درجة المطالبات الرسمية والشعبية في بلدان النفط نحو زيادة الإنتاج والأرباح، وتعديل الاتفاقات المجحفة التي عقدتها الشركات مع حكومات الدول النفطية.

ولم يقتصر الأمر على تعديل الاتفاقات، بل ذهبت القوى السياسية المناهضة للانتداب البريطاني في العراق، الى الطلب من نوابها طرح موضوعة التأميم للنفط العراقي من خلال لائحة أعدت لذلك بتاريخ 25 ـ آذار ـ 1951، فيما حفز قانون النفط في فنزويلا (قانون الضريبة الإضافية) عام 1948، الى طلب بعض النواب تشريع قانون للنفط في العراق، للحصول على (50٪) من الدخل الصافي.[13] لاسيما وأن حصة العراق من عوائد النفط بموجب الامتيازات المعقودة مع الشركات، هي (4) شلنات، أو ما يعادل (200) فلس لكل طن من النفط آنذاك، ثم أصبحت (6) شلنات أو (300) فلس في عام 1934.

ومذ بدأ تدفق النفط العراقي إلى البحر المتوسط ولغاية عام 1950، لم تتسلّم الحكومة العراقية سوى (100) مليون دولار، في حين كان صافي ربح الشركات للمدة نفسها هو (800) مليون دولار.

إزاء إحساس الشركات بحراجة الموقف اضطرت شركة نفط العراق وفروعها إلى التنازل، وعقد اتفاقية 3 ـ شباط ـ 1952، والذي يقضي بمناصفة الأرباح بينها وبين الحكومة، وهو ما انسحب على باقي الشركات النفطية العاملة في البصرة والموصل[14].

لقد شكل تعديل الاتفاقات مع الشركات النفطية وزيادة الإنتاج والأرباح، ازدياد عوائد العراق من النفط، وهو ما يؤشر لبدء الدور

الريعي للاقتصاد العراقي، إذا باتت عوائد الريع تؤدي دوراً مكملاً في الموازنة العامة للدولة، وفي ضوء ذلك يمكن توسيم السلوك العام بالسلوك الريعي.

من كل ذلك نستطيع القول أن جل المرحلة التي تعايش العراق في ظلها مع هيمنة الشركات على نفطه بالاتي:

1. تنصل الشركات من الاتفاقات المعقودة معها، من مثل عدم تسمية ممثل للعراق في مجلس إدارة نفط العراق.

2. إن مناصفة الأرباح لم تسر على كل العلميات النفطية من مثل التسويق والتكرير.

3. عوقت الشركات عمداً إمكان قيام صناعة نفطية.

4. لم تفتح الشركات النفطية اعتمادات في المصارف العراقية بالعملات الصعبة، ما حرم العراق من دعم ميزانه التجاري.

إن تجربة العراق مع الشركات النفطية (البريطانية ـ الفرنسية ـ الأمريكية) لم تكن تجربة متواضعة، بل هي تجربة امتدت من عام 1927 ـ 1975، ومرت بمراحل مختلفة، وقد لعبت هذه الشركات دوراً مكبلاً للسياسات الاقتصادية العراقية، بدءاً من مجلس الإعمار مروراً بالعهد الجمهوري الأول وانتهاءاً بعهد التأميم.

ويجمع الخبراء النفطيون والاقتصاديون والسياسيون أن تاريخ الممارسة النفطية للشركات، كانت معيقة أيضاً حتى لتطور القطاع الصناعي العراقي وتحديد اتجاهاته وقطاعاته، إذ كانت بريطانيا وتحت قناعة وضغط الشركات، لا تسمح للعراق بولوج التصنيع

الحقيقي، بل كانت تصر على أن للعراق مزية نسبية في الكثير من السلع الزراعية، ومن غير المناسب له أن يذهب الى التصنيع، حتى يبقى الاقتصاد مرتهناً للنفط ووحيد الجانب.

لقد نظمت اتفاقيات الامتياز أنماط العلاقة بين حكومة العراق والشركات النفطية العالمية (جدول ـ 15)، التي بموجبها تم منح الشركات حقوقاً شاملة للإنتاج والتصدير، وكذلك صلاحية تحديد مستويات الإنتاج والأسعار، في حين اقتصر دور الحكومة على تقاضي ضريبة عن الوحدة المنتجة المصدرة منه، هذا الأمر قاد إلى فقدان الحكومة إرادة التحكم بمسارات القطاع القائد في اقتصادها.

فمثلما تحكمت الشركات النفطية الكبرى (أكسون، شل، موبيل، تكساكو، غولف، ستاندر أويل أوف كاليفورنيا ـ شيفرون، البترول البريطانية، البترول الفرنسية) بنفوط البلدان المنتجة في دول العالم الثالث، فإن هذه السيطرة طالت ما يقارب (95٪) من أسهم الشركات العاملة بالعراق.

وبالنظر لضعف الإمكانات الذاتية لإنتاج النفط فقد اضطر العراق إلى الاعتماد بشكل كامل على الشركات، وحتى فيما يخص حجم الإنتاج والتسعير، ولم ترد آنذاك أية توجهات للدخول في صلب العملية النفطية، لأسباب تتعلق في جزء منها بالتخلف التكنولوجي من ناحية وتحت الضغط السياسي من ناحية أخرى، حتى عام 1961 التي تمثل بحق المحاولة الأولى للتوجه صوب التفكير الجدي في بناء صناعة نفطية وطنية في العراق عبر قانون (80)، الذي تمكنت بموجبه الدولة من إحكام سيطرتها على

الأراضي غير المطورة فعلاً، والتي شكلت (99.5٪) من الأراضي الخاضعة لامتيازات الشركات الأجنبية العاملة.

جدول (15)

تطور العلاقات مع الشركات النفطية في العراق (1904 ـ 2003)

السنة	الحدث
المرحلة الأولى	**الامتيازات النفطية**
1903	منح حقوق إلى الشركة الألمانية للبحث والتنقيب
1914	منح الامتياز إلى شركة النفط التركية
1925	اتفاقية امتياز شركة نفط العراق البريطانية المحدودة
1932	امتياز شركة نفط الموصل البريطانية المحدودة
1938	امتياز شركة نفط البصرة البريطانية المحدودة
المرحلة الثانية	**إنهاء عقود الامتياز وإبرام عقود الخدمة/ المجازفة**
1961	صدور القانون رقم 80 لتحديد مناطق الامتياز
1964	تأسيس شركة النفط الوطنية
1968	تأميم شركات نفط العراق والبصرة والموصل
1972	تأميم النفط العراقي وتأسيس الشركة العراقية للعمليات النفطية وإبرام عقد خدمة بتروبراس البرازيلية
1973	إبرام عقد خدمة (ongc)الهندية
المرحلة الثالثة	**إنهاء عقود الخدمة وإبرام عقود المقاولة والمساعدة الفنية**
1977 ـ 1979	إنهاء عقود (ongc) + إلف ايراب+ براسبترو
1980	إصدار الهيئة الفنية العليا لمشاريع تطوير الحقول
1980 ـ 1985	إبرام اتفاقيات مع الشركات العالمية بهدف إعداد دراسات لتطوير الحقول أو المساعدة الفنية
المرحلة الرابعة	**التفاوض مع الشركات الأجنبية**
1991 ـ 2003	التفاوض مع الشركات الفرنسية حصراً بصيغة المشاركة بالإنتاج
1994 ـ 1999	تطوير الصيغة العراقية للتطوير والإنتاج واستخدامها للتفاوض مع الشركات الأجنبية ـ إبرام عقد الأحدب مع شركة الواحة الصينية في عام 1997 ـ إبرام عقد غرب القرنة مع شركة لوك اويل الروسية في 1997

الحدث	السنة
ـ اعتماد صيغة جديدة: عقود تطوير على مبدأ إعادة الشراء ـ إبرام عقد استكشاف الرقعة رقم (8) مع شركة (ongc) الهندية 2001 ـ إبرام عقد تطوير حقل العمارة مع بتروفيتنام الفيتنامية ـ إبرام عقد استكشاف الرقعة (3) مع شركة برتامينا الاندنوسية 2002 ـ إبرام عقد تطوير حقل نور مع سوريا 2001، لم يصادق عليه ـ توقيع عقد استكشاف الرقعة (4) مع ستروي ترانس غاز الروسية 2003، لم يصادق عليه	2000 ـ 2003

المصدر: أحمد رحيم موسى، الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط مع إشارة خاصة للعراق الواقع والآفاق، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير 2009، ص115.

لقد مثل هذا القانون دلالة وخطوة أولى في إطار هدف استراتيجي بعيد لسياسة العراق النفطية، وهو تحرير الثروة الوطنية من السيطرة والاستغلال الأجنبي، ففي عام 1964 تم تأسيس شركة النفط الوطنية (**أنوك** ـ INOC)، لتنفيذ الأهداف العامة للسياسة النفطية الوطنية، ولم تكن هذه الشركة فاعلة الى عام 1967، إذ منحت الشركة حقوقاً شاملة لاستغلال وتطوير الاحتياطيات النفطية، ما مكن الشركة عام 1972 من إنتاج وتسويق النفط المستخرج من الحقول المشمولة بالقانون رقم (80) لعام 1961، وترتب على قرار تأميم النفط عام 1972 أيلولة النشاط النفطي استكشافاً وإنتاجاً وتصنيعاً وتسويقاً إلى شركة النفط الوطنية.

إن مصادرة هذا التاريخ التنازعي مع الشركات الاحتكارية من اجل ثروة المجتمع، تتجاوز فلسفة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ونعتقد بتواضع شديد أن ما تريد أمريكا أن تفرضه بهذه

السرعة على العراق، من المفترض أن يجري حسابه وفق المنطق الأمريكي ذاته، فطالما أن احتلال العراق قد كلف الموازنة الأمريكية ما لا يقل عن (700) مليار دولار أمريكي، وهو يستحق هذه التضحية لوجود مردود أعلى من هذه المبالغ، يكون حرياً بالحكومة والأحزاب السياسية أن تحسب عملية خصخصة النفط العراقي، التي تخجل الحكومة من أطلاق تعبير خصخصة عليها، وفق مبدأ الربح والخسارة (Cost/Benefit).

المبحث الثاني

تقادم البنية التحتية للقطاع النفطي العراقي

بدأت مرحلة تهالك البنية التحتية النفطية بالظهور شيئاً فشيئاً على خلفية الحرب العراقية ـ الإيرانية، كنتيجة طبيعية لتحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد حرب، وهو ما انعكس على توجيه الموارد المالية المتاحة نحو الإنفاق العسكري، كدالة أولى لاهتمام النظام السياسي، فقد تضررت منشآت حقن الماء، بالإضافة الى تردي نوعية المياه اللازمة لأغراض الحقن،[15] كما أن الحال ازداد بعد عام 1991 (جدول ـ 16) في ظل العقوبات الدولية، ومنع العراق من شراء التكنولوجيات النفطية أو التعاقد مع الشركات، وهو ما يظهر بوضوح في تراجع حجم الإنتاج النفطي في السنوات 1991 ـ 1995.

جدول (16)

إنتاج النفط وصادرات النفط العراقي خلال السنوات 1990 ـ 2003

السنة	الإنتاج ألف ب. ي	الصادرات ألف ب. ي	السنة	الإنتاج ألف ب. ي	الصادرات ألف ب. ي
1990	2.113	1.596	1997	1.384	747
1991	283	39	1998	2.181	1.418
1992	526	61	1999	2.720	2.131
1993	660	59	2000	2.810	0.040
1994	749	60	2001	2.593	1.710
1995	737	64	2002	2.127	1.495
1996	740	88	2003	1.378	387

المصدر: محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط3، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة، 2009 ص 298.

وقد تم البدء بأسلوب الحقن منذ عام 1992، إلا أنه تعاظم بعد عام 1996، نتيجة توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة والمسماة (النفط مقابل الغذاء)، إذ استلزم الأمر زيادة إنتاج النفط بناءاً على طلب العراق، للإيفاء بالمتطلبات الإنسانية وتمويل بعض أنشطة النظام السابق، فجرى الضغط باتجاه زيادة إنتاج النفط من خلال زيادة معدلات إعادة حقن النفط بعد تجريده من الغاز والوقود، وأنواع أخرى من المشتقات النفطية في الآبار وخصوصاً آبار كركوك، والحال ذاته جرى ولكن بمستوى أقل فيما يخص حقول الجنوب، ومن المناسب الإشارة الى أن معدلات الحقن وصلت الى مستويات حرجة.

إذ أن الإقرار على الحقن موضوعة فنية صرف، وليست موضوعاً سياسياً، فالانفلات في استخدام مزيج عشوائي لسوائل غير متجانسة من الوقود الثقيل في تراكيب غير متجانسة مع هذا النوع من الوقود، وبخاصة أن معدلات الحقن في بعض الأحيان في كركوك وصلت إلى حوالى (300) إلف برميل يومياً، وإن المزج العشوائي لسوائل مختلفة، وبشكل رئيس نفط البصرة والوقود الثقيل، وحقنها في تركيب مثل حقل كركوك واستمرار حقن هذه السوائل غير المتجانسة منذ عام 1992، وبمعدلات تباينت بين (100 ـ 300) ألف برميل يومياً، قد أدى إلى إلحاق إضرار كبيرة في مواصفات المكمن ومنها:[16]

- ارتفاع مستوى تماس النفط والماء في قبة أفانا.
- هبوط مستوى تماس النفط والماء في قبة بابا.
- هبوط نسبه الغاز للنفط (GOR) بالقرب من مناطق الحقن.
- توقف حوالى (20٪) من الآبار المنتجة.

وما يمكن الإشارة اليه، أن مظاهر تراجع واقع القطاع النفطي في العراق، وبخاصة في جوانبه الفنية مقارنة بالسنوات 1975 ـ 1990، من خلال الآتي:[17]

1. توقف الاستثمار في الصناعة النفطية، الأمر قد أدى إلى اندثار منشآت ومعدات هذه الصناعة، ناهيك عن عدم مواكبتها للتقدم التكنولوجي.

2. بلغ عدد الفرق الزلزالية العاملة قبل عام 1991 نحو (72) فرقة/ شهر، هبطت إلى فرقة واحدة/ شهر، فيما كان عدد الفرق الزلزالية العراقية (11فرقة) عام 1982 جدول ـ 17.

3. كان العراق يملك أكثر من (20) برجاً يعمل أكثر من نصفها بطاقم وطني، وانخفض العدد إلى (3) أبراج نفط، الأمر الذي انعكس سلباً على السلوك المكمني للحقول المنتجة، كون هذه الأبراج تستخدم في عمليات الإصلاح والإنعاش الخاص بالآبار النفطية.

جدول (17)

الفرق الزلزالية العراقية والأجنبية في العراق للسنوات 1979 ـ 1982

السنة	الفرق العراقية	الفرق الأجنبية	المجموع
1979	9	11	20
1980	10	10	20
1982	11	10	21

المصدر: قاسم إبراهيم سليمان، دور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ـ كلية الإدارة والاقتصاد، 1986، ص73.

Source: OPEC oil companies, Iraq, Inoc, bulletin, Vienna, march, 1985.p-29.

أما فيما يخص حال القطاع النفطي ومستويات الإنتاج خلال السنوات 1990 ـ 2003، ولما كان النظام السابق ينزع الى زيادة الإنتاج للحصول على موارد نفطية أكثر من العملات الأجنبية، دفعه الى الطلب من شركات إنتاج النفط في الشمال والجنوب، لزيادة فتحات الآبار المنتجة، بعيداً عن الاشتراطات الفنية، ما ترتب على

ذلك إلحاق أضرار مستدامة بالآبار النفطية، ناهيك عما توفره من ممكنات انهيار الآبار النفطية التي جرى حقنها أو التلاعب بقدراتها الإنتاجية.

فمن المعروف جيداً في الصناعة النفطية، أن هناك قسماً خاصاً لهندسة الإنتاج، ويمتلك المعلومات الخاصة بكل قدرات الآبار الإنتاجية واحتياطياتها، والمشكلات التي تعانيها، وما تم ملاحظته هو التجاوز على المعرفة الفنية لصالح الجوانب السياسية والرغبات الشخصية، بعيداً عن تقدير الاثار السلبية لتلكم القرارات على الواقع الإنتاجي، ففي المكمن النفطي هناك فتحة يسيطر عليها صمام للتحكم في جريان النفط الخام، ويقوم القسم الهندسي بتنظيم مقدار هذه الفتحة بما يتناسب مع واقع (حال) المكمن، ومن دون ذلك تترتب على التغيير كلفة اقتصادية كبيرة جداً، وسيتطلب إعادة واقع المكمن الى طبيعته الاعتيادية، إمكانات هندسية وتكنولوجية ومالية، ويمكن بيان تلكم الاثار على النحو الآتي:

الحالة الأولى (زيادة فتحة المكمن): زيادة هذه الفتحة سيؤدي إلى زيـادة تدفق الماء مع النفط، ومن ثمّ فإن هذا المـاء من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تشقق المسامات الخاصة بالقشرة المنتجة للنفط، وهو ما يعني وبالحتم، إنقاص عمر المكمن النفطي، كذلك فإن وجود الماء في النفط، يؤدي إلى تآكل بطانة الأنابيب الناقلة للنفط الخام الخاصة بالآبار، وهو ما يسمح لاحقاً بتدفق المياه المالحة التي عادةً ما تكون موجودة تبعاً لجيولوجيا الأراضي العراقية على

عمق (800) متر. كل ذلك من شأنه أن يوفر ممكنات انهيار الآبار النفطية التي جرى حقنها أو التلاعب بقدراتها الإنتاجية.

الحالة الثانية (تقليل فتحة المكمن): أما عمليه تقليلها (أي الفتحة المنظمة لجريان النفط الخام في رأس البئر علي شجرة البئر)، فستؤدي إلى زيادة خروج الغاز على حساب خروج النفط الخام، وبذا فإن بقاء النفط الخام هنالك ليس في صالح المكمن، بسبب لزوجه النفط الخام العالية التي ستؤدي إلى انسداد القشرة المغذية للنفط الخام.(18)

وبسبب من تراكم المشكلات في القطاع النفطي، وانغلاقه إزاء ما يحصل من تطور تكنولوجي في أساليب الاستكشاف والحفر والإنتاج والصيانة، بجانب أساليب الإنتاج المتعسفة والبعيدة عن العقلانية المفترضة، فقد بدأت علائم تراجع ممكنات هذا القطاع، وبما يتناقض مع الاحتياطيات النفطية الكبيرة والتي تتطلب جهازاً إنتاجياً كبيراً وكفءاً، وعلى واقع هذه الأوضاع ازدادت كلفة إعادة إعمار هذا القطاع، ومعالجة الاختناقات التي يعاني منها قطاع النفط العراقي للإرتقاء بأدائه وزيادة الإنتاج لتمويل إعادة إعمار العراق بعد الحروب والاحتلال، ومثلما جرى الاختلاف في تقدير كلفة أعمار العراق، فقد انسحب ذلك على تقدير كلفة تطوير هذا القطاع ولكن بصورة مختلفة، ففي ما يخص كلفة إعادة أعمار العراق بعد تدميره من قبل أمريكا وحلفائها في عام 1999 و2003، ضللت الإدارة الأمريكية عبر وزير الدفاع (رامسفيلد) العالم حول الكلفة الحقيقية، وقدرتها عند (56) مليار دولار، وهو تقدير

منخفض جداً، بينما جرى تقدير متطلبات تطوير قطاع النفط العراقي بما يقارب (96) مليار دولار (جدول ـ 18)، وهذه مفارقة غريبة في أن يكون تقدير كلفة قطاع واحد أكبر من كلفة إعمار وتطوير بلد بأكمله، وفي هذا أرادت أمريكا تضليل العالم من جهة، وتعجيز العراق عن إمكانية اعتماده على رؤية وطنية خالصة في بناء قطاعه النفطي، حتى يصبح مضطراً للاتكاء على الشركات النفطية الاحتكارية في ذلك.

جدول (18)

تقديرات وكالة الطاقة الدولية لحجم الاستثمارات

في قطاع الطاقة 2004 ـ 2030) مليار دولار

العراق	2004 ـ 2010	2011 ـ 2020	2021 ـ 2030	2004 ـ 2030
الصناعة النفطية	7	20	33	59
الاستكشاف والإنتاج	4	16	30	51
تحويل الغاز إلى سائل	0	0	0	0
التكرير	3	3	3	8
صناعة الغاز الطبيعي:	0	4	6	11
الاستكشاف والإنتاج	0	1	3	5
الصناعة اللاحقة	0	3	3	6
الكهرباء	9	7	10	26
توليد الطاقة	5	3	5	12
النقل	1	1	2	4
التوزيع	3	3	4	9
الإجمالي	16	31	50	96

SOURCE: IEA, World Energy Outlook, 2005 Middle East and North Africa.

فيما جاءت تقديرات (وزارة التخطيط) لتطوير القطاع النفطي (جدول ـ 19) وبلوغ مستويات الإنتاج المناسبة لقدرات العراق، تسويقياً، على وفق القدرات المتزايدة، بحيث يمكن تأمين الإمكانات المالية في جزء منها من الموازنة العامة للدولة، بالإضافة الى الاستدانة الخارجية.

جدول (19)

تقديرات وزارة التخطيط للكلف الاستثمارية

النفطية (2007 ـ 2010) مليار دولار

اسم المشروع	السنوات			
	2007	2008	2009	2010
مشاريع استخراج النفط	4.7	4.8	5.2	5.3
مشاريع تطوير حقول الغاز	0.45	0.5	0.55	0.5
مشاريع معالجة وتعبئة الغاز	0.5	0.5	0.5	0.5
مشاريع تصفية النفط	1.25	1.35	1.4	1.5
مشاريع خطوط الأنابيب	0.7	0.7	0.8	0.8
مشاريع إدامة الإنتاج من الحقول المنتجة الحالية	0.5	0.5	0.5	0.5
مشاريع إدامة الإنتاج في القطاع التحويلي	0.2	0.25	0.2	0.3
مشاريع الاستكشافات النفطية	0.1	0.1	0.1	0.1
المجموع	8.4	8.7	9.3	9.6

المصدر: كمال البصري، صناعة النفط العراقية والحاجة إلى تشريع خاص، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، العدد 20، السنة بلا، ص 48. وكذلك، رحيم حسوني زيارة سلطان، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1951 ـ 2008)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد ـ كلية الإدارة والاقتصاد، 2010، ص 26.

من الجدول أعلاه، ومن طبيعة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مفصل النفط في العراق، فإنه كان من الممكن أن يتم الإقرار على تأمين المصادر المالية من الخارج، سواء بطريقة ثنائية أم غير ذلك، بضمانة الاحتياطي النفطي العراقي، وهو ما يجعل أكثر البلدان وبخاصة الحديثة التصنيع، مستعدة لتقديم مختلف الامتيازات للعراق، لضمان الحصول على الإمدادات النفطية المضمونة، طالما أن جميع دول العالم تدرك جيداً أن حروب العالم القادمة هي حروب الموارد بامتياز.

وأمريكا وحليفتها بريطانيا لم تترك موضوعة النفط العراقي خارج تأثيرهما أو سيطرتهما معاً، حتى وإن حصلت بعضٌ من شركات الدول الأخرى على حصص من النفط العراقي، إلا أن هذا لن يكون بمنأى عن السيطرة طالما أن أمريكا ـ بريطانيا، هما اللاعبين الأساسيين لرسم المشهد العراقي حالياً ومستقبلاً، بالإضافة الى وجودهما بشكل خفي وراء كل الإجراءات الاقتصادية.

كما أن الشركات النفطية لا يمكن أن تعمل في العراق من دون توافر حماية لها، في ظل هيمنة القوات الأمريكية على المشهد العراقي، بصفتها قوة احتلال ولاعب أساس في المتغير الأمني، لذلك يمكن لأمريكا أن تعصف بأوضاع أية شركة لا تتعاون معها حتى وإن كانت روسية أو صينية، كما لا يمكن لأية شركة أن تكون معتمدة في توفير أمنها على القوات الأمنية العراقية، وأن تستعين بشركات أمنية دولية، من دون موافقة أمريكية.

وعلى وفق ذلك لا يمكن أن تكون الأوضاع بعيدة عن التأثير الأمريكي، ولا نعتقد أن قطاع النفط والغاز، سيكون خارج هذا التأثير، وهو ما سوف يَسِمُ كامل المرحلة من عام 2011 ـ 2035، وهي مرحلة منح الامتيازات، القابلة للتمديد لفترات أخرى.

وما يتضح من جملة الإجراءات المراد لها أن تطبق، هو فقدان العراق الفرصة التي تهيأت في عقد السبعينات من القرن الماضي، في قيام صناعة نفطية وطنية بمعزل عن الشركات وآليات استغلالها.

المبحث الثالث

الاستثمار ومصالح الشركات
في العراق بعد الاحتلال

إن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ليست جديدة، فقد ظهرت منذ أواسط القرن التاسع عشر، عندما قامت الشركات الأميركية باستثمار أموالها في بريطانيا، ولقد شهدت تطوراً كبيراً بعد ظهور المديونية العالمية وفشل سياسة الإقراض الدولي، وقد ظهر مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر في كتابات هربيرت فيز (Herbert Feis) عام 1930 لأول مرة.

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) (من حيث الزمن) بأنه: (استثمار طويل الأجل يقوم به كيان ـ أفراد ـ أو مؤسسات أعمال ـ مقيم في اقتصاد البلد الأم على مشروع مقام في اقتصاد آخر في البلد المضيف). ويعرف الاستثمار الأجنبي (من حيث نوع الملكية) بأنه: (عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ذات علاقة طويلة الأجل

تعكس منفعة المستثمر الأجنبي الذي كون له الحق في إدارة مشاريعه من بلده أو بلد الإقامة الموجود فيه).

ونبتدئ الحديث عن الاستثمارات ومصالح الشركات بمقولتين تعبران عن الأبعاد الاقتصادية لاحتلال العراق:

الأولى: قول لويس ريتشارد المدير التنفيذي لمجموعة الحرب الأميركية (أن الناس باتوا يدركون بشكل متزايد **أن الحرب على العراق كانت بسبب النفط والربح والنهب**، وأن الربح من نفط العراق هو من أهم أهداف الشركات النفطية المتعددة الجنسيات التي تدفع باتجاه تلك الحرب).

الثانية: قول كريج موتيت الباحث في منظمة (بلاتفورم)، إن العقود التي يجري التفاوض بشأنها مع العراق حالياً باسم اتفاقات تقاسم الإنتاج، **تشكل الخيار الأكثر كلفة والأقل ديمقراطية للعراقيين**.

إن الاهتمام الأمريكي لم يكن وليد صدفة أو هي نزعة كاريزمية، اعتمدها بوش لغرض احتلال العراق والسيطرة علية سياسياً واقتصادياً، بل هو عمل مخطط له منذ زمن ليس بالقصير ويمثل هدفاً استراتيجياً استحوذ على الإدراك والمدرك الاستراتيجي الأمريكي معاً، لاسيما وأن الشركات الأميركية كانت تمتلك ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي في العراق (قبل التأميم)، وبعد التأميم تحولت الشراكة النفطية الأجنبية في العراق وبشكل محدود إلى شركات روسية وفرنسية[19].

إذ يقول هنري كيسنجر (**إن النفط العربي يمكن إن يعد نفطاً أمريكياً**) والبعض من الساسة الأمريكان يرى (**أن النفط العربي هو نفط أمريكي ولد في أرض عربية**)، وهو ما أسماه الكاتب الأمريكي روبرت تاكر (R.Tuker) في منتصف السبعينات (**الحلم الأمريكي في السيطرة على أرض الذهب**)، فالعراق (**هو أرض الذهب**) أو هو **قارورة العسل** كما يقول جون ماكين السيناتور الجمهوري الأمريكي، ومن اشد الداعين لفكرة احتلال العراق، فهو يوصّف **العراق بقارورة العسل التي سوف يتجمع حولها الذباب**، والمقصود بذلك (**الشركات الأمريكية**)، كما أن وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس تقول (**إن العراق يستحق بذل الدماء والأموال**).

ولا غضاضة فأن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأميركية على العراق وأفغانستان، والتي تدخل في صلب الإستراتيجية الأميركية الجديدة التي جاء بها المحافظون الجدد، هي (عنصر اقتصادي)، اندفعت أمريكا صوبها تحت ضغط اللوبيات اليهودية والنفطية ولوبي المجمع الصناعي ـ العسكري، لأن حروب القرن الجديد هي حروب الشركات كما يحلو للبعض نعتها، هذه الشركات هي مساهم أساس في صنع القرار السياسي ـ العسكري، بغية إفادة الشركات من التطلع الأمريكي عالمياً، العسكرية(*) منها والنفطية(**)، إلى الحد الذي يجعلها محور الاقتصاد العالمي مع منافسين يتم السعي لإضعافهم وتطويقهم عبر السيطرة على مناطق إنتاج النفط مباشرة، كل ذلك سيسهم إلى تحسين الوضع في مجمل الاقتصاد الأميركي، والى تمتين هيمنته العالمية.

لذا تسعى الولايات المتحدة الأميركية من خلال خصخصة القطاع النفطي والغاز في العراق، إلى جعل النفط العراقي حكراً لشركاتها في المقام الأول عبر عقود ملزمة، وبذلك تستعيد الشركات الأميركية وضعها السابق ما قبل التأميم، بل وبشروط أفضل من السابق، ويرجع اهتمام الولايات المتحدة الأميركية إلى أن احتياطي النفط العراقي يمثل ثاني أكبر احتياطي في العالم ـ كما اشرنا سالفاً، فضلاً عن خطط الولايات المتحدة الأميركية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها الإستراتيجية العليا، لاسيما الاقتصادية منها، عبر إضعاف أو إنهاك كل من إيران وسوريا، منطلقين من مقولة هنري كيسنجر من: (**إن من يتحكم بمنطقة الشرق الأوسط يتحكم بالعالم أجمع**)، والسيطرة عل صمامات الطاقة التي تتغذى عليها الدول الكبرى لاسيما الدول الأوربية واليابان.

ويبدو أن الولايات المتحدة الأميركية قد نجحت بالفعل في الوصول إلى أبعادها الاقتصادية من حربها على العراق، وذلك من خلال تكريس نهج الخصخصة والاستثمار في مجال تطوير القطاع النفطي والغاز، من خلال الدستور وتشريعات أخرى، فعلى مستوى الدستور العراقي الصادر في عام 2005، فقد أقرت لا مركزية السلطة في مجال عقود النفط، (وعرضها على الوزارة الاتحادية للتصديق)، ما فسح المجال إزاء الأقاليم، لاتخاذ قرارات من دون الرجوع إلى الحكومة المركزية وخصوصاً في مسائل الاستثمار في مجالات التنقيب والبحث والتطوير في الحقول النفطية، وهو ما حصل بالفعل في إقليم كردستان.

أما في ما يخص الاستثمارات في العراق فقد أسهم الاحتياطي النفطي العراقي الهائل، في أن يكون عاملاً رئيساً في إدراك التخطيط الاستراتيجي الأميركي ـ البريطاني لاحتلال العراق، وإن كان بشكل خفي غير معلن، لتأمين الاحتياطيات المستقبلية من الطلب على الطاقة لتحقيق الأمن النفطي، ولسد الحاجة الماسة له التي تتطلبها الآلة الصناعية الكبرى للمعسكر الغربي الرأسمالي المتقدم تكنولوجياً، إذ يفضل تأمينها عبر الاستثمارات الكبيرة لشركائها في هذا القطاع في العراق، لذلك يسعى أصحاب المشاريع والشركات الأميركية لأن يبقى العراق خاضعاً ولأقصى حد ممكن تحت السيطرة السياسية والاقتصادية، لا بل حتى عسكرياً من خلال التحكم في طريقة بناء القوات العسكرية العراقية، ومستويات تسليحها من خلال الاتفاقية الأمنية المبرمة بين الطرفين في أواخر عام 2008 وما سيتبعها.

وهناك تقارير أشارت منذ عام 2003، الى أن الشركات النفطية الأمريكية، أجرت اتصالات ومباحثات متبادلة بينها وبين رجال السياسة الأميركية واللاعبين الأساسيين فيها، حول الحصول على عقود استثمارية في الحقول النفطية العراقية، وتمت ملاحظة هذا التوجه للشركات الأميركية والبريطانية بوضوح حتى قبل احتلال العراق عندما تم تشكيل لجنة لقطاع النفط من العراقيين المعارضين للنظام السابق، كما نشرت جريدة (الغارديان) البريطانية في 14 تشرين الأول 2003، الدعوة التي وجهتها الحكومتان الأميركية والبريطانية إلى حوالي أكثر من (100) شركة معظمها نفطية ومصرفية، وأغلب هذه الشركات أميركية وبريطانية لمناقشة فرص الاستثمار في العراق.

بل إن ما رشح من هذه الوسائل وما سيظل سرياً لحين، تكشف أن ما يسمى عراقيون الخارج، قد شاركوا برسم مستقبل الأوضاع الاقتصادية في العراق قبل البدء باحتلاله، وقد شكلت لجان من (15) شخصاً لكل قطاع، وحظي قطاع النفط والغاز بأهمية كبرى في التحضير الأمريكي لاحتلال العراق، لذلك حققت لجنة النفط والغاز، أربعة اجتماعات لصوغ الخطوط الرئيسة للتعامل مع هذا القطاع، وجرى الاتفاق على تسليم معظم عقود هذا القطاع الى الشركات النفطية الأمريكية، والبعض الأخر الى الشركات البريطانية، وقد شارك من العراقيين في هذه الاجتماعات **إبراهيم بحر العلوم واحمد الجلبي**، وكلاهما عملا في هذا القطاع بعد سقوط النظام السابق، إذ استوزر **إبراهيم بحر العلوم لمرتين** في وزارة النفط، بينما شغل احمد الجلبي، **اللجنة المشرفة على النفط والغاز**.

ووصولاً إلى الاستثمار في مجال الطاقة ومصالح الشركات، فإن دول العالم كافة تسعى لِتوفير الطاقة لها بشتى الأساليب، سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة، وتمهد لتنفيذ خططها (بشأن الطاقة)، منذ فترة بعيدة قد تبلغ عشرات السنين، وأن ضعف إمكانات بعض الدول التي تملك النفط وفوضاها الإدارية وفسادها المالي وتخلفها التكنولوجي، وتبعيتها لغيرها، فتح المجال لشركات الدول الصناعية والمتطورة اقتصادياً وعلمياً، الى أن تنفذ إلى داخل هذه الدول المالكة للنفط، كيما تستثمر نفوطها عبر اتفاقيات وعقود طويلة الأمد، من مثل (اتفاقيات الامتياز)، لتؤمن

النفط لها بأسعار مناسبة، كما تحاول أن تخلق المنافسة الشديدة بين المنتجين، لتؤدي إلى انهيار أسعاره، كي تحصل على أعلى مردود مادي منه.

ومن أساليب النفوذ إلى الصناعة النفطية في بعض الدول المالكة للنفط، أن تقوم الأخيرة بتشريع قوانين استثمار النفط، التي تفتح الباب واسعاً إزاء الشركات التابعة للدول القوية والمتقدمة، كي تعمل بصورة قانونية عندها، وبذلك تحقق الدول المتطورة أهدافها، في تأمين النفط لها بأسعار متدنية، والتحكم بتسويقه لغيرها، بعد أن تدرس الأوضاع الاقتصادية والسياسية لتلك الدول، وكذلك التدخل حتى في الأمور النفسية والاستعدادات الشخصية لمن سيقومون بتشريع تلك القوانين.

ولقد كشف النائب الديمقراطي دينيس كيسينيش أنه ينوي التقدم بطلب إلى الكونغرس لإعادة النظر بالعواقب المترتبة على فرض جدول زمني على الحكومة العراقية لإجراء إصلاحات: أهمها سن قانون جديد يفتح الباب للشركات الأجنبية للاستثمار في مجال النفط، وقال لصحيفة نيويورك تايمز **(لا يجب على الولايات المتحدة أن تجبر العراق على فتح حقوله النفطية أمام الشركات الأجنبية كشرط لإنهاء الاحتلال)**[20].

وعلى وفق هذا التخطيط، فإنه بالإمكان الدخول لهذا القطاع الحيوي عبر ما يسمى بـ (الخصخصة)، وبالفعل فقد أعقب قرار الخصخصة بشهر واحد فتح باب الاستثمار الأجنبي في العراق، بعد

أن أعلن وزير المالية العراقي السابق كامل الكيلاني عن السماح بملكيه كاملة للأجانب في القطاعات المستثمرة كافة باستثناء الموارد الطبيعية، فضلاً عن مشاريع مشتركة، كما أكد القرار على معاملة الشركات الأجنبية العاملة في العراق على قدم المساواة مع الشركات الوطنية.

أولا: عقود التراخيص (الخصخصة الخجولة): قطاع النفط الخام

إن خطة احتلال العراق انطلقت من مقاولة النفط الكبرى، التي أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية في 21 ـ 2 ـ 2002، ووضعت هذه المقاولة تحت إشراف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAD)، وهذه استعانت بشركة بيرينغ بوينت لتنظيم عملية خصخصة الاقتصاد العراقي، وقد نشرت هذه الوثيقة المتضمنة لتفصيلات الإجراءات المراد اعتمادها في عراق ما بعد صدام، في موقع الانترنيت (BBC on line). وتحاول الشركات الأميركية والبريطانية أن تلعب دوراً قيادياً في صناعة النفط العالمية، ولتحقيق هدفها فهي تدرك أهمية السيطرة على النفط الخليجي والعراقي بصفة خاصة، وتأثير ذلك على قدرتها العسكرية والاقتصادية، لذا تسعى هذه الشركات أيضاً إلى تحجيم دور الشركات المنافسة أو على أقل تقدير حرمانها من الانفراد بالنفط العراقي، وليس أدل على ذلك من تصريح كينيث ديل المدير التنفيذي لشركة (شيفرون) الأميركية عام 1998 حين قال: (إن العراق يمتلك احتياطيات هائلة من النفط، وأتمنى أن يكون لشركة (شيفرون) حرية الولوج لهذا البلد والاستفادة من ثرواته النفطية).

وبالفعل فإن الإطاحة بنظام صدام الذي منع الشركات الأميركية والبريطانية، منح هذه الشركات مزية قوية في مواجهة الشركات المنافسة، وهو ما دفع ببعض خبراء النفط وهم ينتمون إلى مراكز الأبحاث الأميركية والعالمية، إلى توجيه تحذيرات من أن عقود النفط العراقية ستضع ثلثي احتياطيه بأيدي شركات أجنبية.

وبهذا الصدد قال ستيف كريتزمان مدير شركة (أويل تشيينج انترنشينل) الأميركية وهو أحد المشاركين بالتقرير: (**إن الأمر باختصار هو أن من سيربح السيطرة على النفط العراقي هو الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وشركاتهما النفطية**)، لذا أوصى أكثر من (40) من خبراء النفط والاقتصاد والشخصيات العامة من داخل العراق وخارجه لسن قانون للصناعات النفطية والاستثمار النفطي، وتأسيس شركة نفطية قابضة لتشارك فيها المحافظات كافة، وإعادة النظر بمواد الدستور العراقي خصوصاً بما يتعلق بالنفط، مع إعطاء أولوية لصناعة الغاز الطبيعي والصناعي المصاحب كأحد أهم الركائز في صناعة الكهرباء في العراق .

وتشير جميع المعلومات إلى أن هناك خطة بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية من جهة، ومجموعة من السياسيين العراقيين من جهة أخرى، على اتباع أسلوب العقود الطويلة الأجل مع الشركات النفطية ما يحول دون تدخل المحاكم والرقابة الديمقراطية أو البرلمان على هذه العملية فيما بعد، لأنها تكون قد تمت من حكومة منتخبة ومصادق عليها من برلمان منتخب.

ويوضح تقرير نشره معهد بلاتفورم (Platform)[24] ليدعم

ويؤكد وجهة النظر السابقة للحرب على العراق يقول فيه: (إن الهدف من غزو العراق، أو على الأقل من الأهداف الدافعة لغزو العراق، الثروة النفطية، كما يفضح التقرير النيّات الأمريكية بشأن نهب الثروة النفطية والتعاقدات التي تمت وتتم الآن لمصلحة هذه الشركات)، ويقول التقرير: (إنه بينما يكافح الشعب العراقي من أجل تحديد وضمان مستقبله السياسي، فأن أهم مورد اقتصادي لديه **النفط**، يتم تحديد مصيره خلف أبواب مغلقة).

وتشير الدراسة إلى أن التوقعات الاقتصادية ـ المنشورة لأول مرة في هذا النطاق ـ تؤكد على أن نماذج التطوير المقترحة ستكلف العراق خسائر بمليارات الدولارات، في حين أنها ستدر أرباحاً خيالية للشركات الأجنبية التي سيتم التعاقد معها. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجتين أساسيتين:

الأولى: إن العراق سيخسر ما بين (74 ـ 194) مليار دولار ـ طيلة مدة العقود ـ فيما يخص أول (12) حقلاً نفطياً يتم تطويرها فقط، إذا كان سعر برميل النفط (40) دولاراً، وهذه التخمينات تستند إلى تقديرات محافظة تراوح ما بين ضعفين إلى سبعة أضعاف ميزانية الحكومة العراقية الحالية.

الثانية: بموجب شروط هذه العقود، فإن أرباح الشركات النفطية وعائداتها من الاستثمار في العراق ستراوح بين (42٪) في الآجل القصير و(162٪) في الأجل المتوسط، وهو ما يزيد عن المعدل الطبيعي للأرباح في مثل هذه الحالات، والبالغ (12٪) في حده الأدنى في الاستثمارات المماثلة.

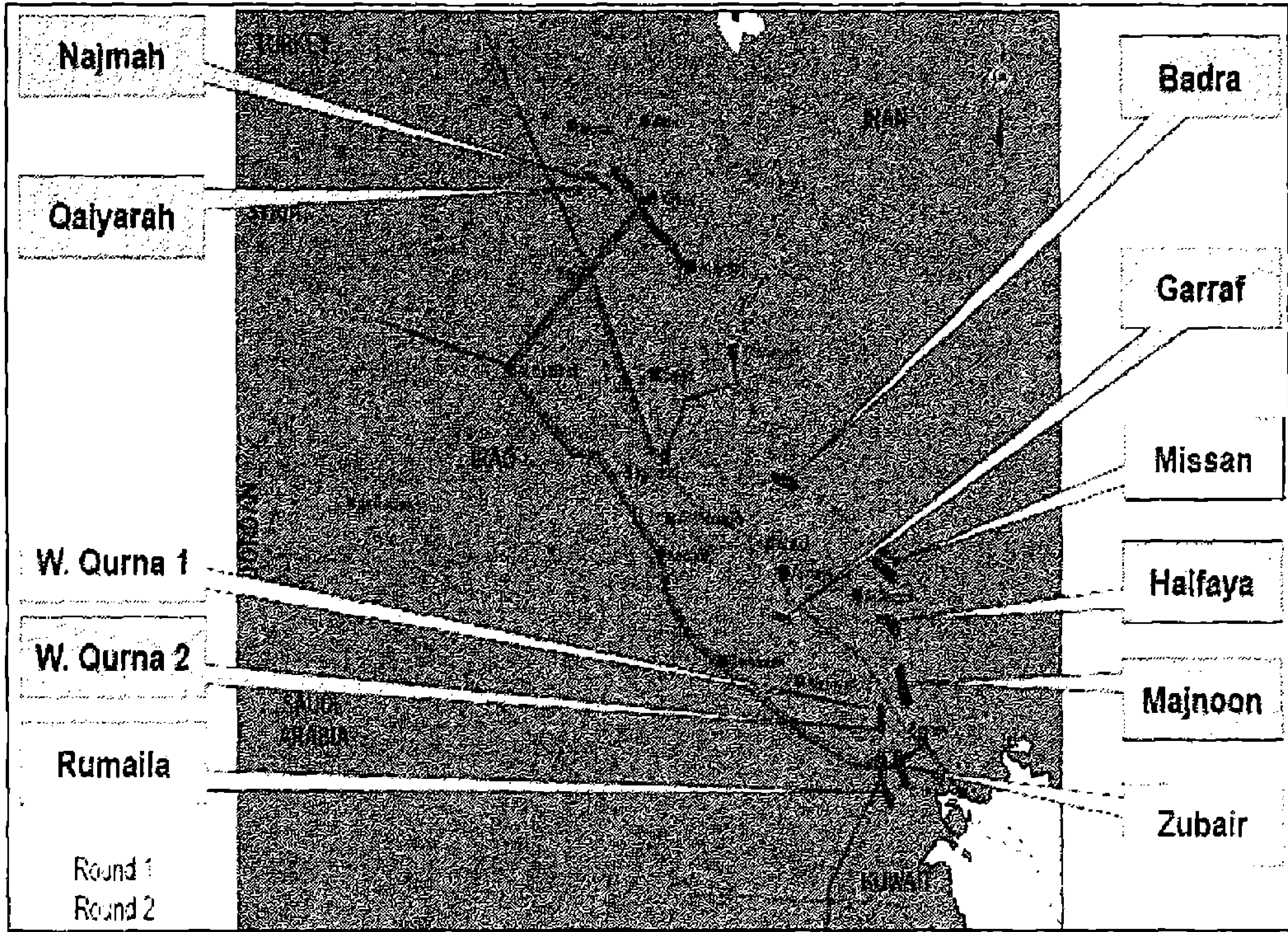
وقد تم إيداع ملف العقود النفطية الى وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني في حكومة المالكي (الأولى)، كما تم فتح باب الاستثمار في ستة حقول نفطية رئيسة لتطويرها على المدى الطويل هي: (الرُميلة) و(كركوك) و(الزبير) و(غربي القرنة) و(باي حسن) و(ميسان)، ويضم الأخير ثلاثة حقول هي (برزكان) و(أبو غرب) و(الفكة) جميعها بالقرب من الحدود الإيرانية، وبعد تقديم الشركات الراغبة في الاستثمار عروضها لتطوير وتقاسم إنتاج النفط والغاز وهو ما حصل في سلسلة جولات التراخيص.

وكان مطلوباً من جولات التراخيص تحقيق جملة أهداف كما حددتها وزارة النفط العراقية هي:

1. زيادة الاحتياطي النفطي المؤكد الى مستويات تتناسب مع الاحتياطي المتوقع، بغية تغيير موقع العراق في خارطة النفط العالمية، باعتباره احد اكبر المنتجين في العالم مستقبلاً، وكما يظهر من خارطة التوزيع الجغرافي النفطي.
2. الاستعانة بخدمات وتقنيات الشركات النفطية العملاقة لتطوير آليات استخراج النفط، بعد تقادم تقنيات الإنتاج المستخدمة، والاعتماد على طريقة حقن مكامن النفط بالماء، وبإفراط لزيادة إنتاج النفط حتى وصل معدل ضخ المياه الى (680) ألف برميل يومياً، وهذا يفوق المعدل الإنتاجي المقدر للحقل بمقدار (250) ألف برميل، ما أدى الى انخفاض الكثافة النوعية للنفط وزيادة محتواه الكبريتي.[21]

شكل (2)

خارطة الحقول النفطية المشمولة بجولات التراخيص في العراق



3. زيادة طاقة العراق الإنتاجية من النفط الخام من (2.43) مليون برميل يومياً في عام 2009،[22] إلى (4) مليون برميل يومياً في نهاية السنة الثالثة ـ 2013 ـ من بدء عمليات التطوير، باستخدام أساليب الإنتاج التقليدية، ثم إلى (10) مليون برميل يومياً نهاية عام 2015، لتصل الى (12) مليون برميل يومياً نهاية عام 2017،[24] وهذه الأرقام من الصعب تحقيقها، ليس بسبب الإنتاج، بل في النقل والتسويق.

4. زيادة إنتاج الغاز بما يقرب من (500) مليون قدم مكعب في اليوم لأغراض الاستخدام المحلي، وتصدير الفائض منه خلال الثلاث سنوات الأولى من بدء التطوير الفعلي للحقول الغازية.

5. من الجدول (20)، يمكن بيان حجم العوائد التي تسعى الحكومة للحصول عليها، لغرض توفير لإعادة إعمار العراق وتنفيذ الخطط الخمسية، ولذلك فإن عوائد النفط ترتبط بأسعاره في الأسواق العالمية، ولما تذهب جميع الدراسات الى أن أسعار النفط تراوح مابين (80 ـ 100) دولار للبرميل نتيجة زيادة الطلب العالمي وانخفاض إنتاج النفط خارج الأوبك.

وعليه فإن التوقعات تذهب الى أن العراق سيحصل على عوائد نفطية تراوح مابين (1.6 ـ 1.9) تريليون دولار مستقبلاً.

لذلك جرى الاستناد على قوانين تمّ تشريعها في زمن النظام السابق لتمرير جولة التراخيص النفطية، ومن دون اعتراض، كونها كانت مباشرة ما بين وزارة النفط ورئاسة الوزراء، والشركات النفطية، ولم تخضع هذه التراخيص لمناقشة عامة من قبل ذوي الاختصاص أو من قبل البرلمان أو الطبقة السياسية، وجرى تمريرها بسلاسة تامة، وتشتمل عملية (التراخيص) معظم حقول النفط العراقية (الشكل ـ 2) التي تضم حوالى (64٪)، على الأقل من احتياطيات البلاد النفطية لما يسمى عمليات تطوير تقوم بها شركات نفط دولية.

جدول (20)

كميات النفط المتوقع تصديرها وعوائدها للسنوات من 2011 ـ 2020

السنة	الكمية المنتجة مليون برميل يومياً	العوائد المتوقعة سنوياً (مليار دولار) وفق أسعار مختارة		
		$75	**$85**	**$100**
2011	2.250	60.7	68.8	818
2012	2.750	74.2	84.1	99
2013	3.750	101.2	114.7	135
2014	4.500	121.5	137.7	162
2015	5	135	153	180
2016	6	162	183.6	216
2017	6	162	183.6	216
2018	7	189	214.2	252
2019	8	216	244.8	288
2020	8	216	244.8	288
المجموع		1437.7	1629.4	1917.0

إن عمليات الخصخصة الخجولة واسعة النطاق التي تجريها وزارة النفط العراقية مع مجلس الوزراء، تُعدّ بنظر الكثير غير شفافة، ويتم التمويه عليها وتضليل الرأي العام المحلي العراقي، عبر مصطلحات تقنية من مثل قضايا إعادة بناء، صيانة وتطوير، رفع مستويات الإنتاج. . الخ، وهو ما يسمح للحكومة والمستفيدين من الشركات إنكار حصول عمليات للخصخصة.

إن عمليات التطوير ـ التي يتم الترويج لها في العراق فيما يخص حقول النفط، والتي تدعمها شخصيات أساسية في وزارة النفط ـ تستند إلى عقود تسمى باتفاقيات مشاركة الإنتاج (PSAS)، والموجودة في الصناعة النفطية منذ أواخر الستينات، والتي يؤكد الخبراء أن الهدف منها سياسي فقط، لأنه ومن الناحية التقنية تبقى الاحتياطيات النفطية من الناحية القانونية بيد الدولة، ولكن عملياً توازي هذه العقود عقود التنازل لشركات النفط، ولها النتائج نفسها.

وعلى مستوى التشريعات، فقد صدر قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، أعقبه صدور نظام الاستثمار رقم (2) لسنة 2009، وبموجبهما يمنح المستثمر فرداً أكان أم شركةً، عراقياً كان أو أجنبياً امتيازات واسعة في جميع القطاعات بما فيها قطاع النفط والغاز.

ومن هذه الامتيازات إعفاءات ولمدة (10) سنوات من ضريبة الدخل، وإعفاء من الرسوم الجمركية، وجواز إيجار الأرض للمستثمر لمدة تصل إلى (50) عاماً، وتحويل مستحقات الشركة الأجنبية بالعملة الأجنبية، وجواز بيع المشروع إلى مستثمر آخر، مع التعهد بمنع وتحريم تأميم المشروعات الاستثمارية، كل ذلك بهدف تشجيع الاستثمار، ويأمل البعض في أن يُحدث الاستثمار نقلة نوعية في الاقتصاد العراقي، من خلال قدوم رأس المال العراقي في الخارج، والخبرة الأجنبية التي سوف تساهم بنظرهم في تأسيس قاعدة للاقتصاد العراقي.

جدول (21)

جولة التراخيص الأولى

المشروع	اتحاد الشركات الفائزة ٪	الاحتياطي مليار/ برميل	الإنتاج التجاري م/ ب	الإنتاج المستهدف	الطور الأدنى	رسوم تعويضية $	رسوم حق الاستكشاف مليون $
الرميلة	بريتش بتروليوم 38، البترول الوطنية الصينية 37، (سومو) 25	17.8	1.173	2.850	1.750	2	500
غرب القرنة 1	شل الهولندية 15، اكسون موبيل 60، شركة نفط الشمال 25	8.7	268	2.325	600	1.90	100
الزبير	غاز كوريا 19، اوكسيدنتال بتروليوم 23، ايناي 33، نفط ميسان 25	4	201	1.200	400	2	100
مجموعة ميسان	شركة البترول التركية 11، الوطنية الصينية للنفط البحري 64، الحفر العراقية 25	2.5	96	450	300	2.30	300

المصدر: علي الجنابي (المدير التنفيذي لشركة شل النفطية)، ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الإستخراجية في العراق، بيروت، 10 ـ 11/ 1/ 2011.

إلا أن الكثير من المختصين في هذا المجال يشككون بذلك لأسباب عدة أهمها، أن هذه الشركات تريد تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، غير مكترثة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني للبلد الذي تستثمر فيه، ناهيك عن تحويل العملة الأجنبية إلى بلدانهم الأم، وهو يتناقض مع ما يُشَيَّع له من أن هذه الشركات ستجلب التكنولوجيا المتقدمة والخبرات، وتعجل بحل مشكلات أساسية في الاقتصاد العراقي من مثل البطالة والفقر والبنية التحتية المتهالكة، ورفع متوسط دخل الفرد السنوي.

كما لا يفوتنا أن نذكر أن الاتفاقية الأمنية التي عقدتها الولايات المتحدة الأميركية مع الحكومة العراقية تعطي الشركات الأجنبية، وخصوصاً الأمريكية، الفرصة للحصول على النصيب الأكبر من كعكة نفط العراق، التي ازدادت جاذبيتها مؤخراً مع تردد معلومات عن وصول حجم الاحتياطيات المتاحة في هذا البلد إلى (350) مليار برميل، وهو رقم يعادل ثلاثة أمثال الاحتياطيات المؤكدة حالياً، كما أنه يتجاوز الاحتياطيات السعودية المقدرة بنحو (264) مليار برميل، والإيرانية البالغة نحو (137) مليار برميل. وفيما أبدت شركات النفط الأمريكية سعادتها بتوقيع الاتفاقية، باعتبار أنها توفر إطاراً لحركتها داخل السوق العراقي، رأى معارضو الحكومة أن فتح الباب للقطاع الخاص سيؤدي إلى عودة الهيمنة الخارجية على هذا القطاع الإستراتيجي.

وعليه فإن الهدف من الاستثمار في القطاع النفطي وغيره،

وخصخصة هذا القطاع في العراق من المنظور الأميركي، هو عودة الشركات النفطية الامبريالية للعراق بعدما فقدته في ظل التأميم، وبهذه السيطرة يتحقق للولايات المتحدة الأميركية أمنها النفطي، والسيطرة على حركة الاقتصاد العالمي، وهو ما يؤكد العلاقة الحميمة بين الاقتصاد والسياسة.

كما أن المزايا الاقتصادية للنفط العراقي (الكلفة والقدرة الإنتاجية والاحتياطي)، جميعها معالم أساسية لأولويات المشروع الأميركي ـ البريطاني لإعادة السيطرة على النفط العراقي من خلال الشركات النفطية الكبرى لهاتين الدولتين، ونجد أن الولايات المتحدة الأميركية ومنذ أول يوم لاحتلال العراق أخذت تروج بعدم قدرة العراق وعجزه عن تطوير قطاعه النفطي، لتعطي الفرصة لشركاتها النفطية في الاستحواذ على المكمن الأكبر للنفط في العالم.

وكانت وزارة النفط العراقية قد بدأت منذ نهاية عام 2009 بالكشف عن توجهاتها بشأن النفط والغاز، وهو ما كانت تنتظره (35) شركة نفط عالمية، قبل الدخول في مناقصة للتنقيب واستخراج (38٪) من مجمل احتياطي النفط العراقي، لاسيما وأن وزارة النفط كانت قد كلفت شركة (غافني، وكلاين أند أسوشييتس) الأميركيتين لتأمين الخدمات الاستشارية لها، ومن بينها بيع معلومات حول حقول النفط العراقية للشركات الراغبة في الاستثمار في العراق، وحسب الاتجاه الذي تتبناه الحكومة العراقية، فإن

العقود الاستثمارية تلزم الشركات بدفع (10) ملايين دولار مقابل التوقيع والضرائب والرسوم على الإنتاج.

وأشار الشهرستاني في أعمال الندوة الصناعية للدول المصدرة للنفط (أوبك) في فينا، بأن العراق عرض على شركات مثل (أكسون موبيل) و(رويال دتش شل) ما يصل إلى (75٪) من حصص مشروعات التطوير الجديدة، وفي النصف الأول من العام 2009 أعلنت الحكومة العراقية، وللمرة الأولى إعطاء شركات النفط الأجنبية، الحصة الأكبر في مشروعات تطوير حقول النفط والغاز في محاولة لتوسيع وتيرة الإنتاج، وذلك بسبب اضطرار العراق لتخفيض الموازنة العامة ولثلاث مرات، بسبب التذبذب في أسعار النفط، واعتماد اقتصاده على القطاع النفطي بشكل رئيس.

وعلى الرغم من أن الحقول المرشحة للخصخصة الخجولة (جولات التراخيص)، تنتج أغلب إنتاج النفط العراقي، لكن وزير النفط العراقي الشهرستاني، أشار في أكثر من مناسبة إلى أن فتحها للاستثمار يرفع إنتاج النفط بزيادة قدرها مليون ونصف برميل يومياً في الأجل القصير، هذا عدا الإعلان عن فتح الصحراء الغربية، والتي يوجد فيها احتياطيات هائلة، تقدر بحوالى (45) مليار برميل أي أكثر من مجموع احتياطي المكسيك والولايات المتحدة الأميركية مجتمعاً ـ وذلك للاستثمار أمام الشركات الأجنبية.

ولما لم يكن ممكناً تمرير قانون النفط والغاز الذي كتب بأقلام الشركات النفطية، جرى الاتكاء على قوانين استثنائية للنظام السابق، كان يراد منها إحداث خرق في منظومة العقوبات الدولية المفروضة.

جدول (22)

تفاصيل جولات التراخيص الثانية

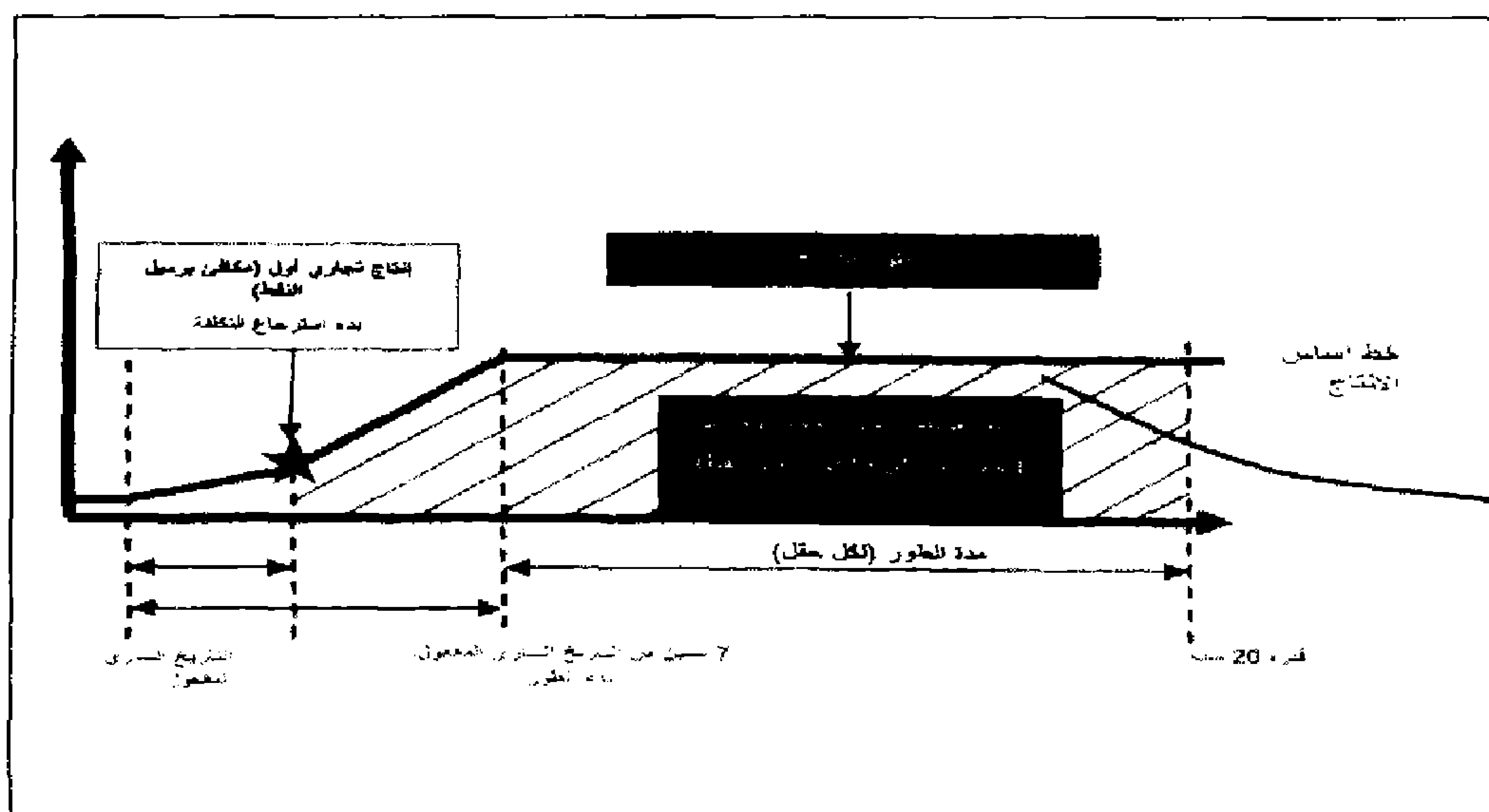
المشروع	نسب اتحاد الشركات الفائزة ٪	احتياطيات الحقل مليار/ ب	الإنتاج الأولي مليون/ ب	الإنتاج المستهدف	رسوم تعويضية $	رسوم حق الاستكشاف مليون $
غرب القرنة 2	ستات اويل 19 ـ لـوك 56 ـ نـفـط الشمال 25	12.9	120	1.800	1.15	100
مجنون	بتروناس30 ـ شل 45 ـ نفط ميسان 25	12.6	175	1.800	1.39	150
حلفايا	توتال 19 ـ بتروناس 19 ـ الـوطـنـيـة الصينية 38 ـ نفط الجنوب25	4.1	70	535	1.40	100
الغراف	الـشـركـة الـيـابـانـيـة لاسـتـكـشـاف البترول30 ـ بتروناس 45 ـ نفط الشمال 25	0.9	35	230	1.49	100
بدره	بتروناس15 ـ غاز كـوريـا 22 ـ غـاز بروم 30 ـ ميدلاندز اويل 25 ـ البترول التركية 8 ـ نفط الشمال 25	1.2	15	170	5.50	100
القيارة	سونانغول 75 ـ نفط نينوى 25	5.4	30	120	5.00	100
نجمة		5.7	20	110	6.00	100

المصدر: علي الجنابي (المدير التنفيذي لشركة شل النفطية)، ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الإستخراجية في العراق، بيروت، 10 ـ 11/ 1/ 2011.

وتبعاً لأساليب الشركات النفطية ذات الخبرة التقنية العالية والإمكانات المالية، فإن الزمن اللازم لاسترجاع التكاليف الثابتة التي أنفقتها في عمليات التطوير ستكون قصيرة جداً، وهو ما يعني بحسب رأي المختصين النفطيين العراقيين (مهندسين وفنيين)، أن هناك جوراً عظيماً سيقع على هذه الآبار، يصل الى حد اعتباره عملية شفط منظم وسريع لمخزوناتها، عبر أساليب إنتاج هي الأكثر قسوة في العالم، تريد منها الشركات استرجاع ما أنفقته والحصول على الأرباح المستهدفة، لاسيما وأن نشاطها جرى ربطه بمقدار ما تنتجه من براميل للنفط، ومن الطبيعي أنها ستسعى الى تعظيم إنتاجها من النفط للحصول على عوائد أكثر، بعيداً عما سوف تتعرض له هذه الآبار (شكل ـ 3) وبعيداً عن استراتيجية العراق النفطية في الحفاظ على قدراته النفطية لأطول زمن ممكن.

شكل (3)

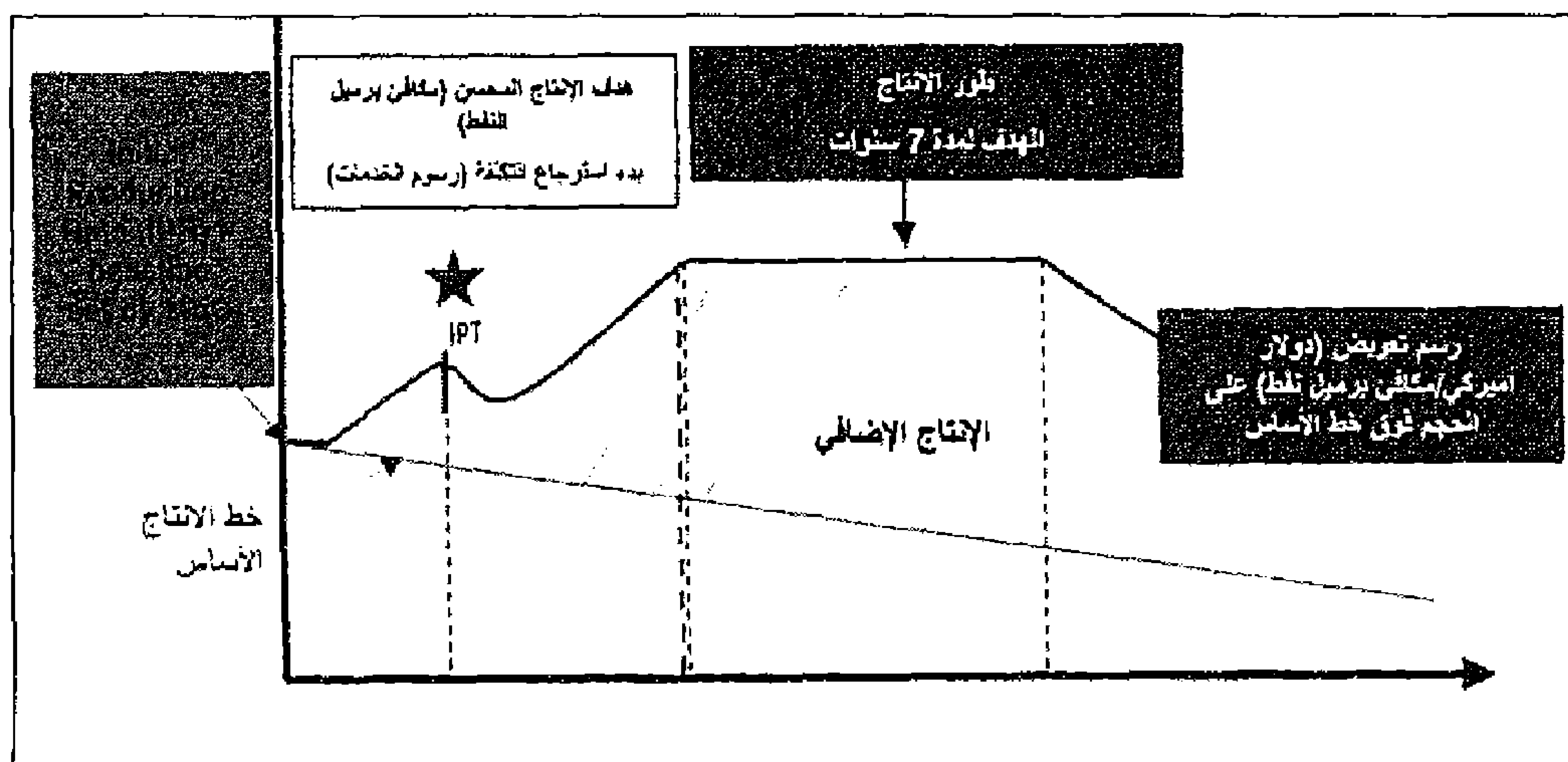
خط الإنتاج الأساس والمستهدف وفق التراخيص الممنوحة



ومن الشكل أعلاه نلحظ أن الوصول الى خط الإنتاج الأساس هي مدة قصيرة، وفي بعض الحقول النفطية المشمولة بعقود التراخيص جرى الوصول اليها بيسر وبمدة قياسية، نظراً لغزارة الآبار والطبيعة الجيولوجية للأراضي العراقية.

شكل (4)

استرجاع الكلف ورسوم التعويض



أما الشكل ـ 4 أعلاه فيوضح أن مدة استرداد الكلف في تطوير الآبار والحقول النفطية، والبدء بحصول الشركات على رسوم التعويض عن الإنتاج الإضافي فوق خط الأساس، ولطالما أن العقود هي لمدة 20 سنة، فإنّ فرصة الشركات في الحصول على رسوم تعويضية كبيرة، وهذا يرتبط بحاكمية عوامل عدة، منها حجم الاحتياطي النفطي المؤكد لكل حقل، والتكاليف الحدية لإنتاج كل برميل.

ومن المناسب الإشارة الى عائد كل شركة من إنتاج كل برميل نفط، بحسب عقود التراخيص الممنوحة لهذه الشركات

(جدول23)، فقد حضت الشركات التي منحت تراخيص في حقول صغيرة محدودة الإنتاج برسوم تعويضية عالية راوحت مابين (5) دولار في حقل القيارة في الموصل و(6) دولار في حقل نجمة في الموصل أيضاً، وهي حقول بسيطة تراوح احتياطياتها مابين (110 ـ 120) مليون برميل.

فيما كانت رسوم التعويض منخفضة في الحقول الغزيرة والعملاقة كحقل مجنون وغرب القرنة والحلفاية، والتي تعد من الحقول الكبيرة في العراق، إذ تتراوح احتياطياتها المؤكدة مابين (12.9) مليار برميل لحقل غرب القرنة 2، و(12.6) مليار برميل لحقل مجنون، وحلفايا (4.1) مليار برميل.

هذه الاحتياطيات مقدرة بحسب إمكانات العراق الاستكشافية وعلى وفق القدرات الفنية التي تعدّ الآن متقادمة، وقد جرى تجاوزها الى أساليب تقدير أكثر دقة، فيما يمكن للشركات النفطية الأجنبية بما تمتلكه من وسائل وتكنولوجيا حديثة، أن تصل الى الأرقام الحقيقية للاحيتاطيات النفطية في هذه الحقول، ونعتقد أنها اكبر مما هو معلن. وهو ما تدركه جيداً هذه الشركات والولايات المتحدة الأمريكية من خلال وسائل الكشف والمسح الجيولوجي المتقدم الذي تجريه عبر وسائل متعددة ومتقدمة.

لاسيما وأن في مرحلة فرض العقوبات الدولية على العراق، قد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية. في إطار زعمها البحث عن أسلحة الدمار الشامل، مسحاً منتظماً عبر طائرات (U - 2) لجميع الأراضي العراقية، وهذا من المؤكد تضمّن مستويات الإشعاع

المنبعث بما فيها المعادن في العراق، وكذا الحال للاحتياطيات النفطية والتي أكدت أن هناك شريطاً نفطياً يحتوي على احتياطيات ضخمة في الصحراء الغربية من العراق والتي جرى تقديرها ب (45) مليار برميل من النفط.

جدول (23)

عوائد الشركات النفطية عن كل برميل منتج من النفط العراق

الشركة/ المجموعة	الحقل	(العائد) د/ برميل	الإنتاج المستهدف م/ برميل
جولة التراخيص الأولى			
بريتش بتروليوم، الصينية، (سومو)	الرميلة	2	2.850
شل، أكسون موبيل، نفط الشمال	غرب القرنة 1	1.9	2.325
غاز كوريا، اوكسيدنتال بتروليوم، إيناي، نفط ميسان	الزبير	2	1.200
التركية، الصينية، الحفر العراقية	ميسان	2.3	0.450
جولة التراخيص الثانية			
ستات اويل لوك، نفط الشمال	غرب القرنة 2	1.15	1.800
بتروناس، شل، نفط ميسان	مجنون	1.39	1.800
توتال، بتروناس، الصينية، نفط الجنوب	حلفايا	1.4	0.535
اليابانية، بتروناس، نفط الشمال	الغراف	1.49	0.230
بتروناس، غاز كوريا، غاز بروم، ميدلاندز اويل، التركية، نفط الشمال	بدره	5.5	0.170
سونانغول، نفط نينوى	القيارة	5	0.120
سونانغول، نفط نينوى	نجمة	6	0.110

المصدر: تم إعداد الجدول بالاستناد على وثائق جولات التراخيص.

ثانيا: أهم الملاحظات السلبية التي يمكن أن تؤشر على جولات التراخيص النفطية

1. تقتضي عقود التراخيص بلوغ الذروة في الإنتاج ضمن سقف زمني مابين (3 ـ 6) سنوات، وفي ظل امتلاك الشركات للتكنولوجيات المتقدمة، فإن الشره الإنتاجي الذي تسعى له الشركات لتعظيم أرباحها وعوائدها، سيؤدي بالحتم إلى:

أ ـ تقصير عمر الآبار النفطية.

ب ـ تدمير الحقول المنتجة الحالية، نتيجة أساليب الاستنزاف القاسي لها.

ج ـ انخفاض إنتاجية هذه الحقول مستقبلاً، مع ارتفاع تكاليف استمرار إنتاجها، ما يجعل العراق، مضطراً مرة أخرى إلى الشركات النفطية الأجنبية.

2. إن التطوير السريع للحقول النفطية وبلوغ إنتاجها الطاقات القصوى المخطط لها ضمن السقف الزمني المحدد بـ (3 ـ 6) سنوات، يمكن أن يؤدي إلى تدمير الحقوق المنتجة.

3. على الرغم من المزية المعروفة للصناعة النفطية كونها صناعة (كثيفة رأس المال)، إي إنها صناعة ترتكز على التكنولوجيا والمعدات، إلا أن التوسع المخطط في الإنتاج سيجابه بشح

في القدرات البشرية المطلوبة، فالتقديرات الأولية تذهب الى الحاجة الى العمالة الوطنية الماهرة وبواقع (150) ألف عامل، في حين أن ما هو متوفر لا يتجاوز (30) ألف عامل، [25] وهو ما يستوجب الاستعانة بالعمالة الأجنبية، وهو ما سيؤدي الى انخفاض نسبة الاستخدام الوطني، بينما احد الأهداف المدفوعة لجولات التراخيص هو سحب جزء من العمالة العراقية العاطلة.

4. البنية التحتية لقطاع النفط وصناعته في العراق وبفعل الحروب والحصار والاحتلال، تعد بنية متهالكة ومتقادمة ومتجاوزة لعمرها الإنتاجي، بالإضافة إلى أنها تعود الى نمط تكنولوجيا السبعينات. هذه البنية تحتاج بحسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها السنوي لعام 2010، إلى حوالى (150) مليار دولار [26].

5. تدفع الشركات والمؤسسات النفطية الدولية الى تكوين احتياطي إنتاجي نفطي بحدود (2) مليون برميل، من أجل التأثير في الأسعار العالمية إذا ما تم الدخول بها في أوقات الشحة في العرض، وهو جزء من الرؤية الأمريكية للدور المطلوب من العراق ليصبح متمماً أو موازناً للسوق النفطية، إلا أن عبء هذا الدور سيكون من نصيب العراق، إذ ستكون كلفة إدامة هذا الخزين سنوياً (600) مليون دولار، بواقع (300) دولار للبرميل الواحد سنوياً [27].

6. إن مساحات تفلت الشركات من الضوابط وشروط العقود، تعد متجسدة في العقود ذاتها من خلال الآتي:

أ ـ ضعف الإطار القانوني والتنظيمي للعقود ذاتها.

ب ـ الصياغة القانونية الفضفاضة للعقود.

ت ـ الازدواجية التي حملتها العقود، ففي حين حمل العقد في المادة (14) (الفقرة 6) إشارة الى أن عقود بيع وشراء الغاز الطبيعي تخضع للقانون الانكليزي، نلحظ في مكان آخر من المستند أن الشركة (شركة غاز البصرة) عراقية، وأن القانون العراقي هو الذي يطبق في عقود الغاز البترولي المُسال أو المكثف.

ث ـ وجود النص الغريب الآتي في المادة (15 ـ 6)، والتي تقضي بتنازل الجانب العراقي عن أي حق للاعتراض أو الطعن بقرارات التحكيم، وهو قرار غريب ومخالف للقانون العراقي.

7. الإشكالية التي لم تتحسب اليها وزارة النفط في عهد (الشهرستاني)، وعند توقيع عقود التراخيص، والاندفاع وراء كميات إنتاج كبيرة جداً تصل الى (10) مليون برميل يومياً، إلى أن هذه الكميات المستهدفة تحتاج الى منافذ تسويقية وإمكانات نقل كبيرة، مع أن الموانئ الحالية مع شبكة نقل النفط عبر الأنابيب إلى تركيا وإلى الجنوب، مصممة وفق طاقات إنتاجية

متوائمة مع حصة العراق في منظمة أوبك، وهي مابين (3 ـ 4) مليون برميل يومياً.

8. اتهام (احمد الجلبي) لنائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حالياً ووزير النفط السابق (الشهرستاني)، بأن وثائق منح التراخيص النفطية مختلفة عما جرى الإعلان عنها (أو عرضها)، ما يعني أن هناك اتفاقات في الظل، وهو ما سوف يعصف بمصداقية الحكومة إزاء الشعب، ويثير الشكوك حول ما يقابل ذلك، لاسيما وأن عواصف الفساد الاحتلالي بدأت بالتوالي رويداً رويداً.

إن سخاء وزارة النفط والجهات المسؤولة في الحكومة عن ملف النفط والغاز، تتجاوز كرم وسخاء أية دولة بما فيها السعودية مع شركات النفط الأمريكية، ويبدو أن الأمر يتعدى كون شركة «شل» شركة نفط عملاقة، بل تذهب الى ضمان حصة بريطانيا من النفط العراقي، وتعويضاً عما لحق مصالحها نتيجة قانون 80 لعام 1961 وتأميم النفط عام 1973.

وفي التقدير الأخير، يمكن القول من دون تردد؛ إن التضحية بمصالح العراق، في أهم قطاعاته الاقتصادية على الإطلاق، وفي ضوء ما انحدر إليه الاقتصاد العراقي، بفعل التدمير والفساد والاحتلال، يعد أمراَ مخططاً بشكل مسبق، واستطاعت أمريكا وحلفاؤها، السيطرة على النفط العراقي بشكل تام، ومن ثمّ لا يمكن التعويل على قطاع النفط كقطاع قائد، أو القاطرة التي يمكن لها أن تسحب باقي القطاعات الاقتصادية.

ثالثا: جولة تراخيص الغاز

من المؤكد أن التاريخ السابق لاستثمار النفط منذ توقيع عقد أول امتياز نفطي في 14 ـ 3 ـ 1925، يوم منح أول امتياز نفطي في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، لم يُولِ موضوعة الغاز أي اهتمام يذكر، لذلك ظلت صناعة الغاز في العراق متخلفة مقارنة بأقرانها الخليجية، إذ بقي العراق طوال عقود عديدة منتجاً للنفط لكنه لا يزال غير قادر حتى الآن على استغلال ثروته الغازية سواء المصاحبة للنفط أم الحرة، ولم يستفد العراق من تجربة كل من قطر والإمارات وروسيا، التي بات قطاع الغاز فيها احد القطاعات المهمة للدخل القومي ولصناعة الطاقة. إذ لم تشرع الحكومات العراقية المتعاقبة، بوضع آليات لبناء صناعة غاز حقيقية واستغلال هذا المصدر النظيف للطاقة لأغراض الاستخدام المحلي أو للتصدير الخارجي.

ويتركز الغاز في حقول (عكاز ـ المنصورية ـ سيبا)، والتي تختزن أكثر من (11) تريليون قدم مكعب من الغاز في أعماق الأرض. فالحقول الثلاثة؛ عكاز (4.5) تريليون قدم مكعب في محافظة الأنبار بغرب العراق، والمنصورية وتبلغ (3) تريليون قدم مكعب في محافظة ديالى، وسيبا (60) مليار متر مكعب في البصرة.

وحسب إحصاءات دولية مستقلة لصندوق النقد الدولي، فإن احتياطيات العراق من الغاز تربو على (112) تريليون قدم مكعب،

ولكن لا ينتج منها سوى (1.5) مليار قدم مكعب يومياً، بسبب قلة الإمكانات التقنية. فيما يقدر خبراء النفط والغاز العراقيون والأجانب، أن هناك حوالى (700) مليون قدم مكعب من الغاز العراقي المصاحب للنفط يتم حرقه يومياً، لعدم وجود البنية التحتية اللازمة للاستفادة منها. وبحسب تقديرات الخبير النفطي جبار الحلفي، فإن حجم الغاز الذي يجري إهداره بالاحتراق يبلغ نحو (8) مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، ووفقاً للأسعار العالمية يخسر العراق (70) مليار دولار سنوياً، وبحسب تقدير ممثل شركة شل منير بوعزيز، فإن العراق يتكبد حالياً خسائر مالية من حرق الغاز بواقع نحو (60) دولاراً في الثانية الواحدة.

وفي ضوء عقود التراخيص الممنوحة للشركات الأجنبية (المرحلة الأولى) في حقول (الرميلة ـ غرب القرنة ـ الزبير) بإمكانها لوحدها أن ترفع إنتاج الغاز ليصل إلى (5) مليار قدم مكعب.

وتشير الأبحاث الدولية الى أن ما يحرق يومياً من الغاز العراقي يكفي لتزويد الأردن مثلاً، ضِعفَ حاجته للطاقة الكهربائية، وإن خسارة العراق من عملية حرق الغاز هي (80) مليون دولار يومياً، وما يعادل استهلاك (3) ملايين سيارة من الوقود، ناهيك عن الآثار التي يتركها احتراق هذه الكميات من الغاز على البيئة وبخاصة في جنوب العراق، وهو ما يكفي لإنتاج (4500) ميكاواط من الكهرباء في جنوب العراق، أي توفير الكهرباء لمدة 24 ساعة في المنازل،

في حين ينتج العراق ما لا يزيد على (6500) ميغاواط، ناهيك عن توفيـر الآلاف من فرص العمل المحلية في قطاع الصناعة التحويلية.

وتفيد الاحصاءات العالمية أن المخزون العالمي للغاز الطبيعي يكفي لمدة تزيد على 65 سنة، أي أنه ينضب بحلول عام 2066، وأغلب مخزون الغاز الطبيعي يتوفر في (روسيا الاتحادية، إيران، قطر، السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، العراق، الجزائر، فنزويلا ونيجيريا)، وهو ما يستوجب من العراق الاهتمام بقطاع الغاز كبديل نظيف ورخيص للطاقة.

وهذا ما دفع الشركات النفطية العالمية للاهتمام بالغاز العراقي، في ظل التأكيدات القائلة بأن حقول العراق المنتجة للغاز ستجعله يتبوأ مركز عاشر أكبر احتياطي للغاز في العالم. وتسعى الدول الأوربية الى تقليل اعتمادها على الغاز الروسي من خلال الاعتماد على دول أخرى ومنها العراق، لذلك تسعى شركة شل الى المساهمة في تغذية مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي نابوكو (البالغ طوله 3300 كيلومتر)، والذي ينقل الغاز من بحر قزوين عبر تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر إلى النمسا، لإمداد أوروبا بالغاز العراقي والحد من اعتمادها على روسيا.

وعلى وفق ما تخطط له وزارة النفط العراقية فإنها سوف تمضي قدماً في مشروعات الغاز لتوفير موارد مالية جديدة لميزانية الدولة، والتي تقدر بـ (30) مليار دولار من قطاع الغاز لوحده، وتعتقد

بإمكان تصدير العراق ما مقداره (15) مليار متر مكعب من الغاز سنوياً عبر تركيا بحلول عام 2015.

وقال عاصم جهاد المتحدث باسم وزارة النفط العراقية لوكالة (فرانس برس) بأن: (مجلس الوزراء وافق على اتفاق المبادئ مع شركة (شل) البريطانية ـ الهولندية لاستثمار الغاز المصاحب للنفط في البصرة)، وأكد أن (العقد شراكة بين شركة نفط الجنوب والمجموعة النفطية البريطانية (شل)، وأنه ينص: على أن تكون حصة العراق من الأرباح (51٪) والباقي للشركة، وحسب المتحدث فإن: (العقد نص أيضاً على استثمار الغاز المصاحب في مدينة البصرة، واستخدامه في ثلاثة مجالات هي: الغاز المسال للاستهلاك الداخلي، والغاز الجاف لتشغيل المحطات الكهربائية، أما الخط الثالث فهو للتصدير). وأضاف عاصم جهاد: (من المتوقع أن يدخل العراق سوق المصدرين خلال الفترة المقبلة)، وقال أيضاً حول حجم الاستثمار بأنه: (سيجري تقييم المنشأة الحالية وهي شركة غاز الجنوب من قبل جهة محايدة، وستقوم شركة (شل) بدفع حصتها حسب النسبة المقررة، وتطوير المنشأة من ضمن العقد فالشراكة طويلة الأمد، لأن عقود الغاز تتسم بكونها طويلة الأجل، وهو ما يفسح المجال للتطوير).

وكانت صحيفة (فاينانشال تايمز)، قد ذكرت أن المجموعة النفطية البريطانية (شل)، هي أول شركة نفطية من دولة غربية توقع عقداً مع الحكومة العراقية منذ عام 2003، مع توقيع عقد للغاز بقيمة

محتملة تصل إلى أربعة مليارات دولار، ويشمل العقد حوالى (20) مليون متر مكعب من الغاز يتم اشتعالها يومياً، لعدم استغلالها طيلة العقود الماضية وإهمال المورد الغازي المصاحب للنفط، وهي كميات كبيرة ذات مردود اقتصادي مهم للعراق.

وبالفعل فقد وافق مجلس الوزراء العراقي على إبرام عقد مع شركة شل، العملاق النفطي العالمي، لاستثمار الغاز المصاحب لاستخراج البترول في البصرة، لتكون بذلك أول شركة غربية توقع عقداً مع العراق منذ الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003.

رابعاً: سلبيات جولة التراخيص فيما يخص الغاز [24]

1. الإصرار الذي أبداه نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني على توقيع عقد صفقة غاز الجنوب مع شركة شل الأنكلو ـ هولندية، وهو ما يظهر من مقدمة مسودة عقد تطوير غاز الجنوب، بأن اتفاق المبادئ المبرم مع شيل قد تم تمديده في 28 ـ 2 و3 ـ 3 ـ 2010، في حين لا يوجد مفهوم تمديد لعقود ليست نافذة أصلاً. ويظهر من العقود بأن شركة شل قد بدأت العمل فعلياً في تطوير حقول الغاز، في حين أن وزارة النفط لم تحصل بعد على موافقة مجلس الوزراء على تأسيس شركة غاز البصرة أو على مساهمة شركتي شل وميتسوبيشي فيها بشكل رسمي، أو على توقيع عقود تطوير واستخراج حقول الغاز معها.

2. العقد والمفاوضات دارت دونما وجود أية منافسة أو شفافية، ما أتاح لشركة شل الحصول على احتكار (مطلق) لجميع الأنشطة في قطاع الغاز في جنوب العراق، بل ويمنع أيضاً من بيع أية كمية من غاز آخر (فيما عدا حقل عكاز في الأنبار)، الى أية جهة أخرى للتصدير؟.

3. سوف تحقق شركة شل (60) مليار دولار أمريكي على مدار25 عاماً، كعوائد عن استثماراتها في الغاز العراقي من الجنوب فقط، وهذا سيكون اكبر عائد ربح مع هيمنتها كمحتكر على كل الغاز.

4. حاولت شركة شل إخفاء سعر الغاز الحقيقي عن القادة السياسيين في العراق، باستخدام معادلات مختلفة ومعقدة مخبأة في أماكن متعددة من العقد، ولكن عندما قام الخبراء بحساباتهم، اتضح أن العقد ينص على أن تبيع شركة شل الغاز الى العملاء المحليين والصناعة المحلية في العراق، بمبلغ (11) دولاراً أمريكياً لكل ألف قدم مكعب، وهو أعلى (15) مرة، من سعر الغاز في البلدان النفطية المجاورة من مثل المملكة العربية السعودية وإيران.

5. يلتزم العراق بموجب العقد بتوفير (2500) مليون قدم مكعب من الغاز يومياً الى شركة شل، وفي حال إخفاقه أو وجود نقص في الكمية يكون عليه دفع مبلغ مساو للكمية الناقصة من الغاز، دون أية استثناءات!.

6. تجاوز نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة (الشهرستاني)، في توقيعه على عقد الترخيص كل القوانين السارية، بالإضافة الى الدستور العراقي، ويمكن الإشارة الى أن إجراءات عقد التراخيص قد تم بناءاً على إجراءات تم إعدادها من النظام السابق للتعامل مع الشركات إبان الحصار الاقتصادي، لتجاوز تعطيل إقرار قانون النفط في البرلمان، إلا أن العقد المبرم لم يلتزم بقوانين النظام السابق، ولا بأوامر سلطة الائتلاف المؤقتة، أو قانون الاستثمار، وتجاوز حتى الدستور، ونشير في ذلك الى الآتي:

أ ـ قانون الشركات في زمن النظام السابق يسمح للقطاع العام بالمساهمة في تأسيس شركات مساهمة، ولكنه لم يسمح للأجانب (شركات أم أشخاص طبيعيين)، بأن تكون لهم حصص أو أسهم في الشركات العراقية.

ب ـ في أيلول/ 2003، صدر أمر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم 39 لسنة 2003، استثنى الأمر المذكور من هذا الحكم قطاع الموارد الطبيعية (القسم 1/ 6).

ت ـ استناداً الى المادة 29 من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 (المعدل)، التي تقضي باستثناء (الاستثمار في مجالي استخراج وإنتاج النفط والغاز)، من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 (المعدل) النافذ.

ث ـ تضمن عقد تأسيس شركة غاز البصرة (المستند ـ 10)، أنّ من أهداف الشركة العمل في قطاع الاستخراج والاستثمار والتنقيب والإنتاج في مجال الغاز، وهو ما يتناقض تماماً مع كل القوانين العراقية النافذة.

ج ـ يتضمن عقد التأسيس أنشطة كثيرة تمارسها الشركة، لا يمكن أن تمارسه حتى الشركة الحكومية، في حين أن الشركة المزمع تأسيسها هي شركة خاضعة لقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997، الذي ينظم أحكام الشركات الخاصة وليس العامة.

ح ـ عليه، فإن عقد الغاز مع شركة شل، لا يمكن تغطيته بسند قانوني يسمح للأشخاص الاعتباريين (الشركات) والأشخاص الطبيعيين، سواء أكانوا أجانب أم عراقيين، للقيام باستثمارات في مجال استخراج وإنتاج الغاز في العراق، أو تأسيس شركات تعمل في هذا المجال.

7. إن سعي وزارة النفط لتأسيس شركة مختلطة محدودة باسم (شركة غاز البصرة)، بين شركة غاز الجنوب وشركة شل غاز العراق وشركة دايمون غاز العراق، بموجب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997، بهدف تطوير واستغلال واستثمار حقول الغاز في جنوب العراق (مجنون والزبير والرميلة وغرب القرنة) تكتنفه إشكالات عدة منها:

أ ـ مسودات العقود التي أريد لها أن تسمح لشركة (غاز البصرة) المتكونة من شركات شل ودايمون وشركة غاز الجنوب، والتي تشترط نقل كل الأصول الثابتة العائدة الى شركة غاز الجنوب، تقضي بنقل أصول شركة غاز الجنوب الى الشركة الجديدة، ما يعني عملياً خصخصة (شركة غاز الجنوب)، وهو ما لا يوجد له سند قانوني أو إشارة صريحة وواضحة.

ب ـ لا يوجد ما يوضح ما هي إمكانات الشركات المستحدثة الفنية ومقدار رأسمالها ومكان تسجيلها ومركزها القانوني.

ت ـ ستكون شركة غاز البصرة شركة محتكرة بامتياز، وسيؤول لها فقط وبموجب العقد مسؤولية التحكم بالغاز في جنوب العراق، إذ لا يحق لوزارة النفط العراقية مستقبلاً الاتفاق مع أية شركة غير شركة غاز البصرة (شركة شل)، من تطوير أو استثمار الغاز في مناطق الجنوب.

ث ـ بحسب مسودة عقد تأسيس الشركة فإن رأسمالها هو (20) مليون دولار، في حين أن الأصول المنقولة من شركة (غاز الجنوب)، تقدر بالمليارات، ناهيك عن أثمان الأراضي أو ما هو تحت الإنشاء.

ج ـ إن الحقوق الممنوحة الى الشركتين أعلاه بموجب عقد تطوير غاز الجنوب (المادة 3)، واسعة جداً، كما أن التزامات وزارة النفط تجاه الشركة واسعة أيضاً، ولا يمكن تحقيقها.

ح ـ إن المادة (15 ـ 6) تقضي بتنازل الجانب العراقي عن أي حق للاعتراض أو الطعن بقرارات التحكيم وهو قرار غريب ومخالف للقانون العراقي.

8. إن عقود البيع والشراء للغاز الطبيعي المسال تخضع بموجب المستند القانوني (14 ـ الفقرة 6) إلى القانون الانكليزي، في حين أن الشركة المزمع تأسيسها هي شركة عراقية والبيع يتم في العراق، علماً بأنه ورد في مكان آخر من المستند بتطبيق القانون العراقي في عقود الغاز البترولي المسال والغاز البترولي المكثف. إن وزارة النفط هي طرف في العقود المزمع توقيعها، في حين أن الطرف المعني في هذه العقود هي شركة غاز الجنوب. عليه، لماذا إقحام الوزارة ومن ورائها الحكومة العراقية في العقود، ما يرتب مسؤوليات قانونية على الحكومة في حالة حصول أية مشاكل في التنفيذ.

9. أعطى العقد الحق لشركة شل بشراء الغاز العراقي المصاحب بسعر قدره (0.017) دولار أي أنه يساوي (1.7) سنت لكل مليون وحدة حرارية، وستقوم وزارة النفط بشراء الغاز الجاف (بعد إزالة السوائل) بـ (4) دولار، وهذا السعر هو أعلى من

سعر الغاز الموزع في السعودية وإيران وباقي الدول، إذ أن متوسط السعر هو (0.75) دولار، ما يعني أن شركة شل ستبيع العراق من غازه بما يعادل (5.3) أضعاف عن الأسعار السائدة في المنطقة، وهذا ما كشفته وكالة رويترز، ونشرته مجلة «داو جونز»، وهذا ما سيترتب عليه الآتي:

الاحتمال الأول: أن تكون عملية توزيع الغاز لاحقاً من قبل الشركة كعقد تسويق وتوزيع عبر محطات خاصة، وهذا يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج لكل الصناعات التي سوف تستخدم الغاز.

الاحتمال الثاني: أن تلجأ الدولة الى شراء الغاز من شركة شل بسعر (4) دولار وتوزيعه مدعوماً للمستهلكين بسعر أقل، وستتحمل الحكومة العراقية الفرق من الموازنة العامة، بينما تحصل شركة شل على أرقام فلكية تصل الى مليارات الدولارات سنوياً.

10. يتنازل العراق بحسب العقد عن السوائل المصاحبة لصالح شركة شل، وهذه الأخيرة سوف تبيع هذه السوائل في السوق العالمية، والحالة تبدو غريبة! لماذا هذه التضحية لصالح شركة شل، ولماذا لا تخفض الشركة أسعار الغاز مقابل حصولها على السوائل؟!.

11. تصريحات المسؤولين القائمين على أمر العقود وأبرزهم (الشهرستاني)، وادعاؤه بأن العقد يلزم الشركة بتلبية الاحتياجات المحلية، يعد مجرد تضليل وخداع، إذ لا يوجد

ما يشير الى ذلك في العقد، وإذا ما تم إضافة ذلك، فإنه سوف يعطي لشركة شل تلبية الحاجة المحلية، على وفق الأسعار التي تحددها.

12. تهاون العقد ومن ورائه المسؤولون عن عقود التراخيص، عن إلزام الشركة بإقامة منشآت التسييل للغاز على الأراضي العراقية، وإن تحدد منافذ التصدير للغاز، وليس كما هو حاصل في العقد الذي أبقى الأمر سائباً، وهو ما يفسر قانونياً وفنياً واقتصادياً لصالح شركة شل، وفي هذا الجانب هناك نقطتان مهمتان هما:

أ ـ إعلان شركة شل عن إقامة محطات تسييل عائمة في عرض البحر، وهو ما سيجعل الشركة خارج التأثير العراقي، كما يجعل العراق مستقبلاً في حرج إذا ما أقدمت الشركة على تحريك منشآتها العامة إلى مكان آخر.

ب ـ فتحت شركة شل حواراً مع الكويت لتصدير الغاز عبر موانئها، واعتُقِد أن صفقة ميناء مبارك، قد تمت بالتنسيق مع الشركات النفطية وبريطانيا ـ أمريكا، وبعض المسؤولين العراقيين المكلفين بملف النفط والغاز.

ج ـ ما تقوم به شركة شل في العراق بموجب العقد الخاص باستثمار الغاز، لم تقم به من قبل في أي من

أنشطتها: (قطر وعمان ونيجيريا وبروناي وماليزيا واستراليا).

13. تم إعطاء شركة شل الحق الحصري في شراء كل الغاز الطبيعي المسال الذي ينتجه العراق بموجب المادة ب الفقرات (2 و 1 و8) من العقد، ويمكنها أن تقوم ببيعه في أي سوق ترغب فيه ويكون الربح لها وحدها. وهذا يخالف كل عقود الغاز الطبيعي المسال في منطقة الشرق الأوسط بما فيها عقود شركة شل الغازية مع (قطر وأبو ظبي وعقد شل مع سلطنة عمان).

14. يتضمن العقد تعهداً بقيام العراق بتوفير ما لا يقل عن (1000) مليون قدم مكعب من الغاز يومياً، وفي حالة إخفاق العراق في تأمين الكمية المطلوبة من الحقول المحددة في العقد، يجب عليه توفيرها من حقول أخرى، أو دفع تعويضات للشركة، وبقي تحديد مبلغ التعويض عائماً. والسؤال: لماذا تلزم وزارة النفط والسيد الشهرستاني بمثل هذه الالتزامات، ولمصلحة من؟.

15. الازدواجية التي حملتها العقود. ففي حين حمل العقد في المادة (14) (الفقرة 6) إشارة الى أن عقود بيع وشراء الغاز الطبيعي تخضع للقانون الانكليزي، نلحظ في مكان أخر من المستند أن الشركة (شركة غاز البصرة) عراقية، وأن القانون العراقي هو الذي يطبق في عقود الغاز البترولي المسال أو المكثف.

16. الجدير بالذكر أن مذكرة التفاهم قد تم توقيعها في السفارة البريطانية في بغداد وليس في مقر وزارة النفط العراقية كما يقتضي الحال.

خامساً: المشهد المحتمل لمستقبل النفط والغاز العراقي

إن التعامل مع موضوعة النفط يتطلب أن يتم على وفق رؤية وطنية حقيقية بعيداً عن ضغط المحتل ودهاليز الشركات، وفي ظل أوضاع أفضل مما هو قائم حالياً، وإن سعي الحكومة الى إجراء خصخصة حقيقية بلبوس عقود التراخيص مع زيادة رصيد الشك وعدم العقلانية بل والمنطقية العلمية، مع غياب الشفافية، ضمن الأوساط الاقتصادية والفنية (النفطية) وخبراء النفط، لابد أن يرتكز على معطيات أساسية. وإن جل الدعوات المقدمة للاستثمار العالمي في العراق، على الرغم من كل الامتيازات المعطاة قانونياً أو من قبل الحكومة، مع هامش الأرباح الكبير لها، إلا أننا لم نلحظ إقدام أية شركة على الاستثمار في قطاع عدا قطاع النفط والغاز، مع حضور مكثف للمواطنين الآسيويين في مواقع الاستثمار، وحالة تخلي إحدى الشركات عن عمالها في محافظة ميسان مثال حي على ذلك.

وعليه فإن النفط هو حقاً قارورة العسل بحسب تشبيه السناتور الأمريكي جون ماكين المؤيد لاحتلال العراق عام 2003، والمجالات التي تمثل اهتماماً أساسياً لأمريكا وشركاتها، هو النفط والغاز والتسليح، وعدا ذلك لا يمثل

أولوية، ولهذا نراها تمسك بهذين الملفين بقوة، ويجانِبُ الحقيقية كل من يقول أن هناك قراراً عراقياً مستقل في هذين الملفين، على أقل تقدير.

إن الاندفاع الحكومي ومن دون رقابة برلمانية أو شعبية، نحو شركات النفط الأجنبية، مع إضعاف متعمد للشركات النفطية الوطنية، لا يمكن فهمه إلا في ظل وجود اشتراطات مسبقة، ونعتقد أن اللجان التي تم تشكيلها قبل الاحتلال مع شخصيات نفطية عراقية، قد أتت أُكلها في ضمان مصالح أمريكا وحلفائها، ونعتقد أن الاتفاقات التي تمت تعد اشتراطات ملزمة لا يمكن تجاوزها، ولذلك يجري تحويلها الى قوانين وعقود وغيرها، كيما تأخذ بُعدها القانوني الملزم حتى مستقبلاً لأية حكومة.

وعند النظر الى جولات التراخيص الثلاثة السابقة (1&2) النفطية والثالثة للغاز، مع التحضير للجولة الرابعة من عقود التراخيص النفطية، فإن ما يتبقى من حقول نفطية لا يكاد يشكل شيئاً مهماً، فقد تتجاوز نسبة النفط العراقي المشمول بعقود التراخيص أكثر من (80٪)، وسيكون ما تبقى من النفط مطروحاً للشركات الصغيرة وغير الرئيسة، نظراً لكون الحقول المراد شمولها بقانون النفط الجديد هي حقول صغيرة واحتياطياتها غير مغرية للشركات العملاقة.

ومن المناسب الإشارة إلى أن جميع الحقول التي شملتها جولات التراخيص هي حقول مكتشفة ومعروفة التراكيب

الجيولوجية ومقدر بشكل أولي احتياطياتها شبه المؤكدة من النفط، وهو ما يثير الغرابة حقاً، أن يجري تسليم كل الحقول المكتشفة سابقاً، الى شركات أجنبية، ومن المفترض أن يتم التعاقد مع الشركات في الحالات الآتية:

1. الحقول ذات الصعوبات الجيولوجية المعروفة.
2. الحقول المائية لما تتطلبه من إمكانات لا تتوافر عند الخبرات وشركات النفط العراقية.
3. الحقول غير المضمونة (غير المؤكدة).

إلا أن ما جرى هو تسليم الحقول الغزيرة والمكتشفة والمحددة مساحاتها، من دون أن تساهم كل الجولات باكتشافات جديدة، وهو ما يبرر سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على وزارة النفط العراقية إبان احتلال بغداد وترك الوزارات الأخرى بما فيها البنك المركزي العراقي، بالإضافة الى قول (أرشي دونهام) رئيس إحدى شركات النفط الأمريكية **(نحن نعرف أين توجد أفضل الاحتياطيات في العراق)**، في حين صرحت شركة **(شل)** مذ عام 2003، أنها تهدف إلى إقامة وجود مادي ودائم لها في العراق، لأن من شأن ذلك حصولها على أرباح غير اعتيادية، لا تتأتى من قدراتها الفنية فحسب، بل من طبيعة الآبار النفطية العراقية.

هذا يعني أن الشركات كانت عازمة على نسج العلاقات مع الطبقة السياسية، بجانب أن أمريكا قد تدخلت فعلياً في اختيار وزير النفط في حكومات ما قبل 2005، فيما تدخلت بريطانيا لمرحلة ما

بعد 2005. وهذا معروف جيداً في الأوساط السياسية أو للمتابعين للشأن العراقي، من أن الولاءات للطبقة السياسية مشخصة وموصوفة بشكل محدد لا لبس فيه.

وعليه فإن تعامل الحكومة والطبقة السياسية (أحزاب ـ شخصيات)، من دون أي اكتراث بالمستقبل وتأثير ذلك على حياة المجتمع العراقي والقابل من أيامه، من شأنه أن يلقي بظلاله القاتمة على واقع ومستقبل هذا المورد الاستثنائي، في أوضاع بلد عاش معظم تاريخه المعاصر بظروف اقل ما يقال عنها أنها استثنائية بامتياز، فما بين الهدر الكاريزمي للنظام السابق، الى هدر الفئات القابضة على السلطة، تحت رضا وقبول الاحتلال، لا يؤسس مطلقاً لاستثمار عقلاني لعوائد المورد الناضب، ليس للأجيال القادمة بل للجيل الحالي.

فالكل في العراق يصارع الكل من اجل عوائد النفط أو الاستفادة من عمولات عقوده، وحتى الدول دخلت على خط الترتيب لصالح شركاتها، وما الدور الذي لعبته الكويت في عقود الغاز إلا دليل على أن الحالة السائلة في العراق، تسمح بالصراع ما بين استراتيجيات إقليمية ودولية، وصولاً الى أجهزة المخابرات والشركات، فالعراق في ظل الاحتلال، أضحى ساحة تقاطع كبرى للمصالح الدولية.

ولهذا فإن النفط يظل يرتهن بحالة الصراع والسعي للاستحواذ، وبخاصة للشركات التي دفعت باتجاه احتلال العراق. وما يمكن ملاحظته في السنوات الأخيرة أي ما بين 2007 ـ 2011، أن

الشركات النفطية نجحت في تأمين مصالحها، من خلال خلق شبكة (**كومبرادورية**) من مختلف التوجهات والكتل. وما يفسر صدقية ذلك أن الكل السياسي لا يولي اهتماماً لقطاع النفط وعقوده والعلاقة مع الشركات.

ولا نعتقد مطلقاً أن ثمرات القطاع النفطي ستتساقط على الواقع العراقي بما يتناسب مع الإمكانات النفطية الهائلة التي يتمتع بها، فجل العائد النفطي المتحقق مابين 2003 ـ 2011، من هذا القطاع، يكافئ حجم الفساد المتحقق في الدولة العراقية للمدة ذاتها، كما أن حجم الفساد يُعدُّ دالة في حجم الموارد المالية المتاحة لطبقة البيروقراطية الحكومية والسياسية، وهذا ما يجعل الادعاءات الحكومية (وزارة النفط) من أن زيادة الإنتاج ستنعكس ايجابياً على الشعب العراقي غير قابلة للتصديق، وفاتها أن تخضع الأرقام المتوقعة للعوائد النفطية في السنوات2011 ـ 2020، لنسبة (خصم) الفساد في ضوء تجربة السنوات السابقة، طالما لا يمكن الركون الى استراتيجية وطنية حقيقية وصادقة لمكافحة الفساد.

لهذا يتسم المجتمع بالسلبية النسبية تجاه متابعة موضوعة النفط وما يترتب عليه، مرة بسبب الطائفية المقيتة التي تتعامل بها الأحزاب القابضة على السلطة، ومرة أخرى كون الشفافية مفقودة في كل شيء له علاقة بالموارد المالية إيراداً أم إنفاقاً، إلا عندما يراد استخدامها لإسقاط الخصوم، كما أن الشعب على اختلاف مشاربه وطوائفه لا يتأمل خيراً من النفط، فهو يرى فيه نقمة حقيقية ابتلي بها على طول تاريخه الحديث.

ونعتقد، بتواضع شديد، أن الولايات المتحدة وبريطانيا، وبالاتفاق مع الطبقة السياسية، قد عقدت العزم على تصفية الاستثمار الوطني لصالح تسليم هذا القطاع الى الشركات النفطية الأجنبية، منطلقين من أطروحة سطحية هو أن النفط وعوائده قد وفر لديكتاتورية النظام السابق ممكنات الاستمرار والبطش بالمعارضة وترويض الشعب وشراء الذمم وغيرها من الأفعال، وهذه أطروحة واهنة لا يمكن البناء عليها في ظل نظام ديمقراطي ـ برلماني تخضع فيه الحكومة الى المسائلة الشعبية، ومن قبل مؤسسات الرقابة الأخرى، وتناست الحكومات المتعاقبة والطبقة السياسية، أن النظام البرلماني المتفلت من الرقابة، هو أيضاً شكل جديد من الديكتاتورية، جرى استنباته في العراق كأنموذج أمريكي جديد بديل عن الديكتاتورية المتعفنة، ولكن بالسلوكيات ذاتها.

هوامش الجزء السابع

(*) وليم كوكس دارسي: بريطاني من أصل كندي هاجر إلى استراليا وعمل مهندساً للمناجم هناك وحصل على ثروة كبيرة من منجم للذهب عثر عليه هناك، ثم عاد إلى بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر ووجه نشاطه في البحث عن النفط في إيران، وحصل على امتياز للنفط من شاه إيران في 28 ـ 5 ـ 1901 مدته 60 سنة. للمزيد ينظر: نوري عبد الحميد خليل، مصدر سابق، ص23.

1. محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، (اقتصاديات النفط والسياسة النفطية) ط1، جامعة الموصل، 1979، ص88.

(**) الأراضي المحولة: منطقة على الحدود العراقية الإيرانية قرب خانقين كانت مثار خلاف بين تركيا وإيران زمن الدولة العثمانية، وأسفرت النتائج إلى إعادتها إلى العراق بعد معاهدة الحدود بين إيران والعراق.

2. للمزيد ينظر: حكمت سيلمان، نفط العراق ـ دراسة سياسية اقتصادية، ط1، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1979، ص 128. وينظر كذلك محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل، ط1، 1980، ص79.

3. إبراهيم علاوي، البترول والتحرر الوطني، دار الطليعة، بلا سنه طبع، ص66.

4. شاكر حسن، الثورة والنفط، مطبعة التضامن، بغداد، 1972، ص16.

5. حكمت سامي سليمان، مصدر سابق الذكر، ص 149.

6. غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1958 ـ 1969، أطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية التربية ـ جامعة بغداد، 2005، ص131.

(***) الباب المفتوح: هو مبدأ أمريكي مفاده أنه يجب أن يكون مفتوحاً لأي شركة تهتم بامتيازات النفط في العراق بعد أن تختار شركة النفط التركية (12) قطعة مساحة كل منها (16) ميلاً مربعاً، أما الباقي فيعرض للإيجار لأي فرد أو شركة يمكن أن تكون مهمتها تطوير النفط. للمزيد ينظر: حكمت سليمان، نفط العراق دراسة سياسية، مصدر سابق ذكره، ص 114.

(****) اتفاقية الخط الأحمر: وقعت الاتفاقية في 1928 بين كل من بريطانيا وأمريكا

وفرنسا بالامتناع عن أي نشاط داخل حدود المنطقة ضمن خارطة الشرق الأوسط المؤشرة حدودها بالخط الأحمر وان القانون الانكليزي هو الحاكم لهذه الاتفاقية.

7. للمزيد ينظر: محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل 1979، ط1، ص91.

8. كامل السامرائي، القوانين الخاصة بالنفط، مطبعة أسعد، 1981، ص148.

9. علي معجل خلف عودة الشعيبي، شركة نفط خانقين المحدودة، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية ـ جامعة بغداد، 2002، ص100.

10 ـ محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد، مصدر سابق ذكره، ص 88.

11. محمد أزهر السماك، مصدر سابق، ص120.

12. هو المؤتمر الذي عقد بباريس في نيسان 1920، بين كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا وايطاليا واليابان، درس المؤتمر مستقبل الولايات العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية في ختام الحرب، فقرر في دورته 23 نيسان، أن يكون انتداب بريطانيا على العراق وفلسطين، فيما تكون حصة (انتداب) فرنسا على سوريا ولبنان، وخلال المؤتمر انسحبت أمريكا، بعد أن رفض الكونغرس إقرار عصبة الأمم المتحدة، للمزيد ينظر: بشار فتحي العكيدي، تاريخ العراق 1939 ـ 1958، جامعة الموصل، 2003، ص13.

13. محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد، مصدر سابق ذكره، ص 9.

14. كامل السامرائي، القوانين الخاصة بالنفط، مطبعة اسعد، بغداد، 1968 ـ 1969.

15. عصام الجلبي: قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة مستقبل العراق، للفترة من 25 ـ 28 تموز 2005، ص14.

16. لقاء مع رئيس مهندسين حسين بلعوط، مدير قسم العمليات في شركه نفط ميسان، مقر الشركة، تاريخ اللقاء 17/ 6/ 2011. أجراه طالب الماجستير (حسن رشك)، في إطار تحضيره لرسالة الماجستير (السياسة النفطية العراقية بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار الوطني)، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، 2011.

17. محمد علي زيني، المصدر نفسه، ص301.

18. لقاء مع رئيس مهندسي شركة ميسان. مصدر سابق.

19. خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية ـ الأميركية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 38، العدد 151، يناير 2003، ص 38.

20. صحيفة نيويورك تايمز 14 ـ 3 ـ 2007.

21. إدارة معلومات الطاقة، نفط العراق: الإنتاج ـ التصدير ـ الاستهلاك المحلي، بحث مترجم من ضمن كتاب نفط العراق، ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار، سلسلة دراسات مترجمة، تصدر عن مركز دراسات وبحوث الوطن العربي في الجامعة المستنصرية، 2005، ص 59.

22. IEA: International Energy Agency, Oil Market Report,18 Jan-2011.

23. كريم عبد الحسين علوان، الصناعة النفطية في العراق ـ التحديات وآفاق النهوض، محاضره ألقيت في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ـ الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010.

24. بلاتفورم، عقود مشاركة الإنتاج: التنازل عن مصدر سيادة العراق، نوفمبر، 2005، ص 21. الوثيقة باللغة الإنكليزية على الموقع: www.crudedesigns.org

25. تمت الاستفادة من مذكرة المستشار القانوني/ رئيس الوزراء (العدد/ م.ق/ 285/ 25) الى مكتب رئيس الوزراء بتاريخ 28 ـ 10 ـ 2010، بشأن عقد ترخيص الغاز في جنوب العراق، في بيان سلبيات عقد ترخيص شركة شل.

26. كريم عبد الحسين علوان، الصناعة النفطية في العراق ـ التحديات وآفاق النهوض، محاضرة القيت في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ـ الجامعة المستنصرية، بغداد 2010.

25. مثنى مشعان المزروعي، الأهمية الستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد (376)، حزيران 2010، ص 65.

26. محمد علي زيني، دولة القانون وتبديد أموال الشعب العراقي في اتفاقيات النفط، مجلة المستقبل العربي، العدد (377)، تموز 2010، ص 110.

الفهرس

النفط والإحتلال
في العراق

فالحرب واحتلال العراق، تمت بالنفط ولأجل النفط، ويراد للعراقيين أن ينفضوا غبار خراب الأمريكان لدولتهم، وتدمير شعبهم، بالنفط، ولكن تحت سيطرة شركاتهم، فهو قطب الرحى في كل ما جرى، هذا النفط أراده الله(جلت قدرته)، أن يكون نعمة ومسند قوة ومنعه لنا، لا أن يكون نقمة يجري ترحيل همومها من جيل الى جيل، ففي الوقت الذي ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن من يملك النفط يملك العالم ويسيطر عليه، نحن في العراق، نهدر النفط [illegible] ونجعله مكمن إذلالنا واحتلالنا والسيطرة [illegible] فأن النفط العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي [illegible] قبل الشركات النفطية، لم يعد رصيداً لقوتنا [illegible]، فقد ارتضت القوى السياسية العراقية [illegible] هذه القوة، وبذلك فقدنا مصدر سيطرتنا الحالية [illegible] فمن لا يكون جديراً بالسيطرة على حاضره، لن [illegible] السيطرة على مستقبله.



ISBN 978-2-84409-942-6





مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية